لمحات

من تأريخ حركة التحرر الكوردية في العراق

حامد شريف الحمداني

الإهداء

إلى أرواح شهداء حملة الأنفال الفاشية
وشهداء مجزرة حلبجة

حامد الحمداني

المقدمة

لم يشهد العراق طيلة تاريخه صراعاً بين مكوناته القومية على المستوى الشعبي ، بل على العكس من ذلك فقد سادت حالة من التآخي والمصاهرات العائلية والعلاقات الحميمة بين مختلف فئات شعبنا ، وبشكل خاص بين أكبر القوميات التي يضمها شعبنا والمتمثلة بالعرب و الكورد .

ولقد تعرضت القومية الكردية شأنها شان القومية العربية للاستعمار العثماني الذي هيمن على العراق وسائر العالم العربي لأربعة قرون من الاستبداد والظلم والطغيان والتخلف والجهل ،فكانت كلا القوميتين إضافة للقومية الآشورية التي تعرضت هي الأخرى لعمليات التصفية ،ضحية ذلك الاستعمار البشع الذي دام تلك القرون الطويلة باسم الدين والخلافة،وكانت تتحين الفرصة للتحرر من الهيمنة العثمانية .

وجاءت الحرب العالمية الأولى التي خاضتها الإمبراطورية العثمانية إلى جانب ألمانيا، ولجأ العرب والكورد والآشوريين إلى الحلفاء ،وفي ذهنهم التحرر من الهيمنة الأجنبية ، وأعلن الملك حسين بن علي ملك الحجاز الثورة على الحكم العثماني بعد أن وعده الحلفاء باستقلال البلاد العربية ، ووعدوا الكورد بإقامة دولة كوردية تضم الأجزاء التي تقع تحت الهيمنة التركية والعراقية والإيرانية والسورية

لكن الحلفاء لم يكونوا صادقين في وعودهم مع الجميع ، فقد كانوا قد قرروا فيما بينهم بموجب اتفاقية[سايكس بيكو] السرية المعقودة بين بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا القيصرية تقاسم المناطق الواقعة تحت الهيمنة العثمانية فيما بينهم لتقع أوطاننا

تحت هيمنة الاستعمار من جديد ، وقد فضح قائدة ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا [فلادمير لنين] ، بعد نجاح الثورة ، تلك الاتفاقية السرية ، ودعا شعوب المنطقة للنضال من أجل تحررها من الهيمنة الإمبريالية الجديدة .
لقد ابتلع الحلفاء وعودهم ، وسيطروا على العالم العربي كافة ، وابتلعوا اتفاقية [سيفر] لعام ١٩٢٠ والتي تعرضت للقضية الكردية والتوصية بإقامة الكيان الكردي ، وبقي الوطن الكردي مجزأً بين العراق وإيران وتركيا وسوريا ، فكانت مهمة النضال من أجل التحرر والإستقلال قد بدأت تفعل فعلها في مختلف البلدان العربية ومناطق كردستان ، فكانت ثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال البريطاني واحدة من الثورات التي شهدها العالم العربي ضد الاحتلال الإمبريالي الجديد ، والتي أجبرت بريطانيا على تغيير احتلالها العسكري للعراق ،فجاءت بالأمير فيصل ملكاً على العراق ، وأقامت ما سمي بالحكم الوطني ، لكنه في واقع الأمر كان هيمنة مقنعة بعد أن ربطت العراق بمعاهدات جائرة لم تغير من واقع الأمر شيئاً ، فكانت بريطانيا تحكم العراق حكماً غير مباشر من خلال أدواتها التي جاءت بهم مع الأمير فيصل والذين يدعون بالضباط الشريفيين كنوري السعيد ، وعلي جودة الأيوبي
وياسين الهاشمي ، وطه الهاشمي ، وجميل المدفعي وبكر صدقي وغيرهم من الضباط الذين كانوا يخدمون في الجيش العثماني ،وانظموا إلى ثورة الملك حسين بن علي ، وكانوا ينفذون السياسة البريطانية في العراق حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المجيدة ،حيث تشكلت في العراق لأول مرة حكومة وطنية خارج إرادة الإمبرياليين بقيادة الشهيد عبد الكريم قاسم .
أما القومية الكردية فقد أصيبت هي الأخرى بخيبة أمل كبرى بعد أن تنكر الحلفاء لوعودهم ، فكان على أبناء الشعب الكردي

النضال من أجل حقوقه القومية بما فيها حقه في تقرير المصير ، وقيام كيان كوردي يضم كافة أجزاء وطنه المجزأ.
وهكذا قامت حركات تحرر في مناطق كردستان في العراق وتركيا وإيران ، وكانت بادرة تلك الحركات في العراق حركة التحرر التي قادها [الشيخ محمود الحفيد]، ومن بعده تولى الشيخ[أحمد البارزاني] مواصلة النضال من أجل أقرار الحقوق القومية ، ثم تولى من بعده قيادة حركة التحرر الكردية شقيقه السيد [مصطفى البارزاني] الذي كان له الدور الأكبر والأطول في الكفاح من أجل تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي استمر حتى عام ١٩٧٧ حيث توفاه الأجل إثر مرض عضال .
لكني أود الإشارة إلى أن كل تلك الثورات التي سادت منطقة كردسان العراق لم تكن بين الشعب العربي والشعب الكردي ، بل كانت ثورات ضد الأنظمة الحاكمة المستبدة ، وكان موقف الشعب العربي من حركة التحرر الكردية يتسم بالتعاطف والمساندة وحتى المشاركة من القوى الوطنية العربية التي كانت هي الأخرى تسعى من أجل التحرر الحقيقي والسيادة والإستقلال الناجزين، ومن أجل قيام نظام حكم ديمقراطي يحترم حقوق وحريات الشعب العراقي بسائر قومياته المتآلفة ، وسأتعرض لكل مراحل الكفاح التي خاضها الشعب الكردي خلال كل تلك الحقبة وحتى يومنا هذا .

المؤلف
٥ تشرين الأول ٢٠٠٤

الفصل الأول

ثورة الشيخ محمود الحفيد

أولاً : نبذة عن حياة الشيخ محمود الحفيد.

ثانياً : ثورة الشيخ الحفيد الأولى .

ثالثاً : الشيخ الحفيد يعاود الثورة من جديد .

رابعاً:الحكومة تقمع ثورة الحفيد بمشاركة القوات البريطانية

أولاً: نبذة عن حياة الشيخ محمود الحفيد

الشيخ محمود الحفيد ، ينتمي إلى أسرة كردية عريقة في السليمانية ، يرجع تاريخها إلى أكثر من ١٥٠ سنة ، وكان عميدها [الشيخ أحمد البرزنجي] يتمتع بمركز كبير، ديني ودنيوي، في آن واحد ،حيث كان بمنزلة الولي بالنسبة للشعب الكردي ، فلما توفي جده[ا لشيخ أحمد] ،خلفه ابنه [الشيخ سعيد]، ثم خلفه بعد وفاته الشيخ [محمود الحفيد]،الذي أخذ نفوذه في صفوف الأكراد يتصاعد ،أبان الحكم العثماني .

ولما اندحرت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى،واحتلت بريطانيا العراق، حاولت تركيا أن تستميل الشيخ محمود الحفيد إلى جانبها ،رغبة منها في إلحاق ولاية الموصل [والتي تشمل محافظات الموصل،وأربيل، وكركوك ،والسليمانية] بها .

إلا أن الشيخ الحفيد اتصل بالإنكليز ، بصورة سرية وتعهد لهم بالسيطرة على الحامية التركية التي كانت ما تزال باقية في السليمانية ، لقاء منحه امتيازات في إدارة شؤون المدينة ، وتشكيل حكومة كردية برئاسته ، على أن تكون تحت ظل الانتداب البريطاني .

رحبت السلطات البريطانية بعرض الشيخ محمودالحفيد ، نظراً لما يتمتع به من مركز مرموق في صفوف الشعب الكردي ، وقامت بإرسال مندوبين عنها من كبار الضباط لإجراء

مفاوضات معه ، في ٦ تشرين الثاني ١٩١٨، لتسهيل دخول القوات البريطانية إلى السليمانية ، وقد استقبلهم الشيخ محمود الحفيد بحفاوة ، وسلمهم الحامية التركية، التي سيطرت عليها قواته .

وسارعت السلطات البريطانية إلى تعيينه حاكماً على لواء السليمانية ، ومنحته راتباً شهرياً قدره [١ ألف روبية]،كما عينت الميجر [نوئيل] مستشاراً له ، وشكلت نواتاً لحكومة كردية في منطقة كردستان العراق،والتي أشارت إليها [معاهدة سيفر] وخاصة في المادة [٦٤] والتي نصت على ما يلي : (١)

{ إذا حدث، خلال سنة من تصديق هذه الإتفاقية أن تقدم الكرد القاطنون في المنطقة التي حددتها المادة (٦٢) إلى عصبة الأمم قائلين أن غالبية سكان هذه المنطقة ينشدون الإستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم أن هؤلاء السكان أكفاء للعيش في حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الإستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المنطقة } .

لكن علاقة الشيخ الحفيد بالبريطانيين أصابها الفتور،عندما تنكرت الحكومة البريطانية لمعاهدة سيفر، حيث كان الأمل يراود الشيخ محمود الحفيد بإقامة كيان كوردي مستقل وبدأت تظهر بوادر تحرك ثوري في كردستان ،وحاول المحتلون البريطانيون تقليص نفوذه ، وإضعافه،مما دفع الشيخ الحفيد في نهاية الأمر إلى إعلان الثورة على الحكم البريطاني .

الشيخ الحفيد يعلن الثورة على الإنكليز:

نتيجة لخيبة الأمل التي أصابت الشيخ محمود والشعب الكردي بوعود الإنكليز بإقامة كيان كوردي مستقل،وتنكرهم لمعاهدة سيفر، فقد بادر إلى تجميع قواه معلناً قيام الثورة ، وقام باحتلال السليمانية في ٢١ أيار ١٩١٩، بعد أن دحر القوات البريطانية،وقوات الليفي التي شكلها البريطانيون للحفاظ على مصالحهم في المنطقة، وتمكن من أسر عدد كبير منهم ، ومن الضباط الإنكليز، وأعلن تشكيل دولة كردية،وأعلن نفسه ملكا عليها ،واتخذ له علماً خاصاً بدولته .

أخذ الشيخ محمود الحفيد يوسع مناطق نفوذه في كردستان،بعد أن استطاع دفع القوات البريطانية نحو [مضيق طاسلوجة] و [مضيق دربند]،واستطاع الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة من القوات البريطانية ،وقوات الليفي التابعة لهم .

واستمر الشيخ الحفيد يوسع مملكته ،حيث استطاعت قواته ضم مناطق [رانية] و [حلبجة] و[كويسنجق] ، ومحاولته ضم كركوك وكفري وأربيل وأجزاء من الموصل متحدياً السلطات البريطانية وقد وقفت إلى جانبه ودعمته قبائل بشدر والجاف ، كما أن انتفاضة الشعب الكردي في كردستان الشرقية وكردستان الشمالية كانت قد شجعته كثيراً على المضي بخططه في توسيع مملكته .(٢)

وعلى الأثر وجه المندوب السامي البريطاني دعوة للشيخ محمود للقدوم إلى بغداد لمقابلته ومناقشة القضية الكردية معه، ووعده بمعاملته بكل احترام ، لكنه عاد ووجه إليه إنذاراً في حالة عدم تلبية دعوته بأنه سيتخذ بحقه الخطوات اللازمة ، لكن الشيخ محمود رفض الحضور إلى بغداد قائلاً أن لا سبب يستدعي حضوره لبغداد ، وأن بإمكان ممثليه حل كافة القضايا المعلقة .

وسارع المندوب السامي إلى توجيه إنذار جديد للشيخ الحفيد للحضور خلال خمسة أيام والا فسوف تتخذ بريطانيا الإجراءات العسكرية اللازمة ضده . (٣)

وفي الوقت نفسه كان البريطانيون قد جهزوا له قوة عسكرية كبيرة ،ضمت الفرقة الثامنة عشر، بقيادة الجنرال [فريزر] لقمع حركته،واستطاعت هذه القوات، بما تملكه من أسلحة وطائرات حربية ،أن تدحر قوات الشيخ محمود، وتعتقله، بعد أن أصابته بجروح في المعارك التي دارت بين الطرفين، وأرسلته مكبلاً ً إلى بغداد ،حيث أحيل للمحاكمة، وحكم عليه بالإعدام .

غير أن السلطات البريطانية أبدلت الحكم إلى السجن المؤبد، ثم قرت نفيه إلى الهند ،خوفاً من وقوع تطورات خطيرة في كردستان ،حيث يتمتع بمكانة كبيرة في صفوف الشعب الكردي .

بقي الشيخ محمود منفياً في الهند حتى عام ١٩٢٢، لكن البريطانيون اضطروا إلى إعادته إلى السليمانية، وسلموه زمام الأمور فيها من جديد بعد أن ساد منطقة كردستان المظاهرات من جديد وباتت تنذر بنشوب ثورة جديدة . (٤)

لكن الشيخ محمود ما لبث أن ثار على الإنكليز مرة أخرى ،بعد أن وجد الظروف مواتية مما دفع الإنكليز، والحكومة العراقية إلى تجريد حملة جديدة ضده ،حيث استطاعت احتلال السليمانية من جديد .

لكن الشيخ محمود لم يستكن للأمر،وأخذ يستجمع قواه وينظمها، واستطاع مهاجمة الجيش المتواجد في مدينة السليمانية وطرده منها،في ١١ تموز ١٩٢٣، وبقي الشيخ محمود يحكم السليمانية مدة تزيد على العام.(٥)

ولما تولى ياسين الهاشمي رئاسة الوزارة العراقية ،كان في مقدمة مهام وزارته إعادة السليمانية للسلطة العراقية ، فجهز حملة عسكرية ، بدعم من البريطانيين ،وبشكل خاص، قواتهم الجوية ،التي هاجمت قوات الشيخ الحفيد ،واستطاعت دحرها،وإيقاع خسائر جسيمة في صفوفها، وتم إعادة لواء السليمانية إلى سيطرة الحكومة العراقية،واضطر الشيخ محمود الحفيد عبور الحدود إلى خارج العراق ، نحو كردستان إيران،وقامت الحكومة بتعيين متصرف كوردي[محافظ] للواء السليمانية .

رأت بريطانيا أن إقامة دولة كردية في كردستان ،قد يسبب لها مشاكل خطيرة ، وبما أنها قد ضمنت مصالحها في العراق ،بموجب معاهدة عام ١٩٢٠العراقية البريطانية، فقد قررت صرف النظر نهائياً عن إقامة الدولة الكردية،وضم كردستان إلى المملكة العراقية بشكل نهائي .

أما الحكومة العراقية فقد أعلنت من جانبها في محاولة لإرضاء الشعب الكردي بأنها سوف لا تعيين موظفاً عربياً في منطقة كردستان ،ما عدا الفنيين ،وأن السكان الكورد لهم الحق بالتكلم والدراسة بلغتهم الخاصة ،وأن الحكومة سوف تحافظ على حقوق السكان الدينية والمدنية ،كما جرى انتخاب خمسة أعضاء من الكورد، وضمتهم إلى المجلس التأسيسي . (٦)

وفي شباط ١٩٢٥، جاءت اللجنة المكلفة من عصبة الأمم لبحث قضية ولاية الموصل، وأجرت دراستها للأوضاع في الولاية ،وقدمت تقريرها إلى عصبة الأمم، حيث تبنت اللجنة وجهة النظر البريطانية القاضية بضم ولاية الموصل إلى المملكة العراقية، مع مراعاة حقوق الأكراد فيما يخص اللغة الكردية،وتعين الموظفين الإداريين الكورد .

وفي تشرين الأول ١٩٢٦ أجتمع مستشار وزارة الداخلية بالشيخ محمود الحفيد،وتباحث معه في الأمور التي تخص كردستان ،وجرى الاتفاق على شروط الصلح مع الحكومة ، حيث وقع الشيخ الحفيد اتفاقاً مع الحكومة العراقية ،في حزيران ١٩٢٧،تعهد بموجبه أن يعيش هو وأفراد عائلته خارج العراق،مع إعادة كافة أملاكه له،وتعين وكيل من قبله لإدارة شؤون أملاكه،وهكذا استمرت الأوضاع هادئة في كردستان حتى عام ١٩٣٠،عندما حاولت بريطانيا فرض معاهدة ٣٠ حزيران على العراق ،وحدوث تحرك شعبي واسع شمل كافة أنحاء العراق ضد تلك المعاهدة التي كرست الهيمنة البريطانية

على مقدرات العراق ،وقد وجد الشيخ محمود الحفيد الفرصة المناسبة للتحرك ،واندلعت الثورة الكردية من جديد .

الشيخ محمود يعاود الثورة ضد الحكومة

عندما وقّعت حكومة نوري السعيد معاهدة ٣٠ حزيران١٩٣٠ مع بريطانيا,وتبين للشعب الكردي أن بريطانيا قد تنكرت لحقوقه القومية المشروعة ،وتجاهلت معاهدة سيفر، اندلعت حركة احتجاجات واسعة في السليمانية ، وانتشرت المظاهرات في كل مكان مستنكرة موقف حكومة نوري السعيد وبريطانيا، وقد تصدت قوات الشرطة والجيش للمتظاهرين حيث وقعت مصادمات عنيفة بين الجانبين أدت إلى استشهاد ٤٥ ، وجرح أكثر من ٢٠٠ من المتظاهرين . كما جرى اعتقال أعداد كبيرة من المتظاهرين ، وعدد من الشخصيات الكردية المعروفة كان بينهم كل من :

١ ـ الشيخ قادر الحفيد ـ شقيق الشيخ محمود. ٢ ـ ميرزا توفيق ٣ ـ رمزي أفندي ،٤ ـ حمه أغا ،٥ ـ عزمي بيك بابان ، ٦ ـ عزت بيك عثمان ، ٧ ـ عبد الرحمن أغا عثمان باشا ، ٨ ـ محمد صالح بيك ٩ ـ مجيد أفندي كاي سكان ١٠ ـ فائق بيك بابان ، ١١ ـ شيخ محمد كلاي . (٧)

كان الشيخ محمود الحفيد آنذاك يعيش في قرية [بيران] في إيران مبعداً عن السليمانية بعد أن استطاعت قوات الحكومة وبمساعدة القوات البريطانية قمع الثورة الأولى التي قادها وأجبرته على مغادرة العراق .

وفي ظل تلك الأحوال التي سادت السليمانية شعر الحفيد أن الظروف قد أصبحت مواتية له لكي يعاود الثورة من جديد حيث تحرك عبر الحدود نحو السليمانية مع عدد كبير من أتباعه المسلحين وأخذ يستجمع المسلحين من أتباعه داخل العراق ،كما انظم إليه ثلاثة من الضباط الأكراد وهم الملازم الأول [محمد جودت] والملازم [حميد جودت] والملازم [كامل حسن] .

واستطاعت قوات الحفيد احتلال منطقة [شهر بازار]،وبعث بمذكرة إلى المندوب السامي البريطاني يطالبه بإنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تمتد من زاخو وحتى خانقين. (٨)

أنذرت الحكومة العراقية الشيخ الحفيد بوجوب مغادرة العراق ،وسحب عناصره المسلحة ، والعودة إلى إيران والتمسك بالتعهد حسب الاتفاق المعقود مع الحكومة على أثر انتهاء الثورة الأولى والا فإن الحكومة ستتخذ الإجراءات العسكرية اللازمة ضده. (٩)

لكن الشيخ الحفيد تجاهل الإنذار ،ومضى في توسيع منطقة سيطرته على مناطق واسعة من كردستان ، مما دفع الحكومة إلى الطلب من المندوب السامي أن يوعز للقوة الجوية البريطانية للتهؤ لمهاجمة الثوار في منطقة بنجوين . (١٠)

وفي الوقت نفسه قامت الحكومة بتجريد حملة عسكرية كبيرة ضمت رتلين عسكريين،توجه الرتل الأول نحو[جوارته] فيما توجه الرتل الثاني نحو[بنجوين] ،و شاركت الطائرات البريطانية في التصدي لحركة الشيخ الحفيد حيث دارت بين الطرفين معارك دامية استمرت زهاء ستة اشهر تكبد خلالها الطرفان خسائر كبيرة .

لكن قوات الحكومة استطاعت في النهاية فرض سيطرتها على مناطق كردستان ،واختفى الشيخ محمود الحفيد عن أنظار قوات الحكومة لفترة من الزمن، ثم اضطر في نهاية الأمر إلى تسليم نفسه للجيش ، في ١٣ أيار ١٩٣١ ، وتم إبعاده إلى مدينة السماوة ،ثم نقل إلى مدينة الناصرية ، وأخيراً تم نقله إلى قصبة عانه ،ثم سمحت له الحكومة بالإقامة في بغداد وقررت مصادرة كافة أملاكه في السليمانية .وهكذا أسدل الستار على الثورة الكردية ولكن إلى حين ، فقد أخذ جنين الثورة ينمو من جديد في رحم كردستان انتظاراً لليوم الموعود كما سنرى في فيما بعد .

(١١)

****

****

****

توثيق الفصل الأول

(١)المشكلة الكردية ـ الدكتور حامد محمود عيسى ـ ص ٢٠٧ .
(٢)الكرد و كردستان في الوثائق البريطانية ـ ص ١٦١ .
(٣)المصدر السابق ـ ص ١٦٥ .
(٤)تاريخ الوزارات العراقية ـ عبد الرزاق الحسني ـ الجزء الأول ـ ص ٢٧٣
(٥)نفس المصدر السابق ـ ص ٢٧٥ .
(٦)الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية ـ ص ١٩٧ .
(٧)تاريخ الوزارات العراقية ـ عبد الرزاق الحسني ـ الجزء الثالث ـ ص ٦٩ .
(٨)اليوبيل الفضي للجيش العراقي ـ ص ٢٠٣ .
(٩)تاريخ الوزارات العراقية ـ الحسني ـ الجزء الثالث ـ ص ١٢٨ .
(١٠) المصدر السابق ـ ص ١٢٩ .
(١١)نفس المصدر ـ ص ١٣١.

الفصل الثاني

الثورة البارزانية

أولاً : الثورة البارزانية بقيادة الشيخ أحمد البارزاني .

ثانياً:الثورة البارزانية بقيادة السيد مصطفى البارزاني

ثالثاً: السيد مصطفى البارزاني يعاود الثورة من جديد .

أولاً: نبذة مختصرة عن تاريخ العائلة البارزانية

يعتبر الشيخ محمد البارزاني ، أول رائد لحركة التحرر الكردية في العراق في مقتبل القرن العشرين ، وكان الشيخ محمد يتمتع بمركز ديني واجتماعي كبير بين أبناء الشعب الكردي أهلته لكي يقود حركة التحرر الكردية في بداياتها ، ففي عام ١٩٠٧ تقدم الشيخ محمد بجملة من المطالب المتعلقة بحياة الشعب الكردي إلى الحكومة العثمانية .

لكن الحكومة العثمانية بدلاً من أن تتجاوب مع تلك المطالب البسيطة المتعلقة بالحقوق المدنية آنذاك فإنها جهزت حملة لإخضاع الشيخ محمد ، وتم لها اعتقاله وإرساله إلى السجن في [بدليس] بكردستان الشمالية حيث بقي في السجن حتى وفاته . (١)

وبوفاته تولى الشيخ عبد السلام ، أكبر أبنائه، راية النضال من أجل تحقيق طموحات الشعب الكردي المشروعة .

بادر الشيخ عبد السلام إلى إقامة شبكة من العلاقات مع العديد من المنظمات والشخصيات الكردية البارزة لتكثيف الجهود من أجل تحقيق طموحات الكورد ، وكان من بين المنظمات التي جرى الاتصال بها [جمعية تعالي وترقي الكورد] و [جمعية هيفي] و [جمعية استيقاظ الكورد] ، ومن بين الشخصيات الكردية البارزة كان كل من [الشيخ محمود الحفيد البرزنجي] و [الشيخ عبد القادر النهري] و [اسماعيل أغا سمكو] . (٢)

كما بادر بتقديم مذكرة للحكومة العثمانية بمطالب تتعلق بالحقوق القومية للشعب الكردي التالية :

١ ـ جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في كردستان .

٢ ـ جعل التعليم بالغة الكردية وضرورة فتح المدارس الكافية .

٣ ـ تعيين رجال الإدارة في المنطقة الكردية من المواطنين الأكراد .
لكن الرد من جانب الحكومة العثمانية على تحركات الشيخ عبد السلام ومذكرته المتعلقة بالمطالب تلك جاء سريعاً بتجهيز حملة عسكرية نحو منطقة بارزان عمل فيها الجيش العثماني قتلاً وتخريباً وتدميراً وحرقاً ، وتم اعتقال الشيخ عبد السلام في سجن الموصل ، كما تم اعتقال زوجته وطفله البالغ ٣ سنوات مصطفى البارزاني رائد حركة التحرر الكردية فيما بعد . (٣)
أما الشيخ عبد السلام فقد قامت الحكومة العثمانية بإعدامه فيما بعد في عام ١٩١٥ .
وعلى أثر اعتقال وإعدام الشيخ عبد السلام تولى أخوه الأكبر الشيخ [أحمد البارزاني] الزعامة وقيادة حركة التحرر الكردية ، وشارك الشيخ أحمد في ا لثورة الكردية التي قادها [الشيخ محمود الحفيد] ضد الإنكليز عام ١٩١٩ ، وكان له دور كبير في تاريخ الحركة الكردية ، حيث قاد الثورة ضد الحكومة بعد أن عجزت عن تلبية المطالب الكردية المتعلقة بالحقوق المدنية .

الثورة البارزانية بقيادة الشيخ أحمد:

حاولت الحكومة تثبيت نفوذها في منطقة كردستان ،لمنع أية محاولة من جانب بعض الزعماء الأكراد للقيام بثورة جديدة ،وكان من جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قرارها بإقامة مخافر في منطقة [بازيان] المحصورة بين [الزيبار] و[عقرة] و[الزاب الأعلى] والتي تتوسطها قرية [بارزان] حيث مقر

سكن الشيخ احمد البارزاني ،عميد الأسرة البارزانية المعروفة ،والذي يتمتع بمركز كبير في صفوف الأكراد . (٤)
رفض الشيخ احمد إقامة تلك المخافر،واعتبرت الحكومة أن موقفه هذا يشكل تحدياً لسلطتها ،واتخذت قراراً بإقامة المخافر ،حيث أرسلت قوات عسكرية إلى المنطقة لفرض إقامتها بالقوة، مما تسبب في وقوع مصادمات عنيفة بين أتباع الشيخ احمد والقوات الحكومة،في ٩ كانون الأول ١٩٣٠.
وقد دارت معارك شرسة بيت الطرفين أدت إلى وقوع الكثير من الضحايا وقد قتل ما يزيد على ٥٠ فرداً من قوات الحكومة،وأصيب الكثير منهم بجراح ،واستطاع أتباع البارزاني طرد بقية القوات التي أرسلتها الحكومة إلى المنطقة ،وأخذ يوسع نفوذه في المنطقة بعد النجاحات التي أحرزتها قواته ضد قوات الحكومة.(٥)

وإزاء ذلك الوضع قررت الحكومة تجريد حملة عسكرية كبيرة لإخضاع الشيخ احمد البارزاني ،في شهر نيسان ١٩٣٢، مستعينة بالقوة الجوية البريطانية التي شرعت طائراتها بقصف المنطقة، ومطاردة البرزانيين في ٢٥ أيار ١٩٣١ .

كان القصف الجوي من الشدة بحيث دفع المقاتلين البارزانيين إلى الالتجاء إلى الجبال حيث المخابئ الآمنة ،وبدأت قوات الحكومة حملتها ضدهم في ٢٢ حزيران ١٩٣١، مما اجبر الشيخ أحمد بعد أن تشتت قواته،على الفرار إلى تركيا ،حيث سلم نفسه للسلطات التركية التي نقلته إلى منطقة [أدرنة] على

الحدود البلغارية ،لكنها ما لبثت أن إعادته إلى منطقة الحدود العراقية.(٦)
ولما بلغ الخبر إلى الحكومة العراقية،تقدمت بطلب إلى الحكومة التركية لتسليمه ،إلا أن الحكومة التركية رفضت الطلب ،مشترطة إصدار عفو عام عنه ،وعن أتباعه ،واضطرت الحكومة العراقية إلى إصدار العفو عنهم ،وعليه فقد عاد الشيخ احمد وأتباعه إلى العراق ،حيث أسكنتهم الحكومة في الموصل،ثم جرى نقلهم بعد ذلك إلى الناصرية،فالحلة، فالديوانية ،ثم استقر بهم المطاف في مدينة السليمانية .

ثانياً:الثورة الكردية بزعامة مصطفى البارزاني:

نبذه مختصرة عن حياة مصطفى البارزاني:

السيد مصطفى البارزاني هو ابن الشيخ عبد السلام البارزاني أحد أبرز رواد حركة التحرر الكردية في القرن العشرين الذي كان يتمتع بمركز ديني كبير بين قومه ، ولد السيد مصطفى البارزاني عام ١٩٠٣ في قرية بارزان الواقعة على سفوح جبل شيروان الجنوبية في قضاء الزيبار في موقع حصين ، تعرض للسجن مع والدته في سجن الموصل عام ١٩٠٧ على اثر قيام السلطات العثمانية باعتقال وسجن والده في كردستان الشمالية حيث جرى إعدامه هناك ، وقد كان لتلك الأحداث والظروف التي مر بها هو وعائلته تأثيراً كبيراً جداً على مستقبل حياته وكفاحه البطولي من أجل القضية الكردية الذي استمر سبعة عقود .

كان باكورة كفاحه مشاركته في ثورة الشيخ محمود الحفيد في عام ١٩٣٠ ،وقد أظهر شجاعة فائقة دفعته إلى الصدارة فيما بعد ،وأهلته لقيادة حركة التحرر الكردية ، وقد أصبح تأريخ الكورد وانتفاضاتهم وثوراتهم مرتبطة باسم هذا القائد ، وغدا ابرز رموزهم في العصر الحديث ، حيث استمر في قيادة الحركة الكردية منذ ذلك التاريخ حتى وفاته على أثر إصابته بمرض عضال عام ١٩٧٨.

إندلاع الثورة من جديد بقيادة مصطفى البارزاني:

على الرغم من أن الحكومة كانت قد قضت على الثورة التي قادها الشيخ أحمد البارزاني ،إلا أن هجمات العناصر الكردية المسلحة استمرت دون انقطاع ،حيث كانت تغيرُ على المنطقة بين الحين والأخر، مما دفع الحكومة العراقية إلى محاولة فرض وجود لقواتها المسلحة في المنطقة لمنع أي تحرك ثوري فيها .

وقد بادرت الحكومة إلى الإعلان عن قرارها بإقامةإنشاء مركز للشرطة في قرية [بله] مقر البارزانيين ،لكن السيد مصطفى البارزاني رفض ذلك وهدد بقتل كل من يحاول القيام به .

لكن الحكومة تجاهلت تحذير البارزاني ، وأوعزت بالمباشرة في تنفيذ قرارها مما أدى إلى وقوع اضطرابات خطيرة في المنطقة جرى على أثرها قتل القائمقام والمهندس اللذين حاولا البدء بإنشاء المركز.

وعلى الفور أقدمت الحكومة على إعلان الأحكام العرفية في المنطقة التي شملت نواحي[ميزوري بالا] [بازيان] و[ميركه سور] و[كاني رش] وسيّرت قوة عسكرية ضد البارزانيين.(٧)
وتعاونت الحكومة التركية مع الحكومة العراقية ،حيث قامت بإغلاق حدودها أمام البارزانيين ،وحشدت قواتها على الحدود،لمنع أي تسلل عبر الحدود ،واستطاعت قوات الحكومة القضاء على ثورة البارزني في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٥.
غير أن بذور الثورة وعنفوانها كانت ما تزال باقية لتفعل فعلها في المجتمع الكردي حتى تجد لها الظروف المناسبة لتنطلق من جديد ، ومما ساعد في ذلك تجاهل الحكومة لأسباب قيام الثورة وسبل معالجتها بما يوفر الحد الأدنى من طموحات الشعب الكردي .

ثالثاً:البارزاني يعاود الثورة في آب ١٩٤٥

لم تهدأ الحركة الكردية رغم ما أصابها على يد الجيش العراقي ،وازداد إصرار أبناء الشعب الكردي على نيل حقوقهم القومية ،ومطالبتهم بتخصيص نسبة عادلة من موارد الدولة لتنمية المنطقة الكردية ،والنهوض بها من حالة التخلف ،والعمل على حل المشاكل المعيشية التي يعانون منها ،فتقدم مصطفى البارزاني بمطالب تضمنت ما يلي : (٨)
١ ـ تعيين موظفين إداريين أكراد في منطقة كردستان .

٢ ـ تعين وكيل وزارة كوردي لكل وزارة .
٣ ـ اعتبار اللغة الكردية اللغة الرسمية في المنطقة الكردية .
٤ـ إحداث وزارة تختص بشؤون كردستان .
٥ـ إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين الأكراد الذين تم اعتقالهم بسبب القضية الكردية .
٦ ـ القيام بحملة اعمار لمنطقة بارزان التي تعرضت للتدمير .
٧ ـ التعويض عن الأضرار التي أصابت المواطنين جراء القتال
٨ ـ الإهتمام بفتح المدارس في سائر المناطق الكردية .
لكن الحكومة تجاهلت تلك المطالب ،ولجأت على الضد من ذلك إلى تصعيد مواقفها تجاه الحركة الكردية وقيادتها،وطالبت بتسليم كافة الأسلحة التي بحوزتها ،وتسليم عدد من المطلوبين الأكراد .
كان مجلس الوزراء قد قرر في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ إبعاد مصطفى البارزاني من منطقة بارزان ،وأجبرته على الإقامة في منطقة[بيران] .
فلما وجد أن الحكومة لا تنوي الاستجابة للمطالب التي بعث بها إليها ،ترك منطقة إقامته المحددة تلك ،وبدأ يجري اتصالاته مع العديد من رؤساء العشائر الكردية ،وحثهم على التعاون والتآزر، للوقوف بوجه الحكومة ومشاريعها الهادفة إلى إخضاع الشعب الكردي . فقد زار البارزاني منطقة [براد وست] و [بالك] و[به دنان] وتنقل في[العمادية] و[عقرة] و[الشيخان]

حاثاً الشعب الكردي على الوقوف صفاً واحداً للضغط على الحكومة من اجل تنفيذ مطالبهم المشروعة.
كما نشطت المنظمات السياسية الكردية ،وعلى رأسها منظمة[هيوا] ،أي الأمل،التي بادرت بالاتصال بعدد من الضباط الأكراد العاملين في الجيش والمتقاعدين،داعية إياهم إلى الانضمام إلى الحركة الكردية ،وقد لبى نداءهم كل من الضباط [عزيز عبد الشمزيني] ،والرئيس[مير حاج أحمد]،والمقدم[أمين الراوندوزي] والرئيس [مصطفى خوشناو] ،والملازم الأول[خير الله عبد الكريم] ،والملازم [محمد القدسي]. (٩)
وهكذا توسعت الحركة الكردية لتشمل جانبا كبيراً من العسكريين الأكراد ،ولما وجد السفير البريطاني أن الأمور قد تطورت إلى درجة خطيرة ،أرسل معاونه لمقابلة البارزاني ،محذراً إياه من الإقدام على أي تحرك ضد الحكومة ،وأبلغه أن القوات العراقية والبريطانية سوف تجريان مناورات عسكرية في كردستان ،محذراً إياه من التصدي لهذه القوات ،ونصحه بوجوب إطاعة الحكومة وتنفيذ أوامرها ،وطالبه بعودة الضباط الذين التحقوا بالحركة إلى وحداتهم العسكرية . (١٠)
وقد رد البارزاني بأنه لن يبدأ بإطلاق النار على قوات الحكومة إذا فعلت الشيء نفسه أما مسألة عودة الضباط فتتطلب اتخاذ إجراءات من قبل وزارة الدفاع لضمان سلامتهم ،وأعرب عن الشكوك التي كانت تساوره من استعدادات القطعات العسكرية

العراقية في راوندوز، وتساءل عن مبررات اختيار منطقة بارزان لتدريبات الجيش والحكومة على معرفة تامة بالتوتر الذي يسود منطقة بارزان والحساسية التي نشأت عن الأحداث السابقة،فمن حقنا أن نشك في نوايا الحكومة ت ونستعد لها.(١١)

وفي الفترة ما بين ٥ - ١٤ آذار،بدأ الفوج الرابع من الجيش العراقي بمهمة استطلاعية ،مما أثار الشكوك لدى القيادة الكردية ،وجاء مقتل أحد أخوال البارزاني [أولو بيك]على أيدي قوات الشرطة التي حاولت نزع السلاح من مرافقيه،فكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير،حيث اندفع البارزانيون نحو مخفر الشرطة واستولوا عليه،وقتل مأمور المخفر،وقد ترك البارزاني مقر سكنه عائداً إلى بارزان،معقله الحصين ،وعمل على تعبئة قواته،استعداداً لملاقاة الجيش العراقي الذي كان قد تم تحشيده ما بين قضاء [عقرة] جنوباً و[بافستيان] شرقاً ،فيما تجمعت الشرطة في منطقة[ريكان]،وقامت الطائرات البريطانية بقصف القرى والقصبات الكردية بوابل من قنابلها .

وفي الوقت نفسه توجه البارزاني إلى عقرة مستحثاً العشائر الكردية على الانضمام للحركة الكردية ،واستطاع استمالة عدد كبير منها،وبدأ الطرفان يستعدان ليوم النزال ،فقد اتخذ مجلس الوزراء في ٨ آب ١٩٤٥ قراراً باحتلال المنطقة الكردية عسكرياً،وخول وزير الدفاع اتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ هذه المهمة

وقد وجه البارزاني مصطفى بياناً للشعب الكردي بوجه خاص وللشعب العراقي بوجه عام جاء فيه :

[أنني لم ولن أحارب الشعب العراقي الذي انتمي إليه ، وإن نضالنا هو ضد الاستعمار وعملائه ، أولئك الذين امتصوا دماء شعبنا العراقي،وداسوا بأقدامهم سيادة الوطن ومصالح الشعب] ،وقد شكل نداءه هذا برنامجاً للثورة ، ومنطلقاً لعلاقات عربية كوردية قائمة على أساس النضال المشترك من أجل التحرر والديمقراطية .

بدأت القوات العراقية ،بالتعاون مع القوات البريطانية ،بالزحف على معاقل الحركة الكردية حيث احتلت منطقة [نهلة] بين جبل عقرة وجبل بيرس بعد معارك عنيفة مع القوات الكردية التي كان البارزاني يقودها بنفسه ،ووقعت إصابات كبيرة في صفوف الطرفين .

ثم تقدمت قوات الحكومة نحو منطقة شرق العمادية ،وواصلت تقدمها نحو منطقة [نيروه ريكان] ثم استطاعت فيما بعد من دخول منطقة [بارزان]،معقل البارزاني، واستطاعت تلك القوات السيطرة على منطقة [سيدكان] و [براد وست] كما تقدمت قوات أخرى على محور [بافستيان] واستطاعت أن تطوق قوات البارزاني،وتحتل جبل[بيرس].

وفي ٣ تشرين الأول ١٩٤٥ عبرت القوات العراقية نهر الزاب ،واحتلت مركز قضاء الزيبار[بلـه] وانسحبت القوات الكردية إلى جبل[شيرين].

كما تقدمت قوة عسكرية أخرى في منطقة[ديزي] واحتلت قرية [أركوش] وواصلت تقدمها على طريق [خليفان - ريزان] واحتلت جسر [خلان] وقرية [جعفريان] . (١٢)

وفي ٦ تشرين الأول ١٩٤٥ احتلت قوات الحكومة كامل منطقة بارزان ،ثم واصلت تقدمها نحو [ميركه سور] واحتلتها،كما استولت على [كلي بالندا] .

واستمرت قوات الحكومة في تقدمها فاستولت على [شروان مازن] و [جامة] و[كاني وطن] واضطرت القوات الكردية إلى التراجع نحو الحدود الإيرانية ،حيث لم يكن هناك تكافؤ بين الطرفين من حيث التسليح والطائرات والدعم البريطاني المكشوف ،واضطر مصطفى البارزاني ،وشقيقه الشيخ احمد البارزاني مع مجموعة من المقاتلين قدرت ب ٥٦٠ مقاتلاً التسلل إلى إيران كما عبر الحدود المئات من العوائل البازرانية هرباً من بطش قوات الحكومة ،وبذلك انهارت الحركة الكردية،وتمكن الجيش من السيطرة على كامل منطقة كردستان.(١٣)

وقد استنكر الحزب الشيوعي الهجوم العسكري لقوات الحكومة على البارزانيين والقرى الكردية ، وأدان المجزرة ضد الأكراد

متهماً الحكومة بأنها تعمل بأمر من السفارة والبعثة العسكرية البريطانية وبواسطة عملائها من العرب والأكراد ، وهي في نفس الوقت مناورة استعمارية هدفها تحريض الحكومة الإيرانية ضد أكراد إيران والحكومة العراقية ضد أكراد العراق ، وأن غرضهم هو تثبيت النفوذ الاستعماري في العراق وإيران . (١٤)
وبدأت الحكومة بإحالة المشاركين في الحركة إلى المحاكم العرفية العسكرية ،حيث حُكم على مصطفى البارزاني وشقيقه الشيخ أحمد مع ٣٥ فرداً آخرين ،من بينهم ٧ ضباط، بالإعدام ،وحُكم على ٧٠ آخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى العديد من المشاركين الآخرين في الثورة لسنوات عديدة .
وبغية التخفيف من الحالة المأساوية التي أفرزتها الحرب ، بادرت الحكومة إلى إصدار عفو عن السيد احمد البرزاني والمواطنين الكورد الذين دخلوا الأراضي الإيرانية ، وبالفعل عادت العوائل الكردية برفقة الشيخ احمد ، كما عاد الضباط الذين شاركوا في الثورة .
لكن الحكومة بادرت إلى إلقاء القبض على الضباط الشهداء [مصطفى خوشناو] و[عزت عزيز] و[خير الله عبد الكريم] و[محمد القدسي] ، وجرى إعادة محاكمتهم من جديد حيث قررت المحكمة العسكرية تثبيت حكم الإعدام بحقهم ، وجرى تنفيذ حكم الإعدام بهم .(١٥)

وقد اعتبرتهم قيادة ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ شهداء الوطن ،وتقرر منح عوائلهم تعويضاً ورواتب تقاعدية .

أما القائد مصطفى البارزاني وقواته المقاتلة فقد التحقوا بجمهورية كردستان في مهاباد بقيادة المناضل الكردي البارز الشهيد[القاضي محمد] بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦، بدعم من القوات السوفيتية التي احتلت أجزاء كبيرة من شمال إيران [كردستان إيران] إبان تلك الحرب ، وقد تقلد القائد البارزاني أرفع منصب عسكري في الجمهورية الكردية الوليدة وهو منصب القائد العام للقوات المسلحة ، وتم منحه رتبة جنرال .

لكن انسحاب القوات السوفيتية من إيران بعد المباحثات التي تم إجرائها مع الولايات المتحدة التي كانت تخشى أشد الخشية من التغلل السوفيتي نحو مياه الخليج ، وحرصاً من السوفيت على صيانة السلام في العالم ، وتجنب الصدام مع الولايات المتحدة ، ارتأت أن تسحب جيوشها من إيران وبذلك أصبحت جمهورية كردستان تواجه تهديداً حقيقياً من قبل الحكومة الإيرانية التي راعها قيام دولة كوردية في كردستان إيران ، وقد عقدت العزم على إسقاط الجمهورية الوليدة .

وبالفعل أوعزت الحكومة الإيرانية لقوات كبيرة من جيشها جاوز تعداده ١٢٠ الفاً بالتقدم صوب كردستان مجهزين بمختلف أنواع الأسلحة والمعدات ، ولم يكن هناك أي تكافؤ بين القوتين ،

ومع ذلك تصدت قوات القاضي محمد للقوات المهاجمة ودافعت ببسالة منقطعة النضير عن الجمهورية الوليدة ، وكان في مقدمة المدافعين القاضي محمد رئيس الجمهورية والمناضل مصطفى البارزاني ورفاقهم الشجعان .

لكن المعركة غير المتكافئة تم حسمها لصالح القوات الحكومية ، واستسلم القاضي محمد حيث سيق إلى السجن ، ثمُ قدم للمحاكمة وحكم عليه بالإعدام ، وتم تنفيذ حكم الإعدام بالقاضي الشهيد في ٣٠ آذار ١٩٤٧ ، في نفس الساحة التي تم فيها إعلان قيام الجمهورية الشهيدة .

أما القائد مصطفى البارزاني فقد توجه يرافقه ٥٦٠ من رفاقه المقاتلين البارزانيين نحو الحدود السوفيتية تلاحقهم قوات الجيش بوابل من القذائف والرصاص من قبل القوات الإيرانية والعراقية والتركية ، لكنهم استطاعوا بصعوبة بالغة من عبور نهر آراس الفاصل بين الحدود الإيرانية والسوفيتية والوصول إلى الاتحاد السوفيتي بصعوبة بالغة،وبقي القائد البرزاني ورفاقه هناك حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز،حيث سمح الزعيم عبد الكريم قاسم بعودتهم وجرى لهم استقبالاً حافلاً رسمياً وشعبياً،وتم إسكان السيد البرزاني في قصر غريمه نوري السعيد،كما تم منحه راتب وزير،و منح رفاقه رواتب شهرية ،وتم إسكانهم على نفقة الدولة

****

****

****

توثيق الفصل الثاني

(١) مأساة بارزان ـ معروف جاويك ـ ص ١٥٨ .
(٢) حقائق تاريخية عن القضية البارزانية ـ محمد البرفكاني ـ ص ٢١ .
(٣) مأساة بارزان ـ معروف جاويك ـ ص ١٥٦ .
(٤) نفس المصدر ـ ص ١٧١ـ١٧٢ .
(٥) تاريخ الوزارات العراقية ـ عبد الرزاق الحسني ـ الجزء السادس ـ ص ٢٩٣ـ ٢٩٤ .
(٦) نفس المصدر السابق .
(٧) نفس المصدر .
(٨) البارزاني وحركة التحرر الكردية ـ ثورة بارزان مسعود البارزاني ـ ص ٣٧ .
(٩) أسرار بارزان ـ معروف قره داغي ـ ص ٤٠ .
(١٠)حركة التحرر الوطني الكودستاني ـ دكتور خليل جندي ـ ص ٦٥ .
(١١)البارزاني وحركة التحرر الكردية ـ مسعود البارزاني ـ ص ٦٩ .
(١٢)تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ عبد الرزاق الحسني ـ ص ١٦٨ .
(١٣)نفس المصدر السابق .
(١٤)حركة التحرر الوطني الكردستاني ـ خليل جندي ـ الوثيقة رقم ١ .
(١٥)تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء السابع ـ عبد الرزاق الحسني ـ ص ١١٢

الفصل الثالث

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨،وعودة الزعيم مصطفى البارزاني والتطورات التي حدثت بعد الثورة

أولاً : ممهدات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ثانياً: تشكيل جبهة الاتحاد الوطني واللجنة العليا للضباط الأحرار.

ثالثاً:انتصار الثورة وإعلان الجمهورية وعودة البارزاني ورفاقه.

أولاً : ممهدات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية ، وبعد إجهاض الثورة الكردية بقيادة السيد مصطفى البارزاني ، رأى رئيس الوزراء [حمدي الباجه جي]أن يحل مجلس النواب ،ويجري انتخابات جديدة لمرحلة ما بعد الحرب ،وأعلنت الحكومة عن عزمها إنهاء الأوضاع الاستثنائية في البلاد ، وإلغاء الأحكام العرفية ،وإجراء إصلاحات ديمقراطية ،بإطلاق حرية تأليف الأحزاب والجمعيات ،وحرية الصحافة ،وتعديل قانون الانتخابات ،والعمل على إحداث إصلاحات اجتماعية ،وغيرها من الأمور الأخرى ،لامتصاص نقمة الشعب .

لم يرق للسفارة البريطانية هذا التوجه الجديد، فأوعزت إلى الوصي لإجراء تغير وزاري ، وقد أشار الوصي عبد الإله لرئيس الوزراء أن يقدم استقالة وزارته تمهيداً لتشكيل حكومة

جديدة تأخذ على عاتقها تحقيق الإصلاحات المسموح بها ، حيث سارع إلى تقديم استقالة حكومته في ٢٩ كانون الأول ١٩٤٦ وتم قبول الاستقالة في اليوم التالي .

لكن تأليف الوزارة الجديدة تأخر مدة شهرين بسبب الخلاف حول المدى المطلوب للإصلاحات الديمقراطية ، وأخيراً تم تأليف الوزارة الجديدة برئاسة السيد [توفيق السويدي] في ٢٣ شباط ١٩٤٦ .

وقد أكد السيد السويدي في أول خطاب له على ضرورة إنهاء كافة الأوضاع الاستثنائية ومراسيمها المخالفة للدستور ، وتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية ، و تم قهر الثورة الكردية بزعامة السيد مصطفى البارزاني ، وزالت كل مبررات الأوضاع الاستثنائية في البلاد .

ومن جهة أخرى أشار الوصي عبد الإله في خطابه في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ إلى أهمية العمل على عودة الحياة الطبيعية للبلاد، وإنهاء الظروف الاستثنائية ،وإلغاء المراسيم المناهضة لحقوق وحريات الشعب ،وإشاعة الديمقراطية في البلاد . (١)

وجاء برنامج الحكومة بما يشير إلى رغبة الحكومة بانتهاج هذا السبيل، ووجدت الشخصيات الوطنية أن من الضروري استثمار هذه الفرصة، رغم عدم ثقتهم بنوايا البلاط والحكومة والمحتلين

الإنكليز ودعواهم، فقد جاء في مذكرات زعيم حزب الاستقلال السيد محمد مهدي كبه حول نوايا البلاط والحكومة ما يلي :

{ لم يكن الوصي ،ولا الطبقة الحاكمة ،ولا الإنكليز جادين في تنفيذ هذه السياسة الجديدة التي أعلن عنها الوصي . ولم نكن نحن ولا الساسة والعناصر الوطنية التي بادرت إلى تأليف الأحزاب والجمعيات السياسية واثقين من حسن نوايا الحاكمين وجديتهم في انتهاج السياسة التي أعلن عنها الوصي .

غير أننا وباقي العناصر الوطنية من رجال الأحزاب الآخرين رأينا من واجبنا انتهاز هذه الفرصة لتنظيم الحياة السياسية في البلاد ،وجمع العناصر الوطنية فيها، ونشر الوعي السياسي والوطني بين أبناء الشعب.(٢)

وهكذا تقدمت تلك العناصر الوطنية بطلب إجازة أحزابها، وتمت موافقة الحكومة على إجازة خمسة أحزاب منها ، فيما رفضت إجازة [حزب التحرر الوطني] الذي يقوده الشيوعيون ، و[الحزب الديمقراطي الكردستاني] بزعامة السيد إبراهيم أحمد ، وبقي نشاط هذين الحزبين سرياً حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بعد أن حجبت الحكومة حقهما بممارسة النشاط السياسي على الرغم من أنه كان لهما الدورالبارز والمؤثر على الساحة السياسية في البلاد لما يتمتعان فيه من جماهيرية واسعة في صفوف الشعب العراقي .(٣)

أما الأحزاب التي أجيزت فهي :

١ ـ الحزب الوطني الديمقراطي ـ بزعامة السيد كامل الجادرجي .
٢ ـ حزب الإستقلال ـ بزعامة الشيخ محمد مهدي كبه .
٣ ـ حزب الأحرار ـ بزعامة الشيخ داخل الشعلان .
٤ ـ حزب الشعب ـ بزعامة السيد عزيز شريف .
٥ـ حزب الاتحاد الوطني ـ بزعامة السيد عبد الفتاح إبراهيم .

لكن الأحداث جرت كما توقعت الأحزاب الوطنية تماماً ، فلم تكن الحكومات المتعاقبة قادرة على استيعاب وتحمل النشاط السياسي لهذه الأحزاب التي كانت تناضل من أجل أوضاع ديمقراطية جدية ، وانتخابات حرة ونزيهة من دون تدخل الحكومات أو البلاط أو السفارة البريطانية ، مما جعل حالة التصادم بين تلك الأحزاب والحكومات المتعاقبة على سدة الحكم أن يبقى مستعراً ، و دفع الحكومة إلى إلغاء إجازة حزب الشعب في ١٩ أيلول١٩٤٧.(٤)

وبدأت الأوضاع السياسية في البلاد بالتدهور من جديد ، على عهد وزارة السيد أرشد العمري التي خلفت وزارة السويدي التي أراقت دماء عمال شركة نفط كركوك في[مذبحة كاورباغي] بسبب مطالبتهم بتحسين أوضاعهم المعيشية ، ورفع رواتبهم ، وتخصيص سيارات لنقلهم إلى العمل .

واستقالت وزارة العمري لتخلفها وزارة السيد صالح جبر ـ نوري السعيد ، لتنفيذ المهمة التي أناطتها بها السفارة البريطانية

بتجديد المعاهدة العراقية البريطانية الموشكة على الانتهاء ،واستبدالها بمعاهدة [بورتسموث] التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى مما أدى إلى تصاعد الصراع بين القوى الوطنية والحكومة ، ذلك الصراع الذي انتهى باندلاع وثبة كانون الثاني المجيدة عام ١٩٤٨ ، التي ساهمت بها كل الأحزاب الوطنية ، وكان للحزب الشيوعي دور الريادة فيها ، وانتهت بسقوط حكومة صالح جبر ـ نوري السعيد ،وهروبهما إلى خارج البلاد ، بعد أن أوشك النظام الملكي على السقوط ، مما اجبر عبد الإله على إقالة الوزارة،وتعيين الشيخ [محمد الصدر] رئيساً للوزراء.

لكن وزارة الصدر لم تكن إلا وزارة تهدئة ، وامتصاص ثورة الشعب ، وتهيئة الظروف لعودة تلك [الوجوه البورتسموثية] من جديد ، والانتقام من الحركة الوطنية وأحزابها السياسية ، وتزييف الانتخابات وقمع الصحافة الوطنية ، مما أجج الصراع من جديد بين الشعب وقواه الوطنية من جهة والفئة الحاكمة من جهة أخرى ، وأدى بالتالي إلى اندلاع وثبة تشرين الثاني المجيدة التي أوشكت أن تسقط النظام الملكي مرة أخرى ، لولا أن أقال عبد الإله حكومة [مصطفى العمري] وعين رئيس أركان الجيش الفريق [نور الدين محمود] رئيساً للوزراء ،وأمره بإنزال الجيش إلى الشوارع والتصدي للمظاهرات الشعبية ، بعد

أن هربت قوات الشرطة من الشوارع أمام جموع المتظاهرين الغاضبة ودفع الشعب العراقي ثمناً باهظاً من دماء أبنائه البررة.
لم تهدأ الأوضاع في البلاد إلا لفترة زمنية محدودة ، حيث تفجرت الانتفاضة من جديد عام ١٩٥٦ بعد أن ربط نوري السعيد العراق بحلف بغداد ، وتآمر مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عندما شنت هذه الدول الحرب على مصر على أثر قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، فكانت معركة أخرى خاضها الشعب العراقي وقواه الوطنية ضد سياسات الحكم الملكي .

ثانياً: تشكيل جبهة الإتحاد الوطني ،ولجنة للضباط الأحرار

وهكذا أدركت القوى الوطنية ، بعد أن أصابها اليأس من إصلاح أحوال البلاد على الرغم من العديد من المذكرات التي قدمها السيد كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي ، ومحمد مهدي كبة زعيم حزب الإستقلال للوصي عبد الإله ، وتحذيره من مغبة الاستمرار على هذا النهج الخطير في إدارة شؤون البلاد ، أدركت أن لا سبيل أمامها غير توحيد صفوفها في جبهة وطنية عريضة ، والتعاون مع العناصر الوطنية في القوات المسلحة المتمثلة في اللجنة العليا للضباط الأحرار بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم .

وبالفعل تم الإعلان عن تشكيل جبهة الإتحاد الوطني في ٩ آذار ١٩٥٧ ،والتي ضمت [الحزب الشيوعي] و[الحزب الوطني الديمقراطي] و[حزب الإستقلال] و [حزب البعث]. (٥)
وقد بذل الحزب الشيوعي جهداً كبيراً لإدخال [الحزب الديمقراطي الكردستاني في الجبهة ،إلا أن الحزبان القوميان [حزب الاستقلال] و[حزب البعث] رفضا ذلك ، مما دفع الحزب الشيوعي إلى إقامة تحالف ثنائي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني . (٦)
وفي الوقت نفسه كانت العناصر الوطنية في القوات المسلحة قد شكلت عدة تنظيمات ثورية داخل الجيش ، ثم توحدت في [اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار] برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم ، وتم اللقاء بين قيادة جبهة الاتحاد الوطني واللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار لتنسيق الجهود من أجل إجراء التغيير الجذري في البلاد فكانت ثمرة ذلك اللقاء وتلك الجهود انبثاق ثورة ١٤ تموز٥٨ .

ثالثاً:انتصار الثورة وإعلان الجمهورية وعودة البارزاني ورفاقه :

شكل استكمال تشكيل جبهة الإتحاد الوطني ، وتوحد الفصائل الثورية في صفوف الجيش ، دافعاً قوياً لإنجاز تغيير ثوري في البلاد يطيح بالنظام الملكي ، ويقيم نظام حكم جمهوري في

عراق متحرر من الهيمنة الإمبريالية ، وبناء عراق ديمقراطي جديد يحقق الحياة الحرة الكريمة للشعب .

وانتهز الزعيم عبد الكريم قاسم الأمر الذي صدر له بتحرك اللواء التاسع عشر الذي كان بإمرته ، واللواء العشرين الذي كان يقوده العقيد الركن ياسين عبد الرؤوف نحو الأردن ، وكان كل من العقيد [عبد السلام عارف] و[العقيد عبد اللطيف الدراجي] يقودان فوجين من الأفواج الثلاثة لهذا اللواء ، واستطاعا السيطرة على اللواء واعتقال قائده[ياسين عبد الرؤوف] لعدم موافقته على المشاركة في الثورة ، والتوجه نحو بغداد لتنفيذ الثورة . (٧)

و استطاعت قوات الثورة التي دخلت بغداد فجر الرابع عشر من تموز١٩٥٨ ، في طريقها إلى الأردن خلال ساعات محدودة إسقاط النظام الملكي ، وإعلان الجمهورية العراقية بدعم جماهيري هائل قُدر بمئات الألوف من المواطنين من كل أطياف شعبنا ، مما لم يترك أي مجال لأي تحرك مضاد للثورة .

وبدأت الثورة تركز أقدامها محروسة بجماهير الشعب العراقي كافة من أقاصي كردستان وحتى الفاو ،وكان شعبنا كله عزم وأمل في قيام عراق ديمقراطي متحرر تتآخى في ظله سائر القوميات والطوائف والأديان لبناء العراق الجديد،

وتـم تشـكيل مجلـس للسـيادة ليقـوم مقـام رئـيس الجمهوريـة، وروعي في تشكيله أن يكون ممثلاً للقوميتين العربية والكردية ، وللطائفتين الشيعية والسنية وجاءت على الوجه التالي :

١ـ السيد نجيب الربيعي ـ رئيساً لمجلس السيادة ـ مسلم سني

٢ ـ السيد محمد مهدي كبة ـ عضو المجلس ـمسلم شيعي

٣ ـ السيد خالد النقشبندي ـ عضو المجلس ـ كوردي

كما تم تأليف الوزارة برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم ، وضمت الـوزارة ممثلـين لكافـة الأحـزاب السياسـية باسـتثناء الحـزب الشيوعي بدعوى عدم استفزاز الإمبريالية ، وفي حقيقة الأمر كان مجرد قيام الثورة يشكل أخطر استفزاز للإمبرياليين ، ومع ذلك فقد تغاضـى الحزب الشيوعي عن ذلك مؤقتاً حرصاً على نجـاح الثـورة وتثبيت أقدامها ، وعدم إعطـاء الذرائع لإجهـاض الثورة الوليدة .

وقد حصل اثنان من الوزراء الكورد مناصب في الوزارة وهما كل من :

١ ـ السيد بابا علي الشيخ محمود ـ وزيراً للمواصلات .

٢ ـ السيد مصطفى علي ـ وزيراً للعدل . (٨)

وبادرت قيادة الثورة إلى إصدار الدستور المؤقت ، والذي نص في مادتـه الثالثـة علـى كـون العـرب والأكـراد شـركاء فـي هـذا الوطن، وهذا هو نص المادة :

المادة الثالثة : يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة ، باحترام حقوقهم ، وصيانة حرياتهم ، ويُعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية .

ومما يؤكد هذا التوجه للزعيم عبد الكريم قاسم نحو معالجة القضية الكردية بما يلبي الحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية هو إصدار حكومة الثورة القرارات التالية :

١ ـ اعتبار الحركة الكردية حركة وطنية تحررية .

٢ ـ اعتبار الضباط الشهداء الكورد الذين أُعدموا في العهد الملكي بعد إخماد الثورة البارزانية عام ١٩٤٦ شهداء للوطن ، وتم إعادة حقوقهم التقاعدية وتعويض ذويهم .

٣ ـ دعوة زعيم الحركة الكردية السيد مصطفى البارزاني ورفاقه الذين لجأوا للإتحاد السوفيتي بعد قمع الثورة عام ١٩٤٦،إلى الوطن والمشاركة في بناء العراق الجديد ، وقد جرى للزعيم البارزاني ورفاقه عند عودتهم للوطن استقبالاً رسمياً وشعبياً كبيراً ، وأمر الزعيم عبد الكريم قاسم بإسكان القائد البارزاني مصطفى في قصر غريمه اللدود نوري السعيد ، وخصص له راتب وزير .

٤ ـ أمر الزعيم عبد الكريم قاسم ببناء مساكن لرفاق السيد البارزاني في منطقة بارزان،وأمر بتخصيص رواتب مجزية لهم ولعوائهم وتعويضهم .(٩)

و كان هذا خير دليل على ما كان يضمره الزعيم عبد الكريم قاسم تجاه الشعب الكردي وقضيته العادلة لو قدر للعراق أن ينعم بالأمن والسلام ، وتوجهت القوى السياسية نحو التعاون والتآلف ، وترصين جبهة الإتحاد الوطني ، والاتفاق على خطوط عريضة لبرنامج وطني من أجل بناء العراق الجديد ، عراقٌ يتسع لكل أبنائه بكافة قومياته وأديانه وطوائفه لكي ينعم الجميع بحياة رغيدة وسلام دائم لا تعكره النزاعات والاحتراب .

لكن المؤسف أن الأحداث التي جرت بعد قيام الثورة والصراع الذي نشب بين الأحزاب السياسية حول مستقبل العراق ، ولجوء الأحزاب والقوى القومية العربية للتآمر على الثورة وهي في أيامها الأولى بدعوى الوحدة الفورية مع العربية المتحدة ، والتي أثبتت أحداث التاريخ التالية كذبها وبطلانها ، فقد كان هدفهم الحقيقي سرقة ثورة ١٤ تموز ،والاستئثار بالسلطة ،وخير دليل على ذلك تآمر حزب البعث الذي خان الثورة وهي في أيامها الأولى ، واستلامه للسلطة في انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ بدعم إمبريالي مكشوف، وتنكرهم للوحدة وعبد الناصر ، واستلام السلطة من قبل خائن الثورة عبد السلام عارف بعد انقلابه على حلفائه البعثيين في ١٨ تشرين من العام نفسه ، وتنكره للوحدة وعبد الناصر الذي كان يتغزل باسمه كذباً وزوراً .

لقد عطل دعاة القومية العربية المزيفين مسيرة التطور الديمقراطي في البلاد بمؤآمراتهم الغادرة والمتتالية على ثورة

تموز الخالدة ، وأدخلوا البلاد في دوامة العنف والعنف المضاد ، ومهدوا السبيل للتدخل الإمبريالي ، بل وساهموا معه بصورة فعلية من خلال مؤآمراتهم التالية :

أولاً - . محاولة عبد السلام عارف اغتيال عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع في ١١ تشرين الأول ١٩٥٨، ولولا انتباه الزعيم الفجائي لحركة عبد السلام بسحب المسدس من جيبه ، وهجوم الزعيم[فؤاد عارف] الذي كان موجوداً في الصالة على عبد السلام والسيطرة على المسدس وتفريغه من الرصاص ، ودخول المرافق الأقدم الزعيم[وصفي طاهر] للصالة في تلك اللحظة لكانت قد حلت الكارثة ، ومع ذلك فقد عفا عنه عبد الكريم وطلب منه مغادرة العراق سفيراً في ألمانيا ، وودعه شخصياً في المطار . (١٠)

لكن عبد السلام عاد بصورة سرية ومن دون علم الحكومة يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٥٩ حيث كانت حركة انقلابية قد جرى الإعداد لها من قبل عدد من الضباط القوميين المساندين له في تلك الأيام ، لكن عبد الكريم قاسم اعتقل عبد السلام وأفشل المحاولة ، وتمت إحالته للمحاكمة ، وحكم عليه بالإعدام ، لكن الزعيم عفا عنه وأعاد له راتبه التقاعدي وأرسله للحج لعله ويتوب !. (١١)

ثانياً - انقلاب العقيد [عبد الوهاب الشواف] في الموصل في ٨ آذار ١٩٥٩ ، والذي كان للحزب الشيوعي ،والحزب

الـديمقراطي الكردسـتاني ، الـدور الأسـاس والفعّـال فـي إخمـاد الانقلاب في مهده ،وقُتل الشواف خلال الانقلاب ،وحوكم عدد من الضباط الذين شاركوا في الانقلاب وتم إعدام البعض منهم . (١٢)

ثالثاً: محاولة الانقلاب الذي دبره [رشيد عـالي الكيلانـي] والـذي تـم كشفه فـي ٨ كـانون الثـاني ١٩٥٩ ، وإفشـاله قبـل تنفيذه بأيـام ،وتم القبض على المتآمرين وقدموا للمحاكمة ، وتم الحكم علـى الكيلانـي بالإعدام ،والسجن لأعوانـه المشـاركين فـي المحاولـة ، لكن الزعيم عبد الكريم قاسم لم ينفذ الحكم ، وأفرج عنـه وعن مجموعته المتآمرة فيما بعد !!!. (١٣)

رابعاً ـ محاولة حزب البعث اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في رأس القرية فـي ٧ تشرين الأول ١٩٦٠ ، لكن عنايـة الله أنقذت الـزعيم عبـد الكـريم قاسـم مـن المـوت ، حيـث أصـيب بعـدة رصاصـات ، واستشـهد سـائقه ، وتـم إفشـال المـؤامرة الدنيئـة والواسـعة التـي دُبـرت للثـورة ، وتمـت السـيطرة علـى المرافـق العامة في بغداد من قبل الضباط الوطنيين وجماهير الشعب ، والقـي القـبض علـى المتـآمرين وقـدموا للمحاكمـة وحكـم علـيهم بالإعدام ، لكن الزعيم عبد الكريم قاسم لم ينفذ الحكم ، بل عفا عـنهم ، وأطلـق سـراحهم لكـي يعـاودوا الكـرة وينفـذوا انقلابهـم الفاشي في ٨ شباط ١٩٦٣ !!!. (١٤)

خامساً:انقلاب ٨ شباط الفاشي الذي دبره الإمبرياليون الأمريكيون والبريطانيون بالتعاون والتنسيق مع عبد الناصر ، ونفذته عصابات البعثيين والقوميين الذين اغتالوا ثورة الرابع عشر من تموز وقائدها الشهيد عبد الكريم قاسم ورفاقه الشهداء ، وقادة الحزب الشيوعي والألوف من كوادره وأعضائه ،ومن الوطنيين والقاسميين ،وأغرقوا العراق بالدماء وملئوا السجون بالألوف من الوطنيين الشرفاء الذين ذادوا عن الثورة وقيادتها. (١٥)

ومن المؤسف والمخجل أن تجري كل تلك المحاولات الانقلابية الفاشلة ،وانقلاب ٨ شباط بدعم مباشر من قبل نظام عبد الناصر مادياً وإعلامياً وتسليحاً ، وبالتنسيق مع الإمبرياليين الأمريكيين والبريطانيين الذين كانوا قد عقدوا العزم على إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم الوطنية منذُ اللحظة الأولى لنجاح الثورة ، وصاروا أكثر عزماً على تنفيذ جريمتهم بعد أن أصدر الزعيم الخالد عبد الكريم قاسم القانون رقم ٨٠ ، الذي سحب بموجبه من شركات النفط الاحتكارية ٩٩،٥ % من المناطق النفطية التي كانت تحت سيطرتهم أيام الحكم الملكي ، وأصدر قانون تشكيل شركة النفط الوطنية لكي تتولى استثمار تلك المناطق وطنياً .

هذا ما جرى على أيدي القوى البعثية والقومية وسادتهم الإمبرياليين ورائد القومية العربية عبد الناصر !!! ، وما سببته

للشعب العراقي من ويلات وآلام ومصائب خلال ٤٠ عاماً تلت انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ ، ولا زال الشعب العراقي حتى يومنا هذا يتجرع من ويلات الجرائم الوحشية لبقايا النظام الصدامي الفاشي .

وبعد أن تعرضنا للدور التخريبي والتآمري والإجرامي لتلك القوى البعثية والقومية على ثورة تموز الخالدة لابد أن نعود إلى تقييم مواقف وسياسات القوى الوطنية المتمثلة بالحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني ، والحزب الوطني الديمقراطي ؟ وما هي الأدوار التي لعبتها في الساحة السياسية الإيجابية منها والسلبية ؟ وما هي المسؤولية التي تتحملها هذه الأحزاب بسبب أخطائها ؟ بالإضافة للمسؤولية التي يتحملها الزعيم الخالد عيد الكريم قاسم بسبب أخطائه هو بالذات بحق القوى الوطنية من جهة أخرى، وتساهله مع القوى المتآمرة على الثورة من جهة أخرى ، في ضياع ثورة ١٤ تموز الخالدة ،والمصائب التي ترتبت على أخطائها ، والتي كانت السبب في استيلاء البعثيين الفاشيين وحلفائهم القوميين على الحكم في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وحتى سقوط النظام الصدامي في ٧ نيسان ٢٠٠٣ ، وما جلبته لشعبنا العراقي بكل قومياته وأديانه وطوائفه من ويلات ومصائب يعجز القلم عن وصفها، حروب مفجعة، وحصار اقتصادي أشنع من كل الحروب ، وقتل

لملايين المواطنين ، وخراب اقتصادي ، وانهيار اجتماعي ،وإغراق العراق بالديون .

******

****

****

توثيق الفصل الثالث

(١) تاريخ الوزارات العراقية ـ عبد الرزاق الحسني ـ الجزء السادس ـ ص ٣٤٤ـ٣٤٨

(٢) في صميم الأحداث ـ محمد مهدي كبه ـ ص ١١١ .

(٢) تاريخ الوزارات العراقية ـ الحسني ـ الجزء السادس ـ ص٢٢ .

(٣) المصدر السابق ـ الجزء السابع ـ ص ٢٤ .

(٤) جبهة الإتحاد الوطني والمهام الملقاة على عاتقها ـ عزيز الشيخ ـ ص١٢ .

(٥) ثورة ١٤ تموز ـ دكتور ليث الزبيدي ـ ص ٩٧ .

(٦) وثائق محكمة الشعب ـ الجزء الخامس ـ ص ٤٢٧ .

(٧) إذاعة وتلفزيون بغداد ـ ١٤ تموز ١٩٥٨ .

(٨) الحركة القومية الكردية ـ ادمون غريب ـ ص ٣٨ ـ٣٩ .

(٩) مذكرات عبد السلام عارف ـ ص٢٩ .

(١٠)ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ دكتور ليث الزبيدي ـ ص ٣٥٨ .

(١١)وقائع محكمة الشعب ـ الجزء الخامس ـ ص ٢١٧ .

(١٢)وقائع محاكمة الكيلاني أمام محكمة الشعب ـ الجزء الخامس ـ ص ٦١
(١٣)فؤاد الركابي ـ الحل الأوحد ـ ص ٢٨ ـ٢٩ .
(١٤)العراق ـ الكتاب الثالث ـ ص ٣٠٠ .

الفصل الرابع

العلاقة بين قيادة الثورة والقيادة الكردية من التوافق إلى الصراع

أولاً : وطنية الزعيم عبد الكريم قاسم .

ثانياً : أخطاء الزعيم عبد الكريم قاسم .

ثالثاً : تدهورالعلاقة بين السلطة والقيادة الكردية واللجوء للسلاح.

أولاً : وطنية عبد الكريم قاسم

عندما قامت ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم كان في مقدمة القوى التي التفت حول الثورة وقيادتها واحتضنتها وذادت عنها من تآمر القوى البعثية والقومية والعناصر الرجعية المرتبطة بالإمبريالية هي الأحزاب الديمقراطية المتمثلة بالحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي ،والحزب الديمقراطي الكردستاني ، وكان ذلك الموقف لهذه الأحزاب أمر طبيعي حيث كانت تناضل من أجل عراق ديمقراطي متحرر من أية هيمنة أجنبية ، وضمان الحقوق والحريات العامة ، وحرية التنظيم الحزبي والنقابي والجمعيات ، وحرية الصحافة ، وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة ، وتشريع دستور دائم للبلاد يضمن كافة حقوق وحريات الشعب

بكل فئاته وقومياته ،وتولي حكومة دستورية حكم البلاد تكون مسؤولة أمام البرلمان .
لكن الأحداث التي جرت في البلاد ،والتي تحدثنا عنها سابقاً ،والثورة ما تزال في أيامها الأولي عطلت المسيرة الديمقراطية ،وأدخلت البلاد في دوامة العنف والعنف المضاد، وأدى بالتالي إلى ارتكاب أخطاء جسيمة من جانب السلطة المتمثلة بالزعيم عبد الكريم قاسم والأحزاب الديمقراطية الملتفة حول الثورة ،وتحولت المواقف إلى الاختلاف والصراع الذي اضرّ بكل تأكيد بالغ الضرر بمستقبل العراق والحركة الديمقراطية ،وأدى في نهاية الأمر إلى اغتيال الثورة بعد أن استطاعت قوى الردة البعثية والقومية،وأذناب الاستعمار من استغلال التدهور الحاصل في العلاقات بين قيادة الثورة والأحزاب الديمقراطية والتي أدت إلى عزل قيادة الثورة المتمثلة بالزعيم عبد الكريم قاسم ، واستطاعت اغتيال الثورة في انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ الفاشي، وإغراق القوى الديمقراطية بالدماء في حملة تصفية لم يشهد لها العراق مثيلاً من قبل .
فهل كان هناك مبرراً لوقوع ذلك الصراع بين حلفاء الأمس ؟
ومن كان السبب فيما جرى ؟
وما هي الأخطاء التي ارتكبتها جميع الأطراف ؟
في حقيقة الأمر أن جميع الأطراف كانت قد ارتكبت الأخطاء التي ما كان ينبغي أن تقع فيها ، فالأحزاب الديمقراطية الثلاث كلها تتفق على كون الزعيم عبد الكريم قاسم كان شخصية وطنية صادقة لا شائبة فيها ، حارب الاستعمار، وحقق الحرية والاستقلال الحقيقي لوطنه .
لقد قاد الزعيم الثورة بدعم وإسناد من هذه القوى ، وحقق إنجازات كبيرة في الحقل الوطني وكان في مقدمة تلك الإنجازات :

١ ـ الخروج من حلف بغداد ،وتحرير العراق من الهيمنة الإمبريالية.
٢ ـ الخروج من منطقة الإسترليني وتحرير العملة العراقية .
٣ـ إصدار قانون الإصلاح الزراعي وتحرير الفلاحين الذين يشكلون ٧٠% من نفوس العراق وإنقاذهم من طغيان الإقطاع وكان القانون يمثل بحق ثورة اجتماعية كبرى.
٤ ـ إصدار القانون رقم ٨٠ الذي تم بموجبه سحب ٩٩،٥ % من المناطق النفطية من شركات النفط .
٥ ـ إصدار قانون تشكيل شركة النفط الوطنية كي تقوم باستثمار المناطق النفطية المسحوبة من شركات النفط وطنياً .
٦ ـ السماح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطها بحرية وإطلاق حرية الصحافة ،وحرية تشكيل المنظمات والنقابات منذ انبثاق الثورة على الرغم من عدم وجود قانون ينظم مسألة تأليف الأحزاب السياسية .
٧ ـ إزالة حزام الفقر حول بغداد ، وتشييد مدينة الثورة ومدينة الشعلة لإسكان مئات الألوف من الفلاحين الهاربين من ظلم الإقطاعيين وسكنوا تلك الصرائف حول بغداد والتي لا تتوفر فيها أي من الشروط التي تليق بالإنسان .
٨ ـ أقامة علاقات اقتصادية وسياسية وفي كافة المجالات الأخرى مع سائر دول العالم على أساس المنافع المشتركة والاحترام المتبادل لسيادة واستقلال العراق .
٩ ـ أقامة جملة من المشاريع الصناعية التي كان يفتقدها العراق في مختلف الفروع ،وامتصاص البطالة التي كانت مستشرية ، وعمل جاهداً على رفع مستوى معيشة الشعب .
١٠ ـ توزيع مئات الألوف من الأراضي السكنية على المواطنين من ذوي الدخل المحدود ،وتقديم القروض لهم لبناء المساكن فيها ، ونشر التعليم في مختلف مناطق العراق من خلال

أقامة ألوف المدارس في القرى والأرياف التي كانت محرومة منها .
ولا أريد أن أطيل في تعداد إنجازات الثورة ، لكنني أستطيع أن أقول أن الزمان لو طال بعمر الثورة وقائدها الشهيد عبد الكريم قاسم لحقق الكثير والكثير من الإنجازات التي كان يمكن أن تجعل من العراق أرقى بلد في المنطقة . (١)
فالزعيم كما يتفق الجميع ، وحتى أعدائه لم يحقق أي مصلحة لنفسه أو لعائلته ، لم يبني له قصراً ،ولا حتى داراً متواضعاً ،ولم يتخذ له ديواناً ضخماً ،ولم يتملك شيئا،ولم يتنقل بمواكب ضخمة من الحراسة والحماية ، فقد كان محبوباً من قبل الشعب ،كما كان حريصاً على أموال الشعب ،وكان إنساناً بسيطاً ومتواضعاً كأي مواطن آخر ، ولقد قُدر لي أن أزوره في مقره بوزارة الدفاع ضمن وفد لنقابة المعلمين في أواخر شهر شباط عام ١٩٥٩ واطلعنا على مقره البسيط وغرفة نومه المتواضعة جداً .
عبد الكريم قاسم لم يكن شوفينياً ، بل على العكس من ذلك كان على علاقة مع العديد من الشخصيات الديمقراطية المعروفة وعلى صلة بالأحزاب الوطنية ذات الخط الديمقراطي ، وقد أبلغ عدد من أولئك القادة الوطنيين بموعد الثورة ، وضم العديد منهم في حكومته.

إذا الطرفان المتمثلان بالسلطة بقيادة عبد الكريم قاسم والأحزاب الديمقراطية الثلاث الوارد ذكرها يمثلان قوى وطنية،وأن أي تناقض بين هذه القوى يعتبر **تناقض ثانوي** ، في حين أن القوى القومية التي تخلت عن جبهة الإتحاد الوطني ، وانسحبت من الحكومة ، وتآمرت على ثورة تموز وقيادتها مستخدمة أسلوب العنف لاغتصاب السلطة كانت قد فقدت صفتها الوطنية ، وبذلك أصبح التناقض بينها وبين السلطة والأحزاب الديمقراطية الثلاث يمثل **تناقضاً أساسياً** .

كان على السلطة المتمثلة بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ، والأحزاب الديمقراطية الثلاث [الحزب الديمقراطي الكردستاني ،والحزب الوطني الديمقراطي ،والحزب الشيوعي] أن تدرك المخاطر الحقيقية التي تمثلها تلك القوى المتآمرة على الثورة ،والقوى التي تقف وراءها وتدعمها ، والمتمثلة بالولايات المتحدة بريطانيا بالإضافة إلى حكومة عبد الناصر ، فالجميع كانوا في حقيقة الأمر في سفينة واحدة ، والمتمثلة بالثورة ، وأن غرقها سيعني بلا شك غرق الجميع ، وهذا هو الذي حدث بالفعل بعد نجاح انقلاب ٨ شباط الفاشي عام ١٩٦٣ ، حيث لم تسلم أي من هذه القوى من بطش السلطة الانقلابية.
لماذا حدث كل هذا ؟ ومن يتحمل مسؤولية ذلك ؟

وإنصافاً للحقيقة أستطيع القول أن الجميع وبلا استثناء كانوا مسؤولين عما حدث ، واليوم وبعد مضي ٤١ عاماً على حلول تلك الكارثة التي حلت بشعبنا العراقي بعربه وكورده وسائر مكوناته الأخرى نتيجة ذلك الانقلاب الدموي الفاشي فإن استذكار مسببات ذلك الحدث أمرٌ هام جداً يستحق الدراسة والتمحيص للخروج بالدروس البليغة للحركة الوطنية لكي لا تقع بمثل تلك الأخطاء من جديد .
لقد أخطأت الأحزاب الوطنية في طريقة التعامل مع الزعيم عبد الكريم قاسم ،وتغليب التناقض الثانوي على التناقض الرئيسي.
وفي الوقت نفسه أخطأ الزعيم عبد الكريم قاسم في تعامله مع هذه القوى الوطنية ظناً منه أن الأخطار تأتيه من جانب هذه القوى وليس من جانب القوى التي مارست ونفذت الحركات التآمرية ضد الثورة وقيادتها فعلياً .
لكن الذي لا يجب إغفاله أن الزعيم عبد الكريم كان **فرداً أولاً** ، وكان **قريب عهد في السياسة ثانياً** ، فلم يكن مركزه العسكري

يمكنه من مزاولة أي نشاط سياسي ، وعليه فإن احتمالات وقوعه بالخطأ كبيرة شئنا ذلك أم أبنينا .

لكن الأحزاب السياسية التي تقودها لجان مركزية ،ومكاتب سياسية كانت قد تمرست في النشاط السياسي ،وهي تجتمع لتدارس وتمحيص القرارات السياسية قبل اتخاذها ، فإن وقوعها في الخطأ ينبغي أن يكون في أضيق الحدود إن وقع ، مع تحمل المسؤولية عن ذلك ،إذ من المفروض إن تحرص على عدم الوقوع في الخطأ ،ولاسيما حينما يتعلق الخطأ بمستقبل ومصير شعب بأكمله !!.

ولكون الزعيم الشهيد عبد الكريم قاسم كان في قمة السلطة فقد كان بامكانه أن يفعل الكثير من أجل صيانة الثورة ،والحفاظ على لحمة الصف الوطني واليقظة والحذر من غدر قوى الردة ،لكنه لم يدرك خطورة الموقف ووقع في تلك الأخطاء الخطيرة والتي يمكن أن نلخصها بالتالي :

ثانياً:أخطاء الزعيم عبد الكريم قاسم:

١ ـ لقد اخطأ الزعيم عبد الكريم في سياسة عفا الله عما سلف ، وسياسة فوق الميول وفوق الاتجاهات وعفا عن الذين تآمروا عليه وعلى الثورة جميعاً ، وأطلق سراحهم في محاولة منه لخلق حالة من التوازن بين القوى الوطنية المساندة للثورة ،والقوى الساعية لاغتيالها ، وكان ذلك الموقف خطأً قاتلاً يتحمل مسؤوليته الكاملة .
٢ ـ لقد اعتقد عبد الكريم قاسم أن الخطر الحقيقي يأتيه من قوى اليسار[القوى الديمقراطية] ، وبوجه خاص من [الحزب

الشيوعي] الذي وقع في أخطاء كبيرة ما كان له أن يقع فيها ،والتي سأتناولها فيما بعد بحيث أصبحت لدى الزعيم القناعة أن الحزب الشيوعي قد بات قاب قوسين أو أدنى من انتزاع السلطة ،ومما زاد في قناعة الزعيم هذا الموقف الذي وقفته القيادة اليمينية للحزب الوطني الديمقراطي بغياب زعيم الحزب المرحوم كامل الجادرجي ،والتي أدخلت في روعه الخطورة التي بات يمثلها الحزب الشيوعي على سلطته ، فقرر تقليم أظافر الحزب وأضعاف نفوذه الطاغي في الشارع العراقي آنذاك ،وكانت باكورة إجراءاته سحب السلاح من المقاومة الشعبية ،ومن ثم إلغائها ،ولو كانت المقاومة باقية يوم الثامن من شباط لما تسنى للانقلابيين النجاح في انقلابهم .

لقد كان رد فعل الزعيم يمثل الرد على الخطأ بخطأ أعظم وأفدح حيث افتقد قوى واسعة ومؤثرة أكبر التأثير في الساحة العراقية وعزل نفسه عن الشعب مما سهل للانقلابيين تنفيذ مؤامرتهم الدنيئة في الثامن من شباط ١٩٦٣ .

٣ ـ لقد اخطأ الزعيم في أسلوب التعامل مع القيادة الكردية المتمثلة بالزعيم مصطفى البارزاني ، على الرغم من أنه لم يكن يحمل أي أفكار شوفينية تجاه القومية الكردية،وأن استقباله للسيد البارزاني ورفاقه العائدين من الاتحاد السوفيتي وتكريمهم،والتأكيد على الحقوق القومية للشعب الكردي في الدستور المؤقت يؤكد هذا الموقف لدى الزعيم ، في حين أن القوى القومية التي نفذت انقلاب شباط كانت غارقة في شوفينيتها وكراهيتها للشعب الكردي بحيث لم تصبر على المباشرة بقمع الحركة الكردية سوى أقل من ثلاثة أشهر،منزلة الخراب والدمار بكردستان بشكل وحشي يندى له جبين الإنسانية ، وسأتناول ذلك فيما بعد .

٤ ـ لقد اخطأ عبد الكريم قاسم في تقييمه لمسألة الصراع مع القوى المضادة للثورة ،الذي أججته قرارات الثورة، وخاصة فيما يخص قانون الإصلاح الزراعي ، الذي أحدث ثورة اجتماعية حقيقية، سلبت السلطة من الإقطاعيين دعائم الإمبريالية . ولذلك فقد بدأ الرجعيون والإقطاعيون ، وكل المتضررين من ثورة تموز بتجميع صفوفهم وبعث نشاطهم من جديد ، على أثر الموقف الذي أتخذه عبد الكريم قاسم من الشيوعيين والقوى القومية الكردية . لقد استغلت الرجعية تلك الظروف من أجل تنفيذ هجمتها الشرسة ضد القوى الديمقراطية سند الثورة وحاميها ، وإضعاف السلطة ، وعزلها عن الشعب .

٥ ـ لقد أخطأ عبد الكريم قاسم في تقييمه لخطورة الصراع مع شركات النفط ، من أجل انتزاع حقوق العراق في ثروته النفطية ، والحفاظ على استقلاله الوطني ، وإصداره القانون رقم ٨٠ لسنة ٩٦١ ، والذي أنتزع بموجبه ٩٩،٩% من مناطق امتياز تلك الشركات من سيطرة شركات النفط الاحتكارية، والعمل على استغلالها وطنياً .

لقد كان الصراع على أشده مع شركات النفط ، وتبادل الطرفان التهديدات ، وكان آخر كلمة لوفد شركات النفط هي التحدي ، وكان الوفد يعني ما يقول ، فكانت مؤامرتهم الدنيئة على ثورة ١٤ تموز وقيادتها ، والأمر المؤسف حقاً هو أن عبد الكريم قاسم لم يأخذ الحيطة والحذر من أحابيل ومؤامرات شركات النفط ،

حرصاً على مصالحها ، حتى ولو أدى ذلك إلى إغراق العراق بالدماء.

لقد كان على عبد الكريم قاسم إن يدخل في صراعه مع شركات النفط محصناً بجبهة شعبية قوية قوامها هذه الأحزاب الوطنية والديمقراطية تقف إلى جانبه وتدعم موقفه لا أن يدخل في صراع معها غير مبرر إطلاقاً فتستغل الإمبريالية موقفه الضعيف لتنفذ مؤامرتها الدنيئة بنجاح في الثامن من شباط ٦٣ .

٦ ـ لقد اخطأ الزعيم عبد الكريم قاسم بلجوئه إلى القوة العسكرية لحل التناقض مع قيادة الحركة الكردية ، مما سبب إضعافاً خطيراً للسلطة ، وشق جبهة الاتحاد الوطني ، ودفع الحزب الديمقراطي الكردستاني للتعاون مع انقلابيي ٨ شباط ١٩٦٣.

وفي بداية عام ٩٦٣ ، عندما كانت الحرب تدور في كردستان ،كنت آنذاك في مدينة السليمانية ،إحدى أكبر مدن كردستان ،أتابع مجريات تلك الحرب ، وأتحسر على ما آلت إليه الأمور في بلادي ،حيث يقتل الوطنيون بعضهم بعضاً ، على الرغم من قيام الحزب الشيوعي بحملة واسعة شملت كافة أنحاء العراق مطالباً بالسلم في كردستان ،والديمقراطية للعراق ، وأدى موقفه هذا لتعرض رفاقه إلى حملة اعتقالات ومحاكمات للعديد منهم حيث حكم عليهم بالسجن لسنوات ، ولقد كان لي شرف المشاركة في تلك الحملة وتعرضت نتيجة ذلك للاعتقال من قبل قوات الجيش في السليمانية ،وتعرضت لتعذيب وحشي على أيدي أولئك الضباط الشوفينيين المجرمين بقيادة جلاد الشعب

الكوردي الزعيم[صديق مصطفى] وآمر الانضباط العسكري المجرم [رشيد علوان المهداوي] الذين كان لهم دور فاعل في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ .

وهكذا أصبح النظام منعزلاً وجهاً لوجه أمام مؤامرات الإمبريالية وعملائها ، وبذلك يتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية في إيصال الأمور مع القيادة الكردية إلى مرحلة الصراع المسلح .

٧ـ اعتماد عبد الكريم قاسم على جهاز أمن النظام الملكي السابق ، الذي لم يجر عليه أي تغيير، سوى إحالة ٤٥ من ضباط الأمن على التقاعد ، ومعلوم أن ذلك الجهاز الذي أنشأته ، ورعته الإمبريالية وعملائها الحاكمون في بغداد آنذاك ، لم يكن يدين بالولاء ، لا للثورة ، ولا لزعيمها عبد الكريم قاسم ، وكان له دور كبير في إخفاء نشاطات القوى الرجعية ، والحركات التآمرية عن السلطة ، وحماية المتآمرين . ومما يؤكد هذا ، الحديث الذي جرى مع مدير الأمن العام [مجيد عبد الجليل] الذي جيء به إلى دار الإذاعة ، التي اتخذها الانقلابيون مقراً لهم ، وقام علي صالح السعدي ، أمين سر حزب البعث ، بالبصق في وجهه ،فما كان من مدير الأمن العام إلا أن قال له : { لماذا تبصق في وجهي ؟ فلولاي لما نجح الانقلاب } .

وهذا خير دليل على عدم أمانة ذلك الجهاز الذي أعتمد عليه عبد الكريم قاسم .

ولم يكن جهاز الاستخبارات العسكرية بأحسن حال من جهاز الأمن ، والذي أنيط به حماية الثورة من المتآمرين ، وتبين فيما بعد أن ذلك الجهاز كان ملغماً بالعناصر المعادية للثورة ،وكان على رأسهم ،رئيس الجهاز[محسن الرفيعي] ومن قبله [رفعت الحاج سري] الذي ثبت للمحكمة اشتراكه في الحركة الانقلابية للشواف ، وحكم عليه بالإعدام ، ونفذ الحكم فيه .
كما أن موقف رئيس أركان الجيش ، والحاكم العسكري العام [أحمد صالح العبدي] المتخاذل دل على مساومة الانقلابيين ، والسكوت عن تحركاتهم ، فلم ينل منهم أذى ، وأطلق سراحه بعد أيام قلائل،فيما جرى إعدام كل المخلصين لثورة تموز وقيادتها .

٨ ـ إطالة فترة الانتقال وإجراء الانتخابات وتشريع الدستور الدائم :

كانت إطالة الفترة الانتقالية والتأخر في إجراء الانتخابات العامة وتشريع دستور دائم للبلاد ، والتي استغرقت ٤ سنوات ، أحد العوامل الرئيسية في نشوب الخلافات بين القوى الوطنية والسلطة المتمثلة بالزعيم عبد الكريم قاسم ، وتحول الخلافات نحو الصراع بين الأطراف الوطنية والسلطة.
لم يكن هناك مبرر لإطالة فترة الانتقال طيلة هذه المدة ، وكان بالامكان اختزالها لمدة أقصاها سنتين ، والتوجه نحو إجراء انتخاب مجلس تأسيسي يأخذ على عاتقه تشريع دستور دائم

للبلاد وعرضه على الشعب في استفتاء عام ، ليتم بعد ذلك قيام حكومة ديمقراطية تمثل إرادة الشعب .

ولم يكن هناك ما يخيف الزعيم عبد الكريم قاسم على موقعه كقائد لثورة ١٤ تموز حيث كان يتمتع بشعبية كبرى لم يتمتع بمثلها أي زعيم عراقي أو عربي من قبل ، وكنت على يقين أن الزعيم عبد الكريم قاسم لو شاء أن يشكل له حزباً سياسياً آنذاك ،ويشارك في الانتخابات فإن حزبه كان سيفوز على جميع الأحزاب ، ولست أنا من يقول ذلك فقط ، بل أن الحزب الشيوعي الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة في البلاد أعترف في أدبياته ونشراته الداخلية في رده على الأفكار والدعوات التي ظهرت في صفوف الحزب داعية إلى استلام السلطة أن هذه الشعبية التي نشهدها في الشارع العراقي هي شعبية الزعيم عبد الكريم قاسم الذي كان يمجده الشعب .

لكن الزعيم عبد الكريم شاء أن يختار لنفسه أن يكون [فوق الميول وفوق الاتجاهات] !!،[وسياسة عفا الله عما سلف] وأطلق سراح المتآمرين المحكومين بالإعدام والذين أطلقوا عليه الرصاص في رأس القرية ، وفي الوقت نفسه أصدر أمره بتنفيذ حكم الإعدام بحق الشهيد الشيوعي [منذر أبو العيس] ، وحاول أن يخلق نوعاً من التوازن بين حماة الثورة والمدافعين عنها ،والحريصين على صيانتها وبين الذين تآمروا عليها وحاولوا مراراً وتكراراً إسقاطها والوثوب على الحكم ، وهذه هي إحدى

أخطائــه الجسـيمة التــي أوصــلته إلــى تلــك النهايــة المحزنــة ،وأوصلت الشعب العراقي إلى الكارثة.

ثالثاً:تدهور العلاقة بين السلطة والقيادة الكردية

كانـت ثالثـة الأثـافي فـي تـدهور الأوضـاع السياسـية فـي البـلاد ، وانقسام القوى الوطنية ، حدوث الخلافات العميقة بين قيادة عبد الكـريم قاسـم وقيـادة الحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني بزعامـة السيد مصطفى البارزاني ، ولجوء الطرفين إلى الصراع المسلح ، واستخدام السلطة للجيش في حسم ذلك الصراع .

بـدأت العلاقـات بـين الحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني والسـلطة بالتدهور عام ١٩٦١ ، عندما هاجمت صحيفة الحزب [خه بات] أسلوب السلطة في إدارة شؤون البلاد ، وطالبت بإلغاء الأحكام العرفيـة ، وإنهـاء فتـرة الانتقـال ، وإجـراء انتخابـات عامـة حـرة ونزيهـة، وسـن دسـتور دائـم للـبلاد ، وإطـلاق سـراح السـجناء السياسيين الأكراد واحترام الحياة الحزبية ،وحرية الصحافة.(٢)

كان الرد من قِبل عبد الكريم قاسم أن أمر بغلق مقر الحـزب فـي بغداد ، وغلق صحيفة الحزب ومطاردة قادته ، واعتقال البعض منهم في آذار ١٩٦١ ، واستمرت العلاقة بين الطرفين بالتدهور حتى بلغت مداها في شهر تموز من ذلك العام . (٣)

وفي ٢٠ تموز ٩٦١ ، قدم المكتب السياسي للحزب مذكرة إلى الزعيم عبد الكريم قاسم تضمنت المطالب التالية : (٤)

١ ـ تطبيق المادة الثالثة من الدستور المؤقت والمتعلقة بحقوق الشعب الكردي .
٢ ـ سحب القوات العسكرية المرسلة إلى كردستان .
٣ـ سحب المسؤولين عن شؤون الأمن والشرطة والإدارة ، الذين كان لهم دور بارز في الحوادث التي وقعت في كردستان .
٤ ـ إعادة الموظفين الأكراد المبعدين إلى كردستان .
٥ـ إطلاق الحريات الديمقراطية ، وإلغاء الأحكام العرفية .
٦ ـ إنهاء فترة الانتقال ،وانتخاب مجلس تأسيسي،وسن دستور دائم للبلاد.
٧ ـ تطهير جهاز الدولة من العناصر المعادية لثورة ١٤ تموز .
لكن عبد الكريم قاسم تجاهل المذكرة ، واستمر في حشد قواته العسكرية في المناطق المحاذية لإيران ، حيث كانت قد اندلعت حركة تمرد بقيادة اثنان من كبار الإقطاعيين هما كل من [رشيد لولان] و[عباس مامند] بدعم وإسناد من النظام الإيراني ، والسفارة الأمريكية في طهران ، وقد أستهدف رشيد لولان ، وعباس مامند ، إلغاء قانون الإصلاح الزراعي ، فيما استهدفت الإمبريالية الأمريكية وعميلها شاه إيران زعزعة النظام الجديد في العراق وإسقاطه . (٥)
أما الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد استهل صراعه مع السلطة بإعلان الإضراب العام في منطقة كردستان في ٦ أيلول ٩٦١ ، حيث توقفت كافة الأعمال ،و أصاب المنطقة شلل تام ،

وقام المسلحون البيشمركة باحتلال مناطق واسعة من كردستان ، حاملين السلاح بوجه السلطة . (٦)

كان على القيادة الكردية أن تقدر دوافع تلك الحركة ، والقائمين بها ، والمحرضين عليها ، ومموليها ، وعدم تغليب التناقض الثانوي على التناقض الرئيسي مع الإمبريالية وأذنابها سواء كانوا عرباً كما هي الحال مع حزب البعث وحلفائه القوميين ، أو كانوا من الكورد، كما هو الحال مع تمرد الاقطاعيين رشيد لولان وعباس مامند.

كما أن عبد الكريم قاسم فضل هو الآخر اللجوء إلى استخدام القوة ،ورفض الحوار وحل المشاكل مع القيادة الكردية ، وإيجاد الحلول الصائبة للقضية الكردية حسب ما نصت عليه المادة الثالثة من الدستور المؤقت. (٧)

ظن الزعيم عبد الكريم قاسم أن اللجوء إلى السلاح سينهي الأزمة خلال أيام ، ويصفي كل معارضة لسياسته في البلاد ، لكن حساباته كانت خاطئة ، وبعيدة جداً عن واقع الحال ، وكانت تلك الحرب في كردستان أحد أهم العوامل التي أدت إلى اغتيال ثورة ١٤ تموز يوم الثامن من شباط ١٩٦٣ .

لقد رد الزعيم عبد الكريم قاسم بدفع المزيد من قطعات الجيش في ٩ أيلول ٩٦١، لضرب الحركة الكردية مستخدماً كافة الأسلحة ، والطائرات ، وهكذا امتدت المعارك وتوسعت لتشمل كافة أرجاء كردستان .

وقد أصدر الحزب الشيوعي بياناً في ٢٢ آب ١٩٦١ حول الوضع الراهن في كردستان ، مؤكداً على ضرورة النضال من أجل تسوية الوضع المتأزم في كردستان بضرب نشاط عملاء الاستعمار وحلف السنتو في المناطق المتاخمة للحدود الإيرانية بالوقوف ضد أي صدام بين القوات الحكومية المسلحة والمواطنين البارزانيين وسائر الوطنيين في كردستان ، وبتحقيق الحقوق القومية العادلة للشعب الكردي . (٨)

كما طالب تقرير اللجنة المركزية للحزب في تشرين الثاني ١٩٦١ حكومة عبد الكريم قاسم بتحقيق المطالب التالية :

١ ـ وقف الاضطهاد القومي بإلغاء الحملة العسكرية النظامية وغير النظامية على كردستان فوراً .

٢ ـ حل المسالة الكردية بالطرق السلمية بإصدار بيان رسمي بالاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية .

٣ ـ إصدار عفو عام عن المشتركين في الحركة .

٤ ـ إطلاق سراح جميع المعتقلين وإرجاع المفصولين لأعمالهم .

٥ ـ دفع التعويضات للمتضررين . (٩)

ولم تجدِ نفعاً كل النداءات التي وجهها الحزب الشيوعي لكلا الطرفين لإيقاف القتال ، واللجوء إلى الحوار، وإيجاد حل سلمي للقضية الكردية ، حيث شن الحزب الشيوعي حملة واسعة شملت كافة أنحاء العراق تحت شعار [**السلم في كردستان والديمقراطية للعراق**] ، وقد أثارت تلك الحملة غضب الزعيم

عبد الكريم قاسم على الحزب ، وتعرض المئات من رفاق الحزب للاعتقال والتعذيب وحتى السجن ، وكنت واحداً من الذين شاركوا في الحملة في السليمانية وتعرضت للاعتقال والتعذيب الشنيع على يدي الجلاد صديق مصطفى ، آمر اللواء العشرين ،والمجرم رشيد علوان آمر الانضباط العسكري ، لكن تلك الجهود باءت بالفشل ، ولم تلقَ الاستجابة من الطرفين ،واستمرت الحرب بينهما حتى وقوع انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ .

ومن المؤسف أن يقع قادة الحركة الكردية في خطأ جسيم آخر ، عندما وضعوا أيديهم بأيدي انقلابيي شباط ٩٦٣ ضد السلطة الوطنية بقيادة عبد الكريم قاسم ، ظناً منهم أن بالامكان حصول الشعب الكردي على حقوقه القومية المشروعة على أيدي أولئك القوميين الفاشيين والمتعصبين .
لقد كان موقفهم هذا ، أقل ما يقال عنه ،أنه ينم عن جهل بطبيعة حزب البعث ، والقوى القومية المتعصبة المتحالفة معه، الذين لم يكّنوا يوماً المودة للشعب الكردي ، ورفضوا حتى إشراك الحزب الديمقراطي في جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ .
وهكذا فلم تمضِ سوى أربعة أشهر على انقلاب ٨ شباط ، حتى بادر الانقلابيون في ٩ حزيران ١٩٦٣ إلى شن حملة عسكرية هوجاء على الشعب الكردي ، لم يشهد لها مثيلاً من قبل ، منزلين فيه الويلات ، والمآسي ، و ألوف القتلى ، وتهديم القرى ، وتهجير الشعب الكردي .

لقد تمزقت الوحدة الوطنية ، وتحولت الجبهة الوطنية إلى الصراع المرير بين أطرافها ، ومع السلطة جراء الأخطاء القاتلة لكافة الأحزاب السياسية والسلطة على حد سواء ، فقد كان لكل طرف حصة ونصيب في تلك الأخطاء التي أدت إلى التمزق والصراع ، وضياع الثورة ،وتصفية كل مكاسب الشعب ،وإغراق البلاد بالدماء . ولاشك أن عبد الكريم قاسم يتحمل القسط الأكبر من مسؤولية تلك الأخطاء ، لأنه كان على قمة السلطة ، وكان بمقدوره أن يفعل الكثير من أجل إعادة اللحمة للصف الوطني ، ومعالجة المشاكل ، والتناقضات التي نشأت ، والتي يمكن أن تنشأ مستقبلاً ، بروح من الود والتفاهم ، والمصلحة العامة لشعبنا ووطننا ، والتحلي بإنكار الذات ، وتغليب مصلحة الوطن على كل المصالح .

كان بمقدوره أن يعمل على إنهاء فترة الانتقال ، ويجري انتخاب المجلس التأسيسي، وسن الدستور الدائم للبلاد ، وإرساء الحكم على أسس ديمقراطية صلبه ، ولو فعل ذلك لتجنّب ، وجنّب الشعب العراقي كل تلك الويلات ، والمصائب ، والمصير المظلم الذي حلّ بالبلاد على أيدي انقلابيي ٨ شباط ١٩٦٣ .

توثيق الفصل الرابع

(١) ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ دكتور ليث الزبيدي ـ ص ٢٦١ ـ ٢٧٨ .

(٢) كردستان والحركة القومية الكردية ـ جلال الطالباني ـ ص ٢٧٨ .

(٣) الحركة القومية الكردية ـ أدمون غريب ـ ص ٤٩ .

(٤) كردستان والحركة القومية الكردية ـ جلال الطالباني ـ ص ٢٨٨ ـ٢٩٦

(٥) ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ـ دكتور ليث الزبيدي ـ ص ٢٥٥ ؟

(٦) كردستان والحركة القومية الكردية ـ جلال الطالباني ـ ص ٢٩٧ .

(٧) نفس المصدر السابق ؟

(٨) بيان الحزب الشيوعي العراقي [حول الوضع الراهن في كردستان] في ٢٢ /٦١/٨.

(٩) تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تشرين الثاني ١٩٦١ .

الفصل الخامس

طريق اللا عودة بين عبد الكريم قاسم والقيادة الكردية

ونشوب الحرب في كردستان

ووقوع انقلاب شباط ١٩٦٣

أولاً : نشوب الحرب في كردستان .

ثانياً : تطورات العلاقة بين حزب البعث والقيادة الكردية .

ثالثاً: القيادة الكوردية تفاوض الانقلابيين

رابعاً :انقلاب ٨ شباط الدموي وإعدام عبد الكريم قاسم .

أولاً: نشوب الحرب في كردستان

تجاهل عبد الكريم قاسم مذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني ، واستمر في حشد قواته العسكرية في المناطق المحاذية لإيران ،

حيث كانت قد اندلعت حركة تمرد قام بها كبار الإقطاعيين كان أبرزهم كل من [رشيد لولان] و[عباس مامند] و[شيخ حسن بوسكين] و [علي أغا المنكوري] و[إسماعيل سوار أغا] و [أنور بيك بيتواته] بدعم وإسناد من النظام الإيراني ، والسفارة الأمريكية في طهران ، مستهدفين الهجوم على الإنجازات التقدمية لحكومة الثورة والوقوف ضد قانون الإصلاح الزراعي ، فيما استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية ،وعميلها [شاه إيران] زعزعة النظام الجديد في العراق بغية إسقاطه في نهاية المطاف. (١)

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد استهل صراعه مع السلطة بإعلان الإضراب العام في منطقة كردستان في ٦ أيلول ٩٦١ ، حيث توقفت كافة الأعمال ،و أصاب المنطقة شلل تام ، وقام المسلحون البيشمركة باحتلال مناطق واسعة من كردستان ، حاملين السلاح بوجه السلطة ، دون أن يقدروا دوافع تلك الحركة ، والقائمين بها ، والمحرضين عليها ، ومموليها ، مغلّبين التناقض الثانوي على التناقض الرئيسي مع الإمبريالية وأذنابها سواء كانوا عرباً كما هي الحال مع حزب البعث وحلفائه القوميين ، أو كانوا من الكورد، كما هو الحال مع تمرد الأقطاعيين رشيد لولان وعباس مامند. (٢)

كما أن عبد الكريم قاسم فضل هو الآخر اللجوء إلى استخدام القوة ، ورفض الحوار وحل المشاكل مع القيادة الكردية ،

وإيجاد الحلول الصائبة للقضية الكردية حسب ما نصت عليه المادة الثالثة من الدستور المؤقت .

ظن الزعيم عبد الكريم قاسم أن اللجوء إلى السلاح سينهي الأزمة خلال أيام ، ويصفي كل معارضة لسياسته في البلاد ، لكن حساباته كانت خاطئة ، وبعيدة جداً عن واقع الحال ، وكانت تلك الحرب في كردستان أحد أهم العوامل التي أدت إلى اغتيال ثورة ١٤ تموز يوم الثامن من شباط ١٩٦٣ .

لقد رد الزعيم عبد الكريم قاسم بدفع المزيد من قطعات الجيش في ٩ أيلول ٩٦١، لضرب الحركة الكردية مستخدماً كافة الأسلحة ، والطائرات ، وهكذا امتدت المعارك وتوسعت لتشمل كافة أرجاء كردستان . (٣)

ولم تجدِ نفعاً كل النداءات التي وجهها الحزب الشيوعي لكلا الطرفين لإيقاف القتال ، واللجوء إلى الحوار، وإيجاد حل سلمي للقضية الكردية ، حيث شن الحزب الشيوعي حملة واسعة شملت كافة أنحاء العراق تحت شعار[**السلم في كردستان والديمقراطية للعراق**] ، وقد أثارت تلك الحملة غضب الزعيم عبد الكريم قاسم على الحزب ، وتعرض المئات من رفاق الحزب للاعتقال والتعذيب وحتى السجن ، وكنت واحداً من الذين شاركوا في الحملة في السليمانية وتعرضت للاعتقال والتعذيب الشنيع على يدي الجلاد صديق مصطفى ، آمر اللواء العشرين ،والمجرم رشيد علوان آمر الانضباط العسكري ، لكن

تلك الجهود باءت بالفشل ، ولم تلقَ الاستجابة من الطرفين ،واستمرت الحرب بينهما حتى وقوع انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ .

لقد وقع قادة الحركة الكردية في خطأ جسيم آخر ، عندما وضعوا أيديهم بأيدي انقلابيي شباط ٩٦٣ ضد السلطة الوطنية بقيادة عبد الكريم قاسم ، ظناً منهم أن بالامكان حصول الشعب الكردي على حقوقه القومية المشروعة على أيدي أولئك القوميين الفاشيين والمتعصبين .

لقد كان موقفهم هذا ، أقل ما يقال عنه ،أنه ينم عن جهل بطبيعة حزب البعث ، والقوى القومية المتعصبة المتحالفة معه، الذين لم يكّنوا يوماً المودة للشعب الكردي ، ورفضوا حتى إشراك الحزب الديمقراطي في جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ .و لم تمضِ سوى أربعة أشهر على انقلاب ٨ شباط ، حتى بادر الانقلابيون في ٩ حزيران ١٩٦٣ إلى شن حملة شعواء على الشعب الكردي ، لم يشهد لها مثيلاً من قبل ، منزلين فيه الويلات ، والمآسي ، و ألوف القتلى ، وتهديم القرى ، وتهجير الشعب الكردي .

لقد تمزقت الوحدة الوطنية ، وتحولت الجبهة الوطنية إلى الصراع المرير بين أطرافها ، ومع السلطة جراء الأخطاء القاتلة لكافة الأحزاب السياسية والسلطة على حد سواء ، فقد كان لكل طرف حصة ونصيب في تلك الأخطاء التي أدت إلى التمزق والصراع ، وضياع الثورة ، وتصفية كل مكاسب الشعب ، وإغراق البلاد بالدماء .

ولاشك أن عبد الكريم قاسم يتحمل القسط الأكبر من مسؤولية تلك الأخطاء ، لأنه كان على قمة السلطة ، وكان بمقدوره أن يفعل الكثير من أجل إعادة اللحمة للصف الوطني ، ومعالجة المشاكل ، والتناقضات التي نشأت ، والتي يمكن أن تنشأ مستقبلاً ، بروح من الود والتفاهم ، والمصلحة العامة لشعبنا ووطننا ، والتحلي بإنكار الذات ، وتغليب مصلحة الوطن على كل المصالح .

كان بمقدوره أن يعمل على إنهاء فترة الانتقال ، ويجري انتخاب المجلس التأسيسي، وسن الدستور الدائم للبلاد ، وإرساء الحكم على أسس ديمقراطية صلبة ، ولو فعل ذلك لتجنّب ، وجنّب الشعب العراقي كل تلك الويلات على والمصائب التي حلت بالشعب العراق منذ انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وحتى يومنا هذا ، فلقد مهدت تلك السياسات الخاطئة من قبل الجميع ، وذلك الانقلاب الدموي الفاشي لاستلام حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٨ من جديد ،واستيلاء صدام حسين على الحكم ،وزج البلاد في حروب دموية كارثية ذهب ضحيتها مئات الألوف من المواطنين ، وأدت إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في العراق .

ثانياً:العلاقة بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني:

اتسمت العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي بالفتور والتنافر منذ بداية تشكيل جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ بسبب المواقف الشوفينية لهذا الحزب من القضية الكردية ، ورفضه انضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني للجبهة رغم كل المحاولات التي بذلها الحزب الشيوعي في إقناع حزب البعث ، وحزب الاستقلال القومي ، بقبول الحزب الديمقراطي الكردستاني بعضوية الجبهة ، مما اضطر الحزب الشيوعي إلى عقد تحالف ثنائي معه .

وعندما مزق حزب البعث جبهة الاتحاد الوطني وتآمر على ثورة ١٤ تموز وقيادتها المتمثلة بالزعيم عبد الكريم قاسم وقف الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جانب الحزب الشيوعي في الدفاع عن الثورة وقيادتها وساهم الحزبان مساهمة فعالة في قمع انقلاب العقيد عبد الوهاب الشواف عام ١٩٥٩.

لكن العلاقة بين القيادة الكردية بزعامة السيد مصطفى البارزاني والزعيم عبد الكريم قاسم ما لبثت أن أصابها الفتور، وتعمقت الخلافات بين الطرفين بسبب التلكؤ في تطبيق الفقرة الثالثة من الدستور المؤقت والخاصة بالحقوق القومية للشعب الكردي ، مما أدى في نهاية الأمر إلى تصادم قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بحكومة عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ ، واندلاع القتال بين الطرفين ،رغم كل المساعي التي بذلها الحزب الشيوعي بين الطرفين لتجنب الحرب .

و دخلت كردستان في حرب طرفاها يمثلان قوى وطنية ،و أستمر لهيبها حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم ، وفي تلك الفترة كان أعداء ثورة ١٤ تموز يعدون العدة للانقلاب ، واغتيال ثورة الرابع عشر من تموز، وقائدها الزعيم عبد الكريم قاسم ، مستغلين وقوع الحرب في كردستان ، وانشغال الحكومة وقوات الجيش في تلك الحرب .

لكن المؤسف أن تحصل القناعة لدى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن إقامة نوع من التعاون مع تلك القوى البعثية والقومية ، لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم ، يمكن أن يحقق لهم آمالهم في نيل لحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي !!.

كان على قيادة الحزب والحركة الكردية أن تدرك النوايا الحقيقية لحزب البعث تجاه الشعب الكردي ، ولاسيما وأن البيانات التي أصدرتها الجبهة القومية التي ضمت حزب البعث والقوميين قبل الانقلاب تنضح بالشوفينية والكراهية للشعب الكردي ، وقضيتهم العادلة .

فقد أصدروا بياناً في أواخر أيلول ١٠٦١ حول موقفهم من الحركة الكردية بعنوان [بيان حول التطورات الأخيرة في شمال العراق] وجاء في البيان :

{منذُ الانحراف الرجعي الذي قاده عبد الكريم قاسم بمعونة الحزب الشيوعي ، والقوى الشعوبية ، والاستعمار وعملائه لعزل العراق عن الحركة التقدمية العربية ، ظهرت في شمال العراق نزعات عنصرية مشبوهة تدعو زيفاً باسم الأكراد

ومصلحتهم لتجزئة العراق ، وتفتيت وحدته النضالية، واليوم ومنذُ الحادي عشر من هذا الشهر تجري المعارك المسلحة بين قوات الجيش ورجال العشائر الكردية الذين أعلنوا العصيان المسلح ، ورفعوا شعار تجزئة العراق . والجبهة القومية تحمل [قاسم] مسؤولية ما يصيب الجيش ، وتحذر العناصر الكردية المخلصة من الانسياق وراء دعاة التجزئة والانفصال والسير وراء قيادات مشبوهة}.(٤)

أما جريدة الاشتراكي لسان حال حزب البعث العراقي فقد نشرت تصريحاً لمصدر قيادي بعثي نشر في أيلول ١٩٦٢ بعنوان [حول الحركة المشبوهة في الشمال] وجاء فيه ما يلي : {أن الحركة المسلحة التي قامت في شمال العراق منذُ أكثر من عام واحد أصبح استمرارها يمثل خطراً ليس على استقلال البلاد ، وحسن العلاقات بين الشعبين العربي والكردي فحسب ، بل على وجود العراق ... إن هذه الحركة ،وموقف قاسم منها تفوح منها رائحة التآمر والتواطؤ مع الاستعمار ، فقيادة الحركة المسلحة بماضيها الملطخ بالدماء ، والمتصف بالاعتداء ، ونواياها العدوانية التي أفصحت عنها مراراً وبغضها الأعمى يجعلها محلاً للشبهة والاتهام }. (٥)

ثم عادت جريدة الاشتراكي في تشرين الثاني ١٩٦٢ ، حينما كانت الاتصالات وتبادل المذكرات تجري بين الطرفين بنشر مقال بعنوان [مخاطر الحركة المشبوهة في الشمال وموقف قاسم منها] ، وجاء فيها :{إن الحركة المسلحة على الرغم من

أنها معادية للحكم القاسمي ، إلا أنها بسبب ارتباطاتها وأساليبها واتجاهاتها لا يمكن أن تعتبر جزءاً من الحركة الوطنية في العراق وباعتقادنا أن طرفي الفتنة [عبد الكريم قاسم] و[قيادة الحركة الكردية] لا يمثلان رغبات الشعبين العربي والكردي ولا يعبران عن مصالحهما. (٦)

وبعد كل هذا من حق كل حريص على مصلحة الشعبين العربي والكردي أن يتساءل :

كيف حصلت تلك القناعة لدي قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بوعود أعداء الشعب الكردي لكي يمدوا إليهم أيديهم للتعاون على إسقاط حكم عبد الكريم قاسم ؟

لكن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني استمرت بمغازلة الانقلابيين من أجل إقامة التعاون بين الطرفين على الرغم من التحذيرات المتكررة التي وجهها الحزب الشيوعي لقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني من مخاطر أن الإنجرار وراء الانقلابيين لإسقاط حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم ، والتي سوف تصيب بكل تأكيد الشعب الكردي بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة بأفدح الأضرار .

إلا أن قادة الحزب لم يأخذوا بتلك النصيحة ، وأخذوا يتبادلون المذكرات واللقاءات مع الانقلابيين ،حيث جرت اللقاءات بين [العقيد طاهر يحيى] ممثل الانقلابيين و[صالح اليوسفي] عضو المكتب السياسي للحزب ، وكان آخر لقاء مع الانقلابيين قد جرى في بغداد بين [علي صالح السعدي] أمين سر القيادة

القطرية لحزب البعث والسيدين [صالح اليوسفي] و [شوكت عقراوي] وذلك في ٤ شباط ٦٣ ، قبل الانقلاب بأربعة أيام .
(٧)
لكن الانقلابيين لم يقدموا أي تعهد خطي لقيادة الحزب ، بل مجرد وعود شفوية لا غير لا تلزم أحداً ، وكان واضحاً أن الانقلابيين كانوا يستهدفون بقاء الحركة الكردية على الحياد في صراعهم مع قوات عبد الكريم قاسم .(٨)

رابعاً:انقلاب ٨ شباط واغتيال ثورة تموز وعبد الكريم قاسم :

في ظل الظروف التي سادت العراق منذُ عام ١٩٦٠ ، حيث بدأت الانتكاسة في العلاقات بين الأحزاب السياسية الوطنية من جهة ، وعبد الكريم قاسم ، تلك الانتكاسة التي تتحمل كافة الأحزاب السياسية ، و عبد الكريم قاسم نفسه مسؤوليتها، حيث غلّب كل حزب مصالحه الذاتية على المصلحة العليا للشعب والوطن ، وحيث عمل عبد الكريم قاسم جاهداً للاستئثار بالسلطة ، من جهة ،وسعيه الحثيث إلى تحجيم الأحزاب الوطنية من جهة أخرى ، بعد المد الواسع الذي شهدته الحركة الوطنية خلال العام الأول للثورة، ولجوئه إلى سياسة توازن القوى ، بين حماة الثورة ، والقوى التي تآمرت عليها ، واتخاذه سياسة التسامح ،والعفو عن المتآمرين الذين تآمروا على الثورة { سياسة عفا الله عما سلف } التي اقتصرت على تلك العناصر دون سواها ،

حيث أطلق سراحهم من السجن ، وأعاد عدد كبير من الضباط الذين سبق وأن أحيلوا على التقاعد بعد محاولة العقيد الشواف الانقلابية في الموصل ، إلى مراكز حساسة في الجيش .

وفي الوقت نفسه ، أقدم على اعتقال وسجن المناضلين الأوفياء المدافعين عن الثورة وقيادتها ومسيرتها ، وأحالهم إلى المجالس العرفية العسكرية التي أصدرت بحقهم أحكاماً بالسجن لمدد طويلة وتسريحه لعدد كبير من الضباط ، كان من بينهم الدورة ١٣ للضباط الاحتياط البالغ عددهم [١٧٠٠] ضابط ، وكذلك ضباط الصف المشهود لهم بالوطنية الصادقة ، والدفاع عن الجمهورية الوليدة ، حيث كان لهم دور كبير في القضاء على تمرد الشواف ، وإجهاض كل المحاولات التآمرية الأخرى ضد الثورة ، وقيادتها .

كما لجأ عبد الكريم قاسم إلى تجريد المنظمات الجماهيرية ، التي لعبت دوراً بارزاً في حماية الثورة ، ومكتسباتها ، من قياداتها المخلصة ، والأمينة على مصالح الشعب والوطن ،والتي جادت بدمائها من أجل الثورة ، ومن أجل مستقبل مشرق للعراق وشعبه ، وتسليمها للقوى المعادية للثورة ، بهدف إضعاف الحزب الشيوعي . وكان أخطر قرار اتخذه عبد الكريم قاسم هو حل المقاومة الشعبية ، وإنهاء وجودها ، واعتقال معظم قادتها المخلصين للثورة وقيادتها .

لقد كان موقف قاسم من المقاومة الشعبية من أكبر الأخطاء التي ارتكبها ، رغم أن الحزب الشيوعي يتحمل مسؤولية الكثير من الأخطاء التي أعطت المبرر لقاسم للإقدام على حلها ، فقد سيطر الحزب على المقاومة الشعبية ، حتى أنها كانت تبدو وكأنها ميليشيا خاصة بالحزب . وكانت المقاومة الشعبية ، نتيجة الحرص الزائد على الثورة ، قد أوقعت نفسها بأخطاء عديدة ، ما كان لها أن تحدث ، استغلتها القوى المعادية للثورة لتشويه سمعة المقاومة ، وتحريض عبد الكريم قاسم على سحب السلاح منها وتجميد صلاحياتها ، ومن ثم إلغائها .

لقد كان بالامكان معالجة تلك الأخطاء ، لا في إلغاء المقاومة الشعبية ، درع الثورة الحصين ، بل في إصلاحها ، وإعادة تنظيمها ، وتمكينها من أداء مهامها في حماية الثورة ، فلو كانت المقاومة الشعبية موجودة يوم الثامن من شباط ، لما استطاعت تلك الزمر المعزولة عن الشعب من تنفيذ مؤامرتها الدنيئة ، ونجاحها في اغتيال الثورة ، واغتياله هو بالذات ، وإغراق العراق بالدماء .

لقد وقع عبد الكريم قاسم في خطأ جسيم عندما ظن أن الخطر يأتيه من اليسار وبوجه خاص من الحزب الشيوعي ، وليس من الرجعية ، وعملاء الإمبريالية . إن الحزب الشيوعي لم يفكر يوماً ما في الغدر بعبد الكريم قاسم ، أو المساس بقيادته ، بل بقي حتى اللحظات الأخيرة من حكمه يعتبره قائداً وطنياً معادياً للاستعمار ، وذاد عن سلطته ،وعن الجمهورية يوم الثامن من

شباط ٩٦٣ ، وهو اعزل من السلاح ، مستخدماً كل ما يملك ، وحتى الحجارة لمقاومة الانقلاب، وحاول بكل جهده الحصول على السلاح لمقاومة الانقلابيين ، وكانت جماهيره العزلاء بالألوف تحيط بوزارة الدفاع وهي تهتف : {باسم العامل والفلاح ، يا كريم أعطينا سلاح}، ولكن دون جدوى ، حتى أحاط الانقلابيون وزارة الدفاع بدباباتهم ، وجرى قصفها بالطائرات والمدافع حتى انهارت مقاومة عبد الكريم قاسم ، واستسلامه فيما بعد .

كما أقدم عبد الكريم قاسم على إحالة عدد كبير من الضباط المخلصين للثورة ، ولقيادته ، فقد أحال على سبيل المثال ، قائد الفرقة الثانية في كركوك ، الشهيد ، الزعيم الركن [داوود الجنابي] ، وعدد من مساعديه على التقاعد في ٢٩ حزيران ١٩٥٩ ، كما أقدم على إبعاد الزعيم الركن [هاشم عبد الجبار] ، آمر اللواء العشرين ، المعروف بوطنيته الصادقة ، والذي أفشل خطط الانقلابيين ، يوم جرت محاولة اغتياله في شارع الرشيد ، وأحكم سيطرته على بغداد ، وأحلّ محله الزعيم [صديق مصطفى] ، المعروف بعدائه للقوى التقدمية ، ولثورة تموز، والذي لعب دوراً بارزاً في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، عندما سيطرت قواته على مدينة السليمانية يوم الانقلاب، وقام بإعدام المئات من الوطنيين الأكراد ، الذين جرى دفنهم بقبور جماعية . كما أقدم عبد الكريم قاسم على اعتقال المقدم الركن [فاضل البياتي] آمر كتيبة الدبابات الرابعة في أبو غريب ،

وزملائه الضباط الوطنيين الآخرين ، كان من بينهم ، الرئيس [حسون الزهيري] والرئيس [كاظم عبد الكريم] ، والمقدم [خزعل السعدي]، وغيرهم من الضباط الذين عرفوا بإخلاصهم للثورة وأقدم قاسم على تسليم تلك الكتيبة إلى المتآمر ، الرائد [خالد مكي الهاشمي] ، الذي كان له ، ولكتيبته الدور الأساس في الانقلاب، حيث قاد دبابات الكتيبة نحو وزارة الدفاع مقر عبد الكريم قاسم .

كما أقدم على تنحية آمر القاعدة الجوية في الحبانية ، وتعيين العقيد الطيار[عارف عبد الرزاق] الذي أعاده للجيش ، بعد أن كان قد أحاله على التقاعد ، وكان لتلك القاعدة ، ولآمرها دور هام جداً في نجاح الانقلاب، حيث قامت منه الطائرات التي قصفت وزارة الدفاع .

وجرى تنحية آمر القاعدة الجوية في كركوك ، وتعيين المقدم الطيار حردان عبد الغفار التكريتي آمراً لها ، وكان له الدور الكبير في الانقلاب، حيث قام بقصف وزارة الدفاع بطائرته .

كما تم تنحية العقيد [عبد الباقي كاظم] مدير شرطة بغداد ، وتعين العقيد طه الشيخلي المعروف بعدائه للثورة ، ولسائر القوى التقدمية ، وثبوت مشاركته في الانقلاب.

و أحال العقيد [حسن عبود] آمر اللواء الخامس ، وآمر موقع الموصل على التقاعد في كانون الثاني ١٩٦١ ، وكان العقيد حسن عبود قد قاد القوات التي سحقت انقلاب الشواف في الموصل ، وذاد عن الثورة ، وقيادة عبد الكريم قاسم نفسه .

كما تم تسريح كافة ضباط الاحتياط الدورة ١٣،المتخرجين عام ٩٥٩ ،والبالغ عددهم ١٧٠٠ ضابط من الخدمة في الجيش ،بالنظر للنفوذ الكبير للشيوعيين فيها .

وجرى تنحية المقدم الركن [سليم الفخري] المدير العام الإذاعة ،وتسليمها لعناصر لا تدين بالولاء للثورة ،وقيادتها .

كما كانت القوة العسكرية المكلفة بحماية دار الإذاعة هي الأخرى لا تدين بالولاء للثورة ، وهذا مما سهل للانقلابيين السيطرة على دار الإذاعة بكل يسرٍ وسهولة صباح يوم الانقلاب ، وكان لذلك تأثير كبير على معنويات الجيش والشعب حيث سارع الانقلابيون إلى الاعلان عن مقتل عبد الكريم قاسم لإحباط عزيمة الجيش للتحرك لإخماد الانقلاب، ومعلوم أن عبد الكريم قاسم ظل يقاوم الانقلابيين حتى ظهر اليوم التالي ٩ شباط ، ولو لم يكن الانقلابيون قد سيطروا على دار الإذاعة واستطاع عبد الكريم قاسم إذاعة بيانه الأخير ، غير المذاع ، لما نجح الانقلاب.

وقد وصفت صحيفة [صوت الأحرار] في ١٢ حزيران ٩٦٢ دار الإذاعة بأنها قد أصبحت وكراً للانتهازيين ،والرجعيين ،بعد أن أبعد عبد الكريم قاسم جميع العناصر الوطنية منها . **(١٢)**

وفي المقابل إعادة ١٩ من الضباط القوميين ، والبعثيين الذين سبق وأن أحالهم على التقاعد ،جرى ذلك في أوائل آب ١٩٥٩ ، وكان من بينهم العقيد[عبد الغني الراوي] ، والذي لعب دورا رئيسياً في الانقلاب.

كما إصدار العفو عن عبد السلام عارف ، وعن المجموعة التي نفذت محاولة اغتياله في شارع الرشيد ، وإعفاء رشيد عالي الكيلاني وزمرته في ١١ حزيران ٩٦٢ ، في حين أحتفظ بكافة الوطنيين والديمقراطيين رهائن في السجون ، وليأتي الانقلابيون فيما بعد وينفذوا جريمة قتل أعداد كبيرة منهم .

لقد شجعت سياسة العفو ، والتسامح مع أعداء الثورة على إيغال أولئك المتآمرين ، واستمرارهم في التآمر ، على عكس ما تصور عبد الكريم قاسم من أن إصدار العفو عنهم سوف يردهم عن التآمر .

و لم يقدر عبد الكريم قاسم مسالة الصراع مع القوى المضادة للثورة ،الذي أججته قرارات الثورة، وخاصة فيما يخص قانون الإصلاح الزراعي ، الذي أحدث ثورة اجتماعية ، سلبت السلطة من الإقطاعيين دعائم الإمبريالية . ولذلك فقد بدأ الرجعيون والإقطاعيون ، وكل المتضررين من ثورة تموز بتجميع صفوفهم وبعث نشاطهم من جديد ، على أثر الموقف الذي أتخذه عبد الكريم قاسم من الشيوعيين .

لقد استغلت الرجعية تلك الظروف من أجل تنفيذ هجمتها الشرسة ضد القوى الديمقراطية سند الثورة وحاميها ، وإضعاف السلطة ، وعزلها عن الشعب .

و لم يقدر عبد الكريم قاسم ما سوف يسببه صراعه مع شركات النفط ، من أجل انتزاع حقوق العراق في ثروته النفطية ، والحفاظ على استقلاله الوطني ، وإصداره القانون رقم ٨٠ لسنة

٩٦١ ، والذي أنتزع بموجبه ٩٩،٩% من مناطق امتياز تلك الشركات من سيطرة الشركات ، والعمل على استغلالها وطنياً .
لقد كان الصراع على أشده مع شركات النفط ، وتبادل الطرفان التهديدات ، وكان آخر كلمة لوفد شركات النفط هي التحدي ، وكان الوفد يعني ما يقول ، فكانت مؤامرتهم الدنيئة على ثورة ١٤ تموز وقيادتها ، والأمر المؤسف حقاً هو أن عبد الكريم قاسم لم يأخذ الحيطة ، والحذر من أحابيل ، ومؤامرات شركات النفط ، حرصاً على مصالحها ، حتى ولو أدى ذلك إلى إغراق العراق بالدماء.

وكان لجوء القيادة الكردية للسلاح ولجوء السلطة إلى القوة العسكرية لحل التناقض مع الأكراد،واشتعال الحرب في كردستان أحد العوامل الرئيسية التي سببت إضعافاً خطيراً للسلطة ، وشق جبهة الاتحاد الوطني ، ودفع الحزب الديمقراطي الكردستاني للتعاون مع انقلابيي ٨ شباط ، وبلا شك يتحمل عبد الكريم قاسم قاسم جانباً كبيراً من المسؤولية في إيصال الأمور مع القيادة الكردية إلى مرحلة الصراع المسلح ، ودفع القيادة الكردية مع مزيد الأسف ، إلى وضع قادة أيديها بأيدي الانقلابيين ، أعداء القومية الكردية ، الذين لا يعترفون بالأكراد كقومية ، وتظاهروا فرحين ، يوم الانقلاب، في الثامن من شباط ، وأسرع ممثليهم ، صالح اليوسفي ، وفؤاد عارف إلى دار الإذاعة صباح يوم الانقلاب لتقديم التهاني للانقلابيين ،

مستبشرين بالعهد الجديد ، يحدوهم الأمل بأن يمنح هؤلاء الشوفينيين القتلة الحقوق القومية للشعب الكردي !!!.
كما بادر المكتب السياسي للحزب بإرسال البرقية التالية لانقلابيي ٨ شباط ، والتي جاء فيها :
{اليوم تلاحمت ثورتكم مع ثورة الشعب الكردي العظيمة ضد طغيان [قاسم] القاتل والعدو الأكبر للشعب الكردي ، وعبرت البرقية عن إعجاب الكورد بالحركة التي أطاحت بقاسم ، كما عبرت عن أملها بانتظار الخطوات العملية من هذه الحركة نحو حل المشكلة الكردية على أساس الحكم الذاتي الذي من شأنه أن يرسي قواعد الأخوة إلى الأبد } وقد تم إذاعة البرقية في اليوم الثاني للانقلاب من إذاعة بغداد . (١٠)
غير أن الانقلابيين كانوا يضمرون كل الشر للكورد ،وتظاهروا في لقاءاتهم ، ومذكراتهم بحرصهم على تلك الحقوق ،وكانوا يهدفون من وراء ذلك منع القوى الكردية يوم الانقلاب،من التصدي للانقلاب كما فعل الشيوعيون ،ولاشك إن القيادة الكردية كانت لها كل الإمكانية للقيام بدور فاعل في كركوك،والسليمانية ،والموصل،وأربيل وسائر المناطق الكردية ،بالتصدي للانقلابيين ،وإفشال مؤامرتهم الدنيئة ضد ثورة تموز المجيدة .
لكنهم وقعوا في الفخ الذي نُصب لهم ،وظلموا ثورة ١٤ تموز ، وضيعوا ليس حقوق الشعب الكردي فحسب ،بل الشعب العراقي

كافة ، وتنكر الانقلابيون لكل الوعود الشفوية ، وأخذوا يتهربون من الالتزام بأي شيئ للوفد الكردي المفاوض .

القيادة الكردية تفاوض الانقلابيين حول حقوق الشعب الكردي :

في التاسع عشر من شباط ٦٣ ،وصل الوفد الكردي المفاوض الذي ضم السادة [جلال الطالباني] و[صالح اليوسفي] و[شوكت عقراوي] ومثل الانقلابيين [أحمد حسن البكر] رئيس الوزراء ، [صالح مهدي عماش] وزير الدفاع و [طاهر يحيى] رئيس أركان الجيش و [حردان التكريتي] قائد القوة الجوية وتمخض اللقاء عن وعد بقرب إعلان الحكم الذاتي لكردستان .(١١)

لكن علي صالح السعدي أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث سارع في اليوم التالي إلى اتهام الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتعاون مع الشيوعيين !! ،وأضاف قائلاً : { نحن لا نمثل كل العرب ، وكذلك الوفد الكردي لا يمثل كل الأكراد ولذلك يتوجب الدعوةلعقد كونفرس شعبي واسع لانتخاب عناصر أخرى لعضوية الوفدين }وبذلك نسف السعدي المحادثات.(١٢)

ثم بدأ البعثيون يتحججون بخشيتهم من أن يثير إعلان الحكم الذاتي لكردستان انتقاد دعاة الوحدة العربية لتصرف للحكومة ، وطلبوا من الوفد الكردي المفاوض التريث لبحث المشكلة الكردية جنباً إلى جنب مع مباحثات الوحدة مع عبد الناصر في القاهرة .

وبعد أيام جرى تشكيل وفد للتفاوض مع عبد الناصر ، وتم ضم السيد [جلال الطالباني] للوفد على مضض ، وكان الطالباني ينوي عرض مطالب الشعب الكردي أمام الوفود المصرية والسورية والعراقية .

لكن سفر الطالباني مع الوفد لم يلقَ قبول السيد البارزاني حيث صرح قائلاً : لقد أرسلت الطالباني للتفاوض في بغداد وليس في عواصم عربية .

وفي ١٨ آذار عقد الحزب الديمقراطي الكرستاني مؤتمره في [كويسنجق] ضم ١٦٨ مندوباً بحراسة ٢٠٠٠ من قوات البيشمركة حيث تم دراسة الوضع السياسي العام وقضية المفاوضات مع الانقلابيين ، وظهر في المؤتمر اتجاهان ، الاتجاه الأول ويمثله السيد جلال الطالباني والذي دعا إلى الاستمرار في المفاوضات مع سلطة الانقلاب، والاتجاه الثاني ممثلاً بالسيد مصطفى البارزاني والذي .يدعو للاستعداد للقتال من جديد .

وفي النهاية تقرر تشكيل لجنة مكونة من ٣٥ مندوباً كي تعد قرارات المؤتمر ، وجرى انتخاب وفد مؤلف من ١٤ مندوباً برئاسة السيد الطالباني، سبعة منهم هم أعضاء الوفد المفاوض ، والسبعة الأخرى مستشارين للوفد.(١٣)

وفي نهاية المؤتمر تم إعداد مذكرة تتضمن المطالب الكردية من الحكومة العراقية أكدت على قيام الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية ، كما طالبت المذكرة بإطلاق سراح

المعتقلين السياسيين الكورد ورفع الحصار عن كردستان ، وإعادة المفصولين إلى وظائفهم وأعمالهم ، وسحب القوات العسكرية من كردستان إضافة إلى مطالب أخرى تتعلق بالمنطقة التي سيشملها الحكم الذاتي،والقضايا المتعلقة بالاقتصاد والثقافة.

وفي ٣٠ آذار وصل الوفد الكردي المفاوض إلى بغداد برئاسة السيد جلال الطالباني ، لكن أحمد حسن البكر ماطل في استقبال الوفد ، مما دفع الوفد إلى التهديد بالعودة إلى كردستان . لكن تدخل طاهر يحيى استطاع إقناع الوفد بتأجيل المفاوضات إلى الأول من أيار مدعيا أن المطالب الكردية قد أرسلت إلى القاهرة لدراستها .

وفي العاشر من نيسان تم في القاهرة توقيع الإتحاد الفيدرالي بين مصر وسوريا والعراق ، وفي ٢٤ نيسان تقدم الجانب الكردي بمذكرة تضمنت مطالب جديد أخذت بالحسبان قيام الاتحاد الفيدرالي المذكور حفاظاً على الوجود القومي الكردي في ظل الإتحاد الجديد.

أخذت الحكومة تماطل في الاستجابة للمطالب الكردية واضعة المسؤولية على عاتق عبد الناصر ، واقترحت على الوفد المفاوض عرض المطالب على عبد الناصر ، وطلبوا من السيد جلال الطالباني السفر مع الوفد الحكومي إلى القاهرة للقاء مع عبد الناصر ، لكن ناصر تجاهل موضوع الحكم الذاتي ولم يقدم أي مقترحات حول القضية الكردية .

أدرك السيد جلال الطالباني أن التفاوض مع البعث لا يعدو كونه مضيعة للوقت، وأنهم ليس بنيتهم الوفاء بوعودهم الكاذبة ، فقرر العودة إلى كردستان من دون أن يمر ببغداد ، فيما وضع النظام العراقي بقية أعضاء الوفد في الإقامة الجبرية ، وفي ٢٠ أيار أعادت الحكومة الحصار على كردستان ،وقطعت كل الطرق المؤدية إليها،وقامت بحملة اعتقالات واسعة شملت آلاف المواطنين الأكراد. وفي ٩ حزيران اعتقلت الحكومة الوفد الكردي المفاوض ، وفي اليوم التالي أصدرت بياناً طالبت فيه باستسلام البارزاني وقواته خلال ٢٤ ساعة ،وبدأت الاستعدادات للحملة العسكرية الجديدة لقمع الحركة الكردية .

****

****

****

توثيق الفصل الخامس

(١) نفس المصدر ـ ص ١٢٤ .
(٢) المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ـ دكتور حامد محمود عيسى ـ ص ٢٠٢ .
(٣) حركة التحرر الوطني الكردستاني ـ دكتور خليل جندي ـ ص ١٢٠ .
(٤) نضال البعث ـ الجزء السابع ـ ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .
(٥) حركة التحرر الوطني الكردستاني ـ دكتور خليل جندي ـ ص ١٣٥ .
(٦) رحلة رجال شجعان في كردستان ـ جرجيس فتح الله ـ ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ .
(٧) كردستان ودوامة الحرب ـ محمد احسان ـ ص ٥٦ .
(٨) نفس المصدر السابق .
(٩) صحيفة صوت الأحرار في ١٢ حزيران ١٩٦٢ ز
(١٠)العراق في عهد قاسم ـ جرجيس فتح الله ـ ص ٤٣١ .
(١١) حركة التحرر الوطني الكردستاني ـ دكتور خليل جندي ـ ص ١٣٨ .
(١٢) نفس المصدر السابق .
(١٣) المصدر السابق ـ ص ١٤٠ .

الفصل السادس

البعثيون يغدرون بالحركة الكردية ويشنون الحرب على الشعب الكردي

أولاً : البعثيون يشنون الحرب على الشعب الكردي
ثانياً : انقلاب عبد السلام عارف وتوقف القتال في كردستان .
ثالثاً : تجدد القتال في كردستان من جديد.
رابعا:انقلاب ١٧ تموز٩٦٨، وحزب البعث يعود للحكم من جديد.
خامساً:البعثيون يحاولون التقرب من الشعب وقواه الوطنية .
سادساً: بيان ١١ آذار حول القضية الكردية .
سابعاً : عقد اتفاقية ١١ آذار حول القضية الكوردية .
ثامناً : توقيع ميثاق العمل الوطني ،وقيان الجبهة الوطنية .
تاسعا: موقف القيادة الكردية من الجبهة .

أولاً:البعثيون يشنون الحرب على الشعب الكردي

بعد أن تمكن البعثيون وحلفائهم القوميون من تثبيت أقدامهم في السلطة بدأوا يكشرون عن أنيابهم المتعطشة للدماء الكردية وظهروا على حقيقتهم التي حاولوا إخفائها عن القيادة الكردية، وتكشفت نواياهم الشريرة لقمع الحركة .

ففي العاشر من حزيران ١٩٦٣ أذاعت الحكومة بياناً تضمن إنذاراً للقيادة الكردية ،ومعلنة فيه قيام الحركات العسكرية في الشمال، متهمة البارزانيين بأنهم يقودون حركة انفصالية رجعية استعمارية مرتبطة أشد الارتباط بمصالح الدول الأجنبية هدفه تهديد استقلال العراق ووحدته الوطنية ،وعليه فقد قررت المباشرة بتطهير المناطق الشمالية من فلول البارزانيين وحلفائهم، كما اعتبر البيان كافة المناطق الشمالية منطقة حركات فعلية،وأنذرت البارزانيين بضرورة إلقاء السلاح خلال ٢٤ ساعة من إذاعة هذا البيان.

لكن قيادة الحركة الكردية قررت تحدي السلطة البعثية ،ومقاومة الحملة العسكرية . (١)

وهكذا بادر البعثيون وحلفائهم القوميون إلى شن حملة عسكرية واسعة النطاق ضد الشعب الكردي ولما يمضي أربعة أشهر على انقلابهم الفاشي ، مستخدمين أبشع السبل للتنكيل بالشعب الكردي ،وهدم مدنهم وقراهم ،وتقتيل الآلاف من أبنائهم .

وقد استخدمت حكومة الانقلابيين الكثير من المرتزقة من العشائر الكردية التي أطلقت عليها [فرسان صلاح الدين] ومجموعة أخرى من العشائر العربية التي أطلقت عليها [فرسان الوليد] ، وفي الوقت نفسه أطلق الشعب الكردي على هذه المجموعات اسم [الجاش] جراء عملهم المعادي لطموحات الشعب الكردي، وخيانة القضية الكردية .

كما استقدم الانقلابيون قوات عسكرية سورية بقيادة اللواء [فهد الشاعر] التي شارت في الحرب على الشعب الكردي .

وقد بادرت الحكومة السوفيتية في بيان أذاعته وكالة تاس إلى استنكار الحملة العسكرية على كردستان ، معلنة أن الاتحاد السوفيتي ليس في وسعه أن يظل غير مكترث بما يجري حالياً في العراق لأن السياسة الحالية للحكومة العراقية إزاء الكورد تساهم في تكدير سلام الشرق الأدنى ، ودعت الحكومة العراقية إلى وقف الحرب وإيجاد حل سلمي للقضية الكردية .

كما سلم وزير الخارجية السوفيتية في ٦ حزيران ١٩٦٣ مذكرات حول الموضوع لكل من سفراء العراق وتركيا وإيران وسوريا ،وحذر البلدان الثلاثة من مغبة التدخل في الحرب في كردستان إلى جانب الحكومة العراقية .(٢)

كما وقف الشيوعيون العراقيون إلى جانب الشعب الكردي ،وحملوا السلاح ضد القوات البعث الفاشية المعتدية وأبلوا بلاءاً منقطع النظير.

بدأت الحرب بمهاجمة قطعان الفاشية ،وعلى الطريقة النازية، لمواقع الثوار في جنوب وغرب كردستان بدءاً من مناطق جوارته ، فالسليمانية وكويسنجق حتى العمادية ودهوك في الغرب ، وقد حقق الهجوم بعض التقدم ، واستولى على بعض المواقع الستراتيجية كمضيق[كلي علي بك] قرب راوندوز.

كما حاصرت قوات الحكومة ومعها الآلاف قوات الجاش الكورد قوات البشمركة التي كان يقودها الزعيم مصطفى البارزاني في[جبل بيرس] بالقرب من عقرة ، وقامت الطائرات العسكرية العراقية والسورية والتركية والإيرانية والبريطانية القادمة من قبرص بقصف مواقع البارزاني مستخدمة قنابل النابالم ونيران الرشاشات ولم يسلم من تلك الغارات المدنيين بل وحتى المواشي.(٣)

لكن الشعب الكوردي وقوات البيشمركة قاومت بضراوة ذلك الهجوم ، وتمكنت في ١٥ حزيران من تحقيق نصر كبير على القوات الغازية بقيادة البارزاني ، واستولت خلالها على ٧ دبابات ، وأحرقت ١٣ دبابة أخرى ، وأسقطت طائرة أليوشن وقتل ١٣٠ من القوات الحكومية .

أما في جبهة دهوك فقد هزّم الثوار كتيبة عراقية كما توجه البارزاني مع مجموعة من قواته نحو السليمانية لنجدة الثوار فيها حيث كان أمر اللواء العشرين صديق مصطفى ينكل بالشعب الكردي . (٤)

لقد شهدت بأم عيني ما فعله الانقلابيون الفاشيين في مدينة السليمانية ،حيث كنت أعمل فيها آنذاك قبل وقوع انقلاب ٨ شباط ، ففي فجر اليوم الأول من أيار ٩٦٣ طافت سيارات عسكرية تحمل مكبرات الصوت تدعوا الناس إلى عدم مغادرة منازلهم ، وتعلن منع التجول ،وبنفس الوقت ، تحركت قطعانهم العسكرية تداهم المنازل ، منزلاً بعد منزل ،وحسب الأرقام ، وتفتشها تفتيشاً دقيقاً ، وتعتقل كل شخص تجاوز السادسة عشرة من عمره . وكنت في ذلك الوقت متخفياً في السليمانية ،منذُ وقوع انقلاب ٨ شباط ،هرباً من بطش الانقلابيين ، وتمكنت بأعجوبة من الإفلات من قبضتهم بمساعدة الأخوة أبناء الشعب الكردي الطيب ومكثت في حمايتهم أكثر من ستة أشهر.

لقد أعتقل الانقلابيون الآلاف من أبناء الشعب الكردي ،ولم يسلم من الاعتقال الحكام ، والأطباء والمحامين ، والمهندسين وسائر الموظفين ، وقاموا بإجراء عملية فرز للمعتقلين ، فمنْ كان ، بارتياً أو شيوعياً أطلقوا عليه الرصاص في الحال ، دون محاكمة ،حيث استشهد منهم المئات ،وكان من بينهم العديد من زملائي الوطنيين الشرفاء ، وقام الانقلابيون بحفر خنادق كبيرة بالبلدوزرات العسكرية ،وتم دفنهم بصورة جماعية ، بصورة سرية ،في مكان قريب من معسكرهم .

أما الذين بقوا رهن الاعتقال في معسكرات الجيش ، فقد أبقاهم الانقلابيون ثلاثة أيام متوالية دون طعام أو شراب ، ومنعوهم من أخذ أي شيء معهم إلى المعتقل ،ومكثوا في الاعتقال عدة

اشهر ،ويوم خروجهم من المعتقلات كانت لحاهم ، وأظافرهم تبدو وكأنهم من أصحاب الكهف ، فلم يسمح لهم الانقلابيون بأخذ أي شيئ معهم حين اعتقالهم .

لقد قام الانقلابيون أثناء حملة التفتيش للمنازل بقتل العديد من الوطنيين الكورد أمام عوائلهم ، ومنعوا ذويهم من الخروج لدفنهم ،مما اضطرهم إلى دفنهم في فناء منازلهم ، كما جرى نهب العديد من المحلات التجارية وحرقها ، وكل هذا ليس إلا غيظ من فيض من الجرائم التي أرتكبها البعثيون في كردستان بحق الشعب الكردي .

استمرت الحرب ضد القطعان الفاشية ، واستبسلت قوات الحركة الكردية في الدفاع عن المناطق التي كانت تحت سيطرتها ،بل واستطاعت توسيع سيطرتها لتبلغ ما يقارب ٤٠ كيلومتر مربع ، على الرغم من الدعم العسكري من حكام سوريا البعثيين .

ثانياً:انقلاب عبد السلام عارف وتوقف القتال وانشقاق البارت:

أستمر لهيب الحرب في كردستان ،واستمر الفاشيون البعثيون وحلفائهم القوميين من زمرة عبد السلام عارف ينكلون بالشعب الكردي ،ويهدمون مدنهم وقراهم حتى سقوط حكمهم على يد عبد السلام عارف وزمرته في انقلاب ١٨ تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ ، وتولي عبد السلام السلطة في البلاد ، حيث توصلت القيادة الكردية وعبد السلام عارف ، عبر وساطة الرئيس عبد

الناصر ، في ١٠ شباط ٩٦٤ إلى إيقاف القتال ، واللجوء إلى الحوار مع القيادة الكردية من أجل تأمين الحكم الذاتي للشعب الكردي .

أحدث قرار قائد الحركة الكردية مصطفى البارزاني أسى وذهولاً واستنكاراً شديد من لدن القيادة المدنية للحزب المتمثلة باللجنة المركزية والمكتب السياسي التي أعلنت أن السيد البارزاني أوقف القتال دون أن يحصل على أي شيئ من حكومة عارف . (٥)

وأسرع السيد إبراهيم أحمد سكرتير الحزب إلى الدعوة لعقد كونفرانس للحزب في ٤ نيسان ١٩٦٤ ، وحضره ٦٧ مندوباً من جميع فروع الحزب الخمسة ، من دون أن يتم دعوة البارزاني .

افتتح السيد إبراهيم أحمد الكونفرانس بتقرير سياسي انتقد فيه سياسة البارزاني واصفاً قرار وقف القتال بكونه صفقة بيع خاسرة للثورة والحزب لقاء مبلغ قدره ربع مليون دينار!! ، ودعا الحاضرين إلى دراسة بيان الحكومة وبيان البارزاني والتأمل في ممارساته مؤكداً أنه يريد حل الحزب طالباً إدخال ما ادعاه في جدول الأعمال للمناقشة .

وفي اليوم الأول توصل الكونفرانس إلى أن قرار وقف القتال ليس في صالح الشعب الكردي ، ولا يستقيم مع أهداف الحزب ومنهاجه ، و أصدر المؤتمرون بياناً بعنوان [أسلم أم استسلام ؟

] وبذلك ظهرت الخلافات بين القيادة المدنية والقيادة العسكرية إلى العلن لأول مرة .(٦)

وفي اليوم التالي اقترح المكتب السياسي على المندوبين اتخاذ القرار التالي :

{ بما أن البارزاني ما زال يستخدم صلاحياته كرئيس للحزب وقائد للثورة ، وبما أن ذلك يلحق بكليهما ضرراً خطيراً ، ويهدد كيانهما ، فإن المكتب السياسي يقترح على المؤتمر تجريده من صلاحياته كافة وعزله } . وقد نال الاقتراح موافقة ٦٦ مندوباً ، وعارضة مندوب واحد هو السيد [علي السنجاري] مسؤول الفرع الخامس .

لكن المفاجئة بالنسبة للمكتب السياسي جاءت على الفور بتأييد القيادات العسكرية للسيد البارزاني ما عدا قيادة السيد الطالباني عضو المكتب السياسي للحزب ، مما اسقط في يد المكتب السياسي بعد أن تم تجريده من أي دعم عسكري قوي لموقفه .

وسارع السيد البارزاني إلى الدعوة لعقد المؤتمر السادس للحزب في الأول من تموز ١٩٦٤ في [قلعة دز] ، وتم في ذلك المؤتمر طرد أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية باستثناء عضوين هما صالح اليوسفي وهاشم عقراوي ، وجرى انتخاب لجنة مركزية جديدة وتم انتخاب السيد[حبيب محمد كريم] سكرتيراً للمكتب السياسي والسادة [محمود عثمان] و[محمد أمين علي] و [هاشم عقرواي] و[علي السنجاري] أعضاء في الكتب السياسي .

كما انتخب كل من نعمان عيسى ،و صالح اليوسفي ،و عكيد صديق ،و يدا الله عبد الكريم وشيخ محمد هرسين ،و بابا طاهر شيخ جلال، وعمر شريف ،وعزيز عقراوي ،ومصطفى قرداغي ،واسماعيل ملا عزيز،وفؤاد جلال ،ورمضان عقراوي أعضاء في اللجنة المركزية الحزب .(٧)

لم تفلح الهدنة التي تلت وقف القتال مع قوات حكومة عارف إلى إي نتيجة ، بسبب تباين التطلعات القومية لدى القوميين العرب والقيادة الكردية مما جعل من المستحيل استمرار تلك الهدنة الهشة بين الطرفين ، فقد كان عبد السلام وزمرته من الضباط الممسكين بالسلطة غارقين في شوفينيتهم وكراهيتهم الشعب الكردي ، ولم يكن لديهم أي استعداد لحل القضية الكردية حلاً عادلاً ومرضياً .

وبذلك أصبحت الحرب بين الطرفين ليس أكثر من مجرد وقت ، وكانت الهدنة فترةٌ لجر الأنفاس لكلا الطرفين بعد تلك المعارك القاسية التي جرت بين قوات حكومة البعث والقيادة الكردية وهذا ما أكده السيد البارزاني عندما أمر بوقف القتال فقد كان الشعب الكردي قد تحمل من الأهوال والمصائب ما لا يتصوره الإنسان فكان لا بد من فترة للراحة وجر الأنفاس ، وفي الوقت نفسه السعي مع الحكومة الجديدة تحقيق مطالب الشعب الكردي ، ووضع حد للحرب .

ثالثاً : تجدد القتال في كردستان من جديد:

لم يمضِ سوى أربعة عشر شهراً على توقف القتال بين الطرفين حتى اندلع من جديد في ٥ نيسان ٩٦٥ ، وعلى عهد عبد السلام نفسه الذي زج بالمزيد من قطعات الجيش ،وقد تملكه الحقد الدفين على الأكراد، وأعلن تصميمه على قمع الحركة الكردية وتصفية قيادتها بالقوة المسلحة.

لكن عبد السلام وزمرته الضباط القوميون المتعصبون فشلوا في تحقيق نصر حاسم ضد الحركة الكردية ،واستمر القتال بين الطرفين حتى بعد مقتل عبد السلام عارف في حادثة سقوط طائرته السمتية بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٦٦ ، وتولي شقيقه عبد الرحمن عارف السلطة في البلاد من دون أن يستطيع أي من الطرفين حسم الحرب لصالحه .

وجاءت معركة جبل هندرين التي استطاعت فيها قوات البيشمركة، وقوات حركة الأنصار الشيوعيين دحر قوات الحكومة وكبدت إياها خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات لتلقي بظلالها على حكومة بغداد ، وتدفعها للتفكير في عقد هدنة جديدة ، والشروع بوضع حل مرضٍ للقضية الكردية . (٨)

ففي ٧ أيار ١٩٦٦ باشر رئيس الوزراء العراقي السيد [عبد الرحمن البزاز] مفاوضات جديدة مع قائد الحركة الكردية السيد مصطفى البارزاني لإقرار السلام في كردستان وإيجاد حل مرضٍ للقضية الكردية ، وتم الاتفاق على وقف القتال بين الطرفين في حزيران ١٩٦٦ .

لكن العسكريين المتنفذين في السلطة ، والذين تبنوا الحل العسكري لقمع الحركة الكردية تآمروا على حكومة عبد الرحمن البزاز، وفرضوا عليه الاستقالة .
واستمرت الهدنة بين الطرفين حتى شهر أيلول ١٩٦٨ ، ووقوع انقلاب ١٧ تموز من هذا العام ، من دون أن تقوم الحكومة بأي إجراء من شأنه تحقيق طموحات الشعب الكردي في الحكم الذاتي ، وعاد حزب البعث الفاشي إلى الحكم ليشعل نيران الحرب من جديد .

رابعاً:انقلاب ١٧ تموز ٩٦٨،وعودة حزب البعث للحكم من جديد:

كان تدهور الأوضاع السياسية في العراق قد سبب القلق الشديد للأمريكيين والبريطانيين على مستقبل مصالحهم في المنطقة،وجعلتهم يفكرون في استباق الأحداث ، وتفتق ذهنهم بتدبير انقلاب ضد حكومة عبد الرحمن عارف ،وتسليم السلطة لقوى تستطيع حكم العراق بيد من حديد ، مع ضمان مصالحهم ، وكان أهم تلك العوامل التي دفعتهم لذلك ما يلي :
١ ـ ضعف سلطة عبد الرحمن عارف ، وتنامي النشاط الشيوعي من جديد ، وظهور اتجاهات لدى الحزب ، و القيادة المركزية ، للسعي لقلب الحكم بالقوة، واستلام السلطة ، مما أثار قلق الإمبرياليين الذين وضعوا في الحسبان إمكانية إسقاط ذلك

النظام الهش ، الذي يفتقر لأي سند شعبي ،وتتآكله الصراعات بين الضباط المهيمنين على السلطة ، وانشغالهم في السعي للحصول على المكاسب ، والمغانم ، مما جعل الحكم في فوضى عارمة يمكن أن تُسّهل عملية الانقضاض عليه ، وتوجيه الضربة القاضية له .

٢ ـ محاولات القوى الناصرية تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، كانت تسبب لهم المزيد من القلق على مصالحهم في الشرق الأوسط والخليج .

٢ ـ قرار حكومة طاهر يحيى ، في ٦ آب ٩٦٧ ، باستعادة حقل الرميلة الشمالي من شركة نفط العراق ،وإلحاقه بشركة النفط الوطنية، ومعروف أن هذا الحقل غني جداً بالنفط ، مما أثار حنق شركات النفط الاحتكارية التي اعتبرته تحدياً جدياً لمصالحها .

٣ ـ عقد اتفاقية نفطية مع الاتحاد السوفيتي ، بتاريخ ٢٤ كانون الأول ٩٦٧ ، تعهد الاتحاد السوفيتي بموجبها بتقديم كل المساعدات التقنية وتجهيزات الحفر لحقل الرميلة الشمالي ، واستخراج النفط وتسويقه لحساب شركة النفط الوطنية ، وقد اعتبرت الإمبريالية هذا الأمر تغلغلاً سوفيتياً في هذه المنطقة الهامة التي تحتوي على واحد من أكبر الخزين من الاحتياطيات النفطية في العالم، واتخذت قرارها بالتصدي لهذا التغلغل المزعوم .

٤ ـ إقدام حكومة عارف على عقد اتفاقية نفطية مع شركة [إيراب] الفرنسية للتنقيب والحفر واستخراج النفط في منطقة تزيد مساحتها على [١١٠٠٠] كم مربع تقع في وسط وجنوب العراق ،وذلك بمعزل عن الاحتكارات النفطية البريطانية والأمريكية ، حيث اعتبر ذلك تجاوزاً على مصالحهما النفطية في المنطقة .

٥ ـ رفض حكومة عارف منح شركة [بان أميركان] الأمريكية امتيازاً لاستخراج الكبريت في العراق ،حيث اكتشفت كميات كبيرة منه على نطاق تجاري مما أثار نقمة الحكومة الأمريكية . (٩)

وهكذا سارعت الولايات المتحدة إلى تدبير انقلاب عسكري بالاتفاق مع حزب البعث وبعض العناصر العسكرية بقيادة [عبد الرزاق النايف] معاون رئيس الاستخبارات العسكرية و[عبد الرحمن الداؤود] آمر الحرس الجهوري ، حيث تم تنفيذ الانقلاب في ١٧ تموز ١٩٦٨، وقد استسلم الرئيس عبد الرحمن عارف للانقلابيين دون إراقة الدماء وجرى تسفيره إلى تركيا، ونصب الانقلابيون العقيد[احمد حسن البكر] رئيساً للجمهورية فيما أصبح المقدم[عبد الرزاق النايف] رئيساً للوزراء ، والمقدم[إبراهيم عبد الرحمن الداؤود] وزيراً للدفاع .

لكن البعثيين غدروا بشريكهم عبد الرزاق النايف بعد ١٣ يوماً من نجاح الانقلاب، وانتهزوا فرصة غياب وزير الدفاع عبد الرحمن الداؤود خارج البلاد ليدبروا انقلاباً ثانياً لعب فيه

صدام حسين الدور الرئيسي مما أهله ليصبح الشخصية الثانية في السلطة البعثية الجديدة ،وتولى منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ،وتصاعد دوره في الحكم حتى غدا الحاكم الحقيقي للبلاد ، وتم لحزب البعث إزاحة عبد الرزاق النايف وتسفيره إلى لندن ، واستلامه لكامل السلطة في البلاد .

خامساً:البعثيون يحاولون التقرب من الشعب وقواه الوطنية :

أصيب الشعب العراقي وقواه الوطنية ،العربية منها والكردية ، بصدمة كبرى وذهول شديد لعودة حزب البعث إلى السلطة من جديد ، فالجرائم البشعة التي اقترفها هذا الحزب بعد انقلابهم الأول في ٨ شباط ١٩٦٣ ما تزال عالقة في أذهان الجميع .
لكن ردة فعل الشعب وقواه السياسية لم يكن في مستوى الحدث الخطير، مما مكن الانقلابيين من تثبيت أقدامهم في السلطة ، وإحكام سيطرتهم على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ، وقد تعلموا الدرس من تجربتهم السابقة في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وتحالفهم مع زمرة عبد السلام عارف والذي انقلب عليهم وأسقط حكمهم في انقلاب ١٧ تشرين الثاني من نفس العام .
وحاول حزب البعث التخفيف من شعور الشعب وقواه السياسية المتسم بالريبة والقلق من عودة البعث للسلطة ،وحاول البعثيون تبييض صفحتهم السوداء في عيون الشعب ،عن طريق القيام

بعدد من الإجراءات التي يمكن أن تُكسبهم شيئاً من السمعة ،و الاطمئنان إليهم ، وبشكل خاص ما يتعلق بالقضية الكردية ، حيث أعلنوا عن عزمهم إيجاد حل عادل للقضية الكردية !!.(١٠)

سادساً: بيان ٢١ آذار حول القضية الكردية:

كان في مقدمة تلك الإجراءات التي اتخذها البعثيون الإعلان عن عزمهم لإيجاد حل للمسألة الكردية التي كانت تقلقهم كثيراً ، وتستنزف الكثير من موارد البلاد ، إضافة إلى الخسائر البشرية الجسيمة ،ولذلك فقد سارعوا إلى إصدار بيان ٢١ آذار المعروف وأعلنوا اعترافهم بحقوق الشعب الكردي وعزمهم على تلبيتها.

لكنهم لم يكونوا جادين في توجههم هذا ،وقد أثبت الأحداث فيما بعد عدم إيمانهم الجدي بحقوق الشعب الكردي إطلاقاً ،ولجوئهم إلى أبشع الأساليب الإجرامية لكسر شوكة حركتهم ،في حملات عسكرية متتالية ذهب ضحيتها مئات الألوف من أبناء الشعب الكردي .

كما حاول البعثيون كسب جماهير الشعب ،من خلال مسألة النفط ،والعلاقات مع الشركات النفطية ،ومسألة استغلال حقل الرميلة الشمالي وطنياً .

ففي نيسان ١٩٧٢ ،بدأ العراق بالإنتاج في الحقل المذكور ،بمساعدة الاتحاد السوفيتي ،مما أثار حنق الشركات النفطية

الاحتكارية العاملة في العراق ،والتي قررت معاقبة العراق ، ولجأت إلى تخفيض الإنتاج في حقول كركوك من ٥٧ مليون طن سنوياً إلى ٣٠ مليون ،وقد أدى ذلك الإجراء إلى انخفاض كبير في دخل العراق من واردات النفط، وكان له بالغ التأثير على الوضع الاقتصادي للبلاد .

حاول البعثيون إقناع شركات النفط بالرجوع عن قرار خفض الإنتاج دون جدوى ، مما دفع حكومة البعث ، بعد مفاوضات طويلة مع شركات النفط الاحتكارية ، إلى الإقدام على تأميم شركة نفط العراق في ١ حزيران ١٩٧٢ ، وأدى هذا القرار إلى تصاعد حمى الصراع ،وإعلان مقاطعة النفط العراقي ، مما سبب للعراق أزمة اقتصادية خانقة عكست آثارها على حياة جماهير الشعب ،حيث أقدمت حكومة البعث على اقتطاع ١٠ % من دخول الموظفين ، وسائر العاملين في قطاعات الدولة تحتسب كدين لهم على الحكومة ، كما قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات التقشفية ،واستمر الحال على هذا الوضع حتى آذار ١٩٧٣ حيث توصلت الحكومة وشركات النفط إلى نوع من التسوية ،وبقى النفط تحت سيطرة العراق .

أثار اتفاق التسوية مع شركات النفط ، مع بقاء النفط تحت سيطرة العراق ، موجة عارمة من الفرح لدى القيادة البعثية ،حيث أبرزت دعاياتهم وكأن حزب البعث قد نازل شركات النفط الاحتكارية والدول التي تدعمها وانتصر عليها ،وحقق حلم الشعب العراقي في استغلال نفطه وطنياً ،وادعى البعثيون

لأنفسهم صفات الوطنية ، واستطاعوا بالفعل جر أوساط عريضة من الشعب إلى جانبهم ،لا بل استطاعوا خداع الحزب الشيوعي وجره للتعاون معهم ،في إطار ما سمي آنذاك {الجبهة الوطنية ، والقومية التقدمية } !!!.

لكن البعثيين لم يكونوا مؤمنين حقاً لا بالجبهة ولا بالتعاون ،ولا بتحقيق حل عادل للقضية الكردية وأثبتت الأحداث أن خطواتهم تلك كانت تكتيكية محضه، كي يتمكن الحزب من تثبيت أركان حكمه تمهيداً للشروع في حملة عسكرية جديدة لقمع الحركة الكردية من جهة ، ولتوجيه الضربة القاضية للحزب الشيوعي ،على غرار الضربة التي وجهوها له بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣،وهذا ما جرى فعلاً ما بين عامي ١٩٧٨١ ـ ١٩٧٩.

سابعاً:عقد اتفاقية ١١ آذار مع قيادة الشعب الكردي:

كان استمرار الحرب في كردستان يشكل أحد المخاطر الجسيمة على السلطة البعثية في أيامها الأولى ، ولذلك فقد سعت هذه السلطة للتفاوض مع القيادة الكردية للوصول إلى وقف القتال ، وقد أثمرت اللقاءات التي جرت بين قيادة حزب البعث وزعيم الحركة الكردية السيد [مصطفى البارزاني] إلى ما سمي باتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي عام ١٩٧٠، وتنفس البعثيون الصعداء في تلك الأيام ووجدوا تعويضاً لهم عن العلاقة مع الحزب الشيوعي ، وقد بدا الوضع السياسي في تلك الأيام وكأنه

لا يوجد في الساحة السياسية غير حزب البعث ،والحزب الديمقراطي الكردستاني ،وتعرضت العلاقة بين البعثيين والشيوعيين إلى الانتكاسة عند إقدام حكومة البعث على تفريق تجمع للشيوعيين يوم ٢١ آذار احتفالاً بعيد النوروز بالقوة ، كما تم في تلك الليلة اغتيال الشهيد [محمد الخضري] عضو قيادة فرع بغداد للحزب في أحد شوارع بغداد ، ورغم إنكار البعثيين صلتهم بالجريمة إلا أن كل الدلائل كانت تشير إلى أنهم هم مدبريها ،وقد أتهمهم الحزب الشيوعي بالقيام بحملة اعتقالات ضد العديد من الشيوعيين في أنحاء البلاد المختلفة.

وفي ١ تموز عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره العام ، وألقى السيد [كريم أحمد] عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي كلمة في المؤتمر دعا فيها إلى إيقاف الإجراءات القمعية للسلطة ضد العناصر الوطنية ،وركز على شعار الحزب الداعي للديمقراطية للشعب العراقي ،والحكم الذاتي لكردستان ، وقامت صحيفة الحزب الديمقراطي الكردستاني [التآخي] بنشر نص الخطاب مما أثار رد فعل قوي من جانب السلطة البعثية الحاكمة ،حيث عقد رئيس الجمهورية احمد حسن البكر مؤتمراً صحفياً في ٢٠ تموز حذر فيه الحزب الشيوعي بما اسماه [العب بالنار] و [استغلال الحرية] و [نكران الجميل] وكال البكر جملة من التهديدات لقيادة للحزب .**(١١)**

لكن الغزل استمر بين حزب البعث والحزب الشيوعي لإقامة جبهة الاتحاد الوطني ، واستمرت حكومة البعث بالضغط على

الحزب الشيوعي للقبول بالشروط التي وضعتها لقبول التحالف معه .

ثامناً: توقيع ميثاق العمل الوطني ،وقيام الجبهة الوطنية

في السابع عشر من تموز ١٩٧٠، وقع الرئيس أحمد حسن البكر ،نيابة عن حزب البعث وعزيز محمد السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي ميثاقاً للعمل الوطني،وبذل الطرفان جهوداً واسعة لإدخال الحزب الديمقراطي الكردستاني معهم في ما سمي ب{الجبهة الوطنية والقومية التقدمية }!! التي انبثقت بعد توقيع الميثاق،إلا أن جهودهما لم تسفر عن نتيجة بعد أن أدركت القيادة الكردية أن النظام العراقي غير جاد تحقيق طموحات الشعب الكردي.

ومن دراسة مواد الميثاق الوطني نجد أن البعثيين لم يقدموا تنازلات جوهرية للحزب الشيوعي ، وكان أهم ما قدموه له ما يلي :

١ ـ حصول الحزب الشيوعي على الشرعية القانونية لمزاولة نشاطه العلني ، وإصدار صحيفته المعبرة عن سياسته [طريق الشعب] حيث صدرت بالفعل وكانت توزع على نطاق واسع ، لكن مساحة الحرية الممنوحة لنشاط الحزب الشيوعي كانت محدودة جداً .

٢ ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين والمعتقلين ، وهدم [قصر النهاية] السيئ الصيت الذي كان مقراً لتعذيب الشيوعيين

،وسائر الوطنيين المعارضين لحكم البعث ، لكن الملاحقات ضد الشيوعيين لم تتوقف أبداً، بل لقد أقدم النظام البعثي على إعدام ٣٥ من رفاق الحزب بتهمة النشاط في صفوف الجيش .

٣ ـ مشاركة الحزب الشيوعي في الحكومة بوزيرين ،لكن تلك المشاركة في الوزارة لم تكن جوهرية ،وذات تأثير على سياسة الدولة ،هذا بالإضافة إلى أن مجلس قيادة الثورة الذي ينفرد به البعثيون هو الذي يقرر سياسة الدولة ،ويتمتع بكافة الصلاحيات التشريعية ،والتنفيذية ،وحتى القضائية .

وفي المقابل قدم الحزب الشيوعي للبعثيين تنازلات واسعة،وجوهرية كان منها :

١ ـ إقراره بأن انقلاب ١٧ ـ ٣٠ تموز ثورة وطنية ديمقراطية اشتراكية !! .

٢ ـ الإقرار بمبدأ قيادة حزب البعث للجبهة .

٣ ـ إعلان موافقة الحزب الشيوعي على بقائه بعيداً عن الجيش والقوات المسلحة الذي أصبح مقفلاً لحزب البعث .

٤ ـ إعلان موافقة الحزب الشيوعي على الدور القيادي لحزب البعث لكافة المنظمات النقابية،والجماهيرية والاتحادات العمالية والفلاحية والطلابية .

٥ ـ تأييد الحزب الشيوعي مواقف حزب البعث من قضية فلسطين وقضية الوحدة العربية

وهكذا يتبين لنا أن الحزب الشيوعي قد خسر الكثير من المواقع ،وقدم للبعث الكثير من التنازلات ،في حين لم يحصل على دور هام وأساسي في تسيير سياسة البلاد .

أحدثت موافقة قيادة الحزب الشيوعي على شروط البعثيين وتوقيعه على ميثاق الجبهة شرخاً كبيراً بين القيادة من جهة والكادر وقواعد الحزب من جهة أخرى ،حيث لم تستطع قواعد وكوادر الحزب هضم تلك الشروط ،وكان الشعور بخيبة الأمل ، والقلق على المستقبل ،وعدم الثقة بالبعثيين سائداً صفوف الحزب وجانباً كبيراً من كوادره ،ولاسيما وأن تلك الجرائم التي أرتكبها البعثيون بحق الشيوعيين بعد انقلاب ٨ شباط ٩٦٣ ، ما تزال ماثلة أمام عيون الجميع ،فتلك المآسي لا يمكن أن يطوها الزمن بهذه السرعة وعِبَر هذه الجبهة التي قامت على أسس غير متكافئة على الإطلاق.

كان الشعور العام لدى كل متتبع لسياسة البعثيين هو أن هذه الجبهة لن يكتب لها النجاح ،وأن البعثيين لا يمكن أن يضمروا للشيوعيين الخير ،لكنهم لجاءوا إلى إقامة الجبهة معهم لمرحلة معينة يستطيعون خلالها تثبيت أركان حكمهم ،وإحكام سيطرتهم على الجيش ،والقوات المسلحة الأخرى وأجهزة الأمن فالجبهة في الحقيقة لم تكن هدفاً إستراتيجياً لحزب البعث ،وإنما كان تكتيكياً يمكنهم من العبور إلى شاطئ الأمان ، وتثبيت حكمهم ،ولم يكفّ البعثيون عن مضايقة الشيوعيين وتقليص نشاطهم وتحجيمه ،واستمرت أجهزتهم الأمنية في ملاحقة واعتقال العديد

منهم بحجج وتبريرات مختلفة ،حتى وصل الأمر إلى أن تصبح اللقاءات مع قيادة البعث تدور حول الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها الأجهزة الأمنية ، وقد سبب ذلك في تنامي خيبة الأمل لدى قواعد الحزب من مستقبل الجبهة ،لا بل بدأت الأصوات تظهر وتعلوا شيئاً فشيئاً متهمة قيادة الحزب باليمينية ،وبالتفريط بمصالح الحزب وجماهير الشعب ،وبدت الجبهة مجرد اتفاق بين قيادة حزبين تفتقد تماماً إلى أي قبول جماهيري وكلما مرت الأيام كلما كان التباعد بين قواعد الطرفين يزداد تباعداً ،وبدأت الأصوات تحذر مما يخبئه البعثيون للحزب الشيوعي في مستقبل الأيام .

ولم تمضي فترة طويلة من الزمن حتى بدأ التناقض يتصاعد بين قيادة الحزب وقواعده وأخذت الانتقادات لسياسات الحزب تظهر للعلن.

لقد كان واضحاً أن قيادة الحزب كانت غير بعيدة عن توجيهات قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي ،بل وفرض إرادته على مجمل سياسته،ولاسيما بعد أن وقع البعثيون معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في نفس العام ،وقام الاتحاد السوفيتي على أثرها بتزويد حكومة البعث بالأسلحة الحديثة والمتطورة ،ومدت الجيش العراقي بالخبراء العسكريين حيث استخدم البعثيون تلك الأسلحة بعد ذلك في قمع الشعب العراقي عرباً وأكراداً ،وأقدموا على إنهاء ما كان يسمى بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية ،التي أقاموها مع الحزب الشيوعي ،مصحوبة بأعنف حملة اعتقالات

وتعـذيب وقتـل للعناصـر الشـيوعية وكـل مناصـري الحـزب ،ومتنكرين لاتفاقية ١١ آذار حول إقامـة الحكم الذاتي لكردستان ،وشـن الحـرب الإجراميـة الشـعواء علـى الشـعب الكـردي ،وفـي العدوان على إيران ،والكويت ،وزج العراق في حروب مدمرة .

تاسعاً : موقف القيادة الكردية من الجبهة :

أحدث إعلان قيام الجبهـة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث تصـدعاً فـي العلاقـات بـين قيـادة الحركـة الكرديـة والحـزب الشيوعي ، فقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة السيد مصطفى البارزاني ،كانت قد أصيبت هي الأخرى بخيبـة الأمل من سياسة البعثيين فيما يخص تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي ،التـي حُدد لتنفيذها مدة ٤ سنوات . وبـالرغم من قيـام حكومـة البعث بتعين عدد من الوزراء الأكراد في الحكومة ،وإجازة الحزب الـديمقراطي الكردسـتاني ،وتوسـيع الدراسـة الكرديـة ،وزيـادة البـرامج الكرديـة فـي إذاعـة بغداد وتلفزيـون كركـوك ،وتشـكيل وحـدات حـرس الحـدود مـن قـوات البيشـمركة الكرديـة ،إلا أن البعثيين قـاموا ، وعلـى النقيض من ذلك ، بأعمـال لا تدل علـى الإخلاص لمبادئ اتفاق ١١ آذار للحكم الذاتي .

فلقد لجأ البعثيون إلى محاولـة تعريـب محافظـة كركـوك بإسكان قبائـل عربيـة بغيـة تغييـر طبيعتهـا الديمغرافيـة ، كمـا شـجعوا المـواطنين العـرب مـن مختلـف أنحـاء العـراق علـى السـكن فـي

كركوك ،وتعهدوا بمنح كل عائلة توافق على السكن هناك قطعة أرض مجاناً مع منحة مقدارها عشرة آلاف دينار لبناء دار عليها ،كما فعلوا نفس الشيء في خانقين ،وسنجار والشيخان حيث قاموا بتشييد مجمعات سكنية أطلقوا عليها أسماء عربية لإسكان عشائر عربية فيها .

وفي الوقت نفسه منع البعثيون المواطنين الأكراد من بناء دور جديدة ،وحتى ترميم دورهم القديمة ،ووصل الأمر بهم إلى تزوير سجلات النفوس إحصاء عام ٩٥٧ ، والتي تم الاتفاق على اعتمادها أساساً لإحصاء السكان .

وأخيراً لجأ البعثيون إلى طرد الألوف من الأكراد الفيليين من العراق ،ومصادرة أموالهم وأملاكهم ، بحجة كونهم من أصل إيراني ،وهكذا أخذت العلاقات بين القيادة الكردية وحكومة البعث تتباعد شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى أقصى درجات التقاطع ، وعدم الثقة في التطبيق الحقيقي لاتفاقية آذار ،وبدا للقيادة الكردية أن البعثيين غير جادين في اتفاقهم ،وأنهم يكسبون الوقت لتثبيت حكمهم ،وتوجيه ضربة جديدة للحركة الكردية ،وجاءت محاولة اغتيال الزعيم[مصطفى البارزاني] عام ٩٧١ ،لتهدم كل الجسور التي بناها الطرفان في ١١ آذار ٩٧٠ .

ولهذه الأسباب ،اعتبرت القيادة الكردية أن دخول الحزب الشيوعي في جبهة مع حزب البعث ،في ذلك الوقت ضربة موجهة لهم ،وأخذوا يوجهون اللوم والانتقاد للحزب ،وتطور النقد على صفحات جريدة الحزب الرسمية [خه بات] .

و راح الحزب الشيوعي يحث القيادة الكردية على الانضمام للجبهة ،والنضال من خلالها ، إلا أن جهوده لم تثمر في هذا الاتجاه ،بل على العكس توترت العلاقات بينهما إلى درجة خطيرة ،وتصاعدت بسرعة إلى حد التصادم المسلح بين الحزبين في كردستان ، وشنت صحافة الحزبين حملات إعلامية ساخنة على بعضها البعض ، مما صعد الصراع بين الطرفين ،ولعب حزب البعث دوراً كبيراً في إذكاء الصراع ،وتسعير نيران الاشتباكات بين الطرفين في كردستان .

وفي آذار ١٩٧٤ قام عملاء السلطة بتفجير سلسلة من القنابل في مدينة أربيل ، مما جعل إمكانية تلاقي القيادة الكردية وحكومة البعث بعيد المنال .

توثيق الفصل السادس

(١) الحرب الكردية وانشقاق عام ٦٤ ـ جرجيس فتح الله ـ ص ٢٤٤.

(٢) حركة التحررالوطني الكردستانية ـ دكتور خليل جندي ـ ص ١٥١.

(٣) المصدر السابق ـ ص ١٤٩ .

(٤) نفس المصدر ـ ص ١٥٠ .

(٥) الحركة الكردية وانشقاق عام ٦٤ ـ جرجيس فتح الله ـ ص ٣٦ .

(٦) المصدر السابق ـ ص ٤٣ .

(٧) نفس المصدر ـ ص ٥٩ .

(٨) حركة التحرر الوطني الكردستانية ـ دكتور خليل جندي ـ ص ـ ١٧٢

(٩) العراق ـ حنا بطاطو ـ الجزء الثالث ـ ص ـ ٣٩٠ .

(١٠)كردستان ودوامة الحرب ـ محمد احسان ـ ص ٦٤ .

(١١) المؤتمر الصحفي للرئيس أحمد حسن البكر في ٢٠ تموز ١٩٧٠ .

الفصل السابع

اشتعال الحرب في كردستان من جديد

واتفاقية الجزائر وانهيار الحركة الكردية

أولاً : اشتعال الحرب في كردستان من جديد .

ثانياً: اتفاقية الجزائر مع شاه إيران وانهيار الحركة الكردية .

ثالثاً : تجدد الثورة الكردية من جديد:

رابعاً : نهاية الجبهة والبعثيون ينكلون بالحزب الشيوعي

أولاً: اشتعال الحرب في كردستان من جديد:

كانت اتفاقية ١١ آذار قد حددت فترة ٤ سنوات لتطبيق قانون الحكم الذاتي وأجراء تعداد سكاني في المناطق المختلف عليها والتي تطالب القيادة الكردية بشمولها بالحكم الذاتي ،وفي المقدمة منها محافظة كركوك ، لكن الخلافات أخذت تتصاعد بين موقف الحكومة وموقف القيادة الكردية منذ البداية، حيث أخذت حكومة البعث تتلكأ في تطبيق بنود الاتفاق وأجراء الاستفتاء ، وفي الوقت نفسه تمسكت القيادة الكردية بتطبيق اتفاقية ١١ آذار بحذافيرها دون إبطاء .

وقد تقدمت القيادة الكردية بمذكر إلى الحكومة مسلطة الأضواء على مواقفها وتصرفاتها التي لا تنسجم واتفاقية ١١ آذار ومما جاء في المذكرة :

١ ـ قيام السلطة بتعليق تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية حيث ربطتها ببعض الشروط والقيود التي لم ترد في الاتفاقية .

٢ ـ عدم التزام السلطة بتنفيذ البند الثالث من الاتفاقية فيما يخص مشاركة الشعب الكردي في الحكم والسلطة ، فقد نص دستور عام ١٩٧٠ على أن مجلس قيادة الثورة هو الذي يمثل السلطة التشريعية.

٣ ـ تقليص المنطقة الكردية إلى أدنى حد ، وهدم وإزالة الكثير من القرى الكردية ، وتسفير عشرات الألوف من الكورد إلى إيران بحجة التبعية .
٤ ـ قامت حكومة البعث بحضر استخدام اللغة الكردية في مدارس كركوك وخانقين .
٥ ـ إتباع سياسة التعريب في كركوك وخانقين خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ مما يتنافى مع اتفاقية ١١ آذار. (١)

أما حكومة البعث فقد وجهت للقيادة الكردية الاتهامات التالية :
١ ـ محاولة القيادة الكردية إعطاء الحل السلمي طابع الانتصار وفرض الحل ، لا طابع الوفاق الوطني الديمقراطي .
٢ ـ أقامة العلاقات مع الدول الأجنبية مثل إيران معتبرة ذلك ضرباً للوحدة الوطنية وتهديد سياسة الدولة .
٣ ـ اتجاه منطقة كردستان بعيداً عن سلطة الدولة المركزية .(٢)
وهكذا فقد ظهر للعيان أن العلاقات بين القيادة الكردية وحكومة البعث لا توحي بالتفاؤل ، وأنها في سبيلها للصدام من جديد .
وجاءت محاولة اغتيال زعيم الحركة الكورية السيد مصطفى البارزاني في ٢٩ أيلول عام ١٩٧١ لدى استقباله وفد من رجال الدين الذين أرسلهم النظام العراقي لمقابلته في مقره في [شومان] وتبين أن الوفد كان ملغماً واستهدف قتل البارزاني الذي نجا باعجوبة عندما انفجر حزام المتفجرات الذي كان يحمله أحد أعضاء الوفد أمام البارزاني وقد حال بينه وبين

المجرم وقوف أحد أفراد البيشمركة أمام البارزاني لتقديم الشاي مما تسبب في استشهاده في الحال ونجا السيد البارزاني .
وتبين فيما بعد أن السيارتان اللتان استخدمتا في نقل أعضاء الوفد قد تم تجهيزها بكميات كبيرة من المتفجرات وصواريخ مركبة تحت المصابيح الأمامية والخلفية لتنطلق نحو المقر الذي حدث فيه اللقاء لكي لا تُترك فرصة لنجاة السيد البارزاني، كما أن سائقي السيارتين كانا قد تم تجهيزهما برشاشات وجهاز إرسال ، وقد انفجرت إحدى السيارات لدى مطاردتها ، وتم تفجير السيارة الثانية بعد تبين أنها هي الأخرى ملغومة بكمية كبيرة من المتفجرات مع ٣٣ قنبلة يدوية وكانت نتيجة تلك المؤامرة الدنيئة مقتل كافة أعضاء الوفد فيما استشهد ٥ من رجال البارزاني ،وأصيب السيد البارزاني بجروح بسيطة ، كما جرح عدد آخر من الحاضرين .(٣)
عند ذلك أدركت القيادة الكردية النوايا الشريرة لحكومة البعث وانعدمت الثقة بين الطرفين ، فحكومة البعث لا يمكن أن تؤمن بحقوق القومية الكردية وليس بنيتها تطبيق اتفاقية ١١ آذار حقاً وصدقاً .
وعند انتهاء فترة السنوات الأربع المحددة لتطبيق الحكم الذاتي ،كان التباعد بين الطرفين حول تطبيق اتفاقية ١١ آذار قد اتسع كثيراً ،وأصرّ البعثيون على تطبيقها بالشكل الذي يريدونه هم ،ورفضت القيادة الكردية فرض الحلول البعثية ،ولجأت إلى حمل السلاح مرة أخرى ،وبدأ القتال من جديد ،وشن الجيش

حرب ابادة ضد الشعب الكردي ،مستخدماً الطائرات والدبابات والصواريخ ،وكل الوسائل العسكرية المتاحة لديه،فدمروا مئات القرى ،وشردوا مئات الألوف من أبناء الشعب الكردي ،إضافة إلى عشرات الألوف من الضحايا ، ففي إحدى الغارات الجوية على مدينة [قلعه دز] في ٢٤ نيسان ٩٧٤ ،قتل ١٣٤ مواطنا كردياً وأصيب ١٧٠ آخرين بجراح،وبسبب الغارات الجوية المتواصلة على كردستان اضطر مئات الألوف من السكان إلى اللجوء إلى إيران ،فيما ألقت قوات الحكومة القبض على المئات من الأكراد وجرى تعذيبهم وإعدام الكثير منهم دون محاكمة.

دفعت تلك الأحداث القيادة الكردية إلى إقامة نوع من التعاون مع الولايات المتحدة وشاه إيران ،وكان لكل طرف مصالحه الخاصة في هذا التعاون ،فشاه إيران كان يرمي للضغط على حكومة بغداد للتنازل عن نصف شط العرب ، وإلى تحقيق مكاسب حدودية من الأراضي العراقية ، والولايات المتحدة كانت تنوي تأديب حكومة بغداد التي أممت شركات النفط من جهة ، وإبعادها عن الارتباط بالاتحاد السوفيتي بعلاقات تسليحية واسعة من جهة أخرى ، ولكن من دون إسقاطها.

أما القيادة الكردية فكانت تدرك عدم وجود تكافؤ بين قوات الحكومة وقواتها ، وكانت بحاجة للحصول على الدعم المادي والتسليحي واللوجستي من جهات خارجية ، فكان الاتفاق مع إيران والولايات المتحدة .

ونتيجة لذلك انهالت الأسلحة والمعدات والتموين على الحركة الكردية، وجرى علاج جرحى قوات البيشمركة في المستشفيات الإيرانية ،وقد أدى ذلك إلى اشتداد ضراوة القتال في كردستان ،ووقف الاتحاد السوفيتي ، مع شديد الأسف ، إلى جانب حكومة البعث في صراعها مع الحركة الكردية ، واستمر على تجهيزها بالسلاح .

لكن الآمال التي علقتها القيادة الكردية على الدعم الأمريكي والإيراني ذهبت أدراج الرياح عام ١٩٧٥ أثر اتفاقية الجزائر بين الشاه وصدام حسين ، وتخلت الولايات المتحدة وإيران عن دعم الحركة الكردية مما أدى إلى انهياها بعد فترة قصيرة .

ثانياً:اتفاقية الجزائر مع شاه إيران وانهيار الحركة الكردية:

كان استمرار الحرب في كردستان ، والمقاومة الباسلة لقوات البشمركة قد أنهك قوات النظام البعثي ، وأوشكت ذخيرة الجيش العراقي على النفاذ ، وأصبح نظامهم في مهب الريح ، وأدركت الحكومة أن لا خيار لها لإخماد الثورة الكردية غير الاتفاق مع شاه إيران .

وهكذا لجأ صدام حسين الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة إلى الرئيس الجزائري [هواري أبو مدين] طالباً منه التوسط لدى شاه إيران من أجل وقف دعمه للحركة الكردية ، وقد استجاب أبو مدين لطلب الحكومة العراقية

،واستطاع أن يقنع شاه إيران بلقاء صدام حسين بوساطته في العاصمة الجزائرية لحل جميع المشاكل المعلقة بين العراق وإيران .

والفعل تمت الترتيبات للقاء الشاه وصدام برعاية هواري أبو مدين ، وقدم صدام حسين الكثير من التنازلات لشاه إيران ، وخاصة ما يخص شط العرب لكي يرفع يده عن الحركة الكردية ، وقد توصل الطرفان إلى توقيع [إتفاقية الجزائر] في ١٦ آذار ١٩٧٥ . (٤)

وعلى أثر توقيع اتفاقية الجزائر ، وتنكر شاه إيران والولايات المتحدة للحركة الكورية ، وإيقاف الدعم المادي والأسلحة والمساعدات اللوجستية للحركة انهارت بسرعة مذهلة بعد توقيع الاتفاق بأيام ،واستسلمت معظم قوات البيشمركة لقوات الجيش ملقية سلاحها فيما رفض جانب من قوات البيشمركة إلقاء السلاح مفضلة الموت على الاستسلام ، وعند ما حل يوم ٢٢ آذار ١٩٧٥ كانت المقاومة الكردية قد انهارت تماماً ، وأعلن السيد مصطفى البارزاني انتهاء الحرب عقب تهديد صدر من حكومة طهران بمساعدة السلطات العراقية على إنهاء المعارك في كردستان ، كما أعلنت الحكومة التركية أن الجيش التركي قد أغلق الحدود بوجه قوات البيشمركة . (٥)

وتحدث السيد مصطفى البارزاني بمرارة بعد تخلي إيران والولايات المتحدة عن دعم الحركة الكردية قائلاً :

{نحن اليوم وحيدون دون أصدقاء ، ولم يعد الأمريكان يقدمون لنا أية مساعدات ، وننتظر أياماً سوداء قاتمة } .(٦)

وبادرت القيادة الكردية ،إلى عبور الحدود نحو إيران هرباً من بطش السلطة البعثية الدموي ، وقامت حكومة البعث بنفي الألوف من أبناء الشعب الكردي إلى المناطق الجنوبية من العراق وفي الصحراء ، وأفرغت مناطق الحدود من الوجود الكردي ،وجمعت الكورد في مجمعات سكنية إجبارية ، وهدمت جميع القرى القريبة من الحدود الإيرانية والتركية ،وكذلك جميع القرى المحيطة بمدينة كركوك .(٧)

ولقد شاهدت بأم عيني تلك القرى المحيطة بكركوك ،وقد بدت وكأن زلزالاً شديداً قد ضرب المنطقة ، وترك القرى الكردية أكواما من الحجارة .

كما زج البعثيون بعشرات الآلاف من الأكراد في السجون ،وجرى إعدام المئات منهم ،ومات في أقبية التعذيب ،في مديرية الأمن العامة ، وزنزانات هيئة التحقيق الخاصة في كركوك والموصل ودهوك والسليمانية وأربيل المئات منهم وتحول الألوف من الشعب الكردي من عناصر منتجة إلى عناصر مستهلكة بعد أن تركت مزارعها ومواشيها ، وانهار اقتصاد كردستان .

لقد كان واضحاً أن شاه إيران وحكومته لن يقدموا الدعم والمساندة للحركة الكردية لسواد عيون الشعب الكردي ،وهم الذين أجهضوا الحلم الكردي في إقامة دولة لهم ، حيث اسقطوا

بقوة السلاح جمهورية كردستان في مهاباد التي جرى تأسيسها عام ١٩٤٦ بدعم من الحكومة السوفيتية على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية بمجرد أن انسحبت القوات السوفيتية من إيران ، وأعدموا قادتها ،وأغرقوا شعبها بالدماء .

ثالثاً : تجدد الثورة الكردية من جديد:

لم يهدأ الشعب الكردي على الضيم الذي ألحقه البعثيون بهم ، فلم يكد يمضِ عام واحد على انهيار الحركة الكردية حتى بادرت الحركة الكردية إلى حمل السلاح من جديد ضد سلطة البعث ،وشن البعثيون حملة عسكرية جديدة في كردستان بشراسة منقطعة النضير، منزلين الخراب والدمار في كردستان ، عشرات ألوف الضحايا من المواطنين الأبرياء .

أما الحزب الشيوعي الذي كان قد أقام مع حزب البعث ما سمي بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية فلم يستطع أن يفعل شيئاً لوقف جرائم البعثيين في كردستان ، حيث لم يكن له أي دور حقيقي في حكم البلاد ،ولم تكن الجبهة التي عُقدت بين الطرفين سوى حبراً على الورق ، وكان لحزب البعث القول الفصل في كل مجريات الأمور في العراق .

أثار استمرار التزام الحزب الشيوعي بالجبهة مع حزب البعث حنق القيادة الكردية ، وتدهورت العلاقات بين الحزبين ووصل الأمر بين القيادة الكردية والشيوعيين إلى الصدام المسلح .

و كان من نتائج ذلك الصدام أن خسر الحزب الشيوعي أغلب مواقعه في كردستان ،حيث قامت القيادة الكردية بتصفية نفوذ الحزب هناك بقوة السلاح .

غير أن العلاقات بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني عادت من جديد بعد أن تنكر البعثيون للجبهة ، وشنوا حملة واسعة وشرسة على تنظيمات الحزب مستهدفين استئصال نشاط الحزب من الساحة السياسية العراقية بعد أن حققوا انتصارهم على الحركة الكردية على أثر اتفاقية الجزائر مع شاه إيران .

رابعاً: نهاية الجبهة والبعثيون ينكلون بالحزب الشيوعي

لم يكد البعثيون يجهضون الحركة الكردية ، بعد تفاهمهم مع شاه إيران ،وعقد اتفاقية الجزائر ،حتى بدءوا يشعرون أن مراكزهم في السلطة قد أصبحت قوية ،وراحوا يتصرفون وكأن الجبهة غير موجودة ،وتوضح هدفهم الحقيقي من قيام الجبهة ولم يتحملوا وجود شريك لهم في السلطة ،حتى ولو كان ضعيفاً ،بل لم يتحملوا حتى صدور صحيفة علنية للحزب الشيوعي ،أو القيام بنشاط جماهيري للحزب وهم الذين جاءوا بالأساس يوم ٨ شباط ٩٦٣،وعند عودتهم إلى الحكم في عام ٩٦٨ ،لتصفية الحركة الشيوعية في العراق .

لقد بدأت المضايقات والاعتقالات تتصاعد ضد أعضاء الحزب ،وجرى اغتيال العديد من قادته ،وكوادره ،عن طريق الصدم أو الدهس بالسيارات،أو إطلاق الرصاص ، مدعين بأنها حوادث مؤسفة !!! وتقيّد ضد مجهول !! .

كما بدأت صحف البعث تتعرض للحزب الشيوعي وتوجه حملاتها ضده ،وأصبح الحزب أمام وضع صعب للغاية ،وكانت اللقاءات بين الحزبين تدور كلها تقريباً حول التجاوزات التي يعاني منها رفاق الحزب ولم تعد الجبهة سوى حبراً على ورق .

أدرك الحزب الشيوعي أن هناك مخططاً بعثياً لتوجيه ضربة جديدة ،وموجعة له ،وبدأ يرتب أوضاعه للعودة إلى العمل السري ، وتشديد الصيانة ، وخاصة بالنسبة للقيادة والكادر ،وغادر العديد من قادة الحزب العراق هرباً من بطش البعثيين بعد أن تأكد لهم أن الحملة البعثية ضد الحزب قد باتت وشيكة!!.

وحدث الذي كان بالحسبان ،وشنّ البعثيون عام ١٩٧٨ حملة واسعة النطاق لاعتقال ما أمكن من قيادات وكوادر الحزب وأعضائه في كافة أنحاء البلاد .

لكن معظم أعضاء القيادة كان قد أفلت من الاعتقال ،وغادر العراق ،واختفى البعض الأخر ليقود الحزب ،في ظل ظروف العمل السري البالغة الصعوبة ،ولجأ أعداد كبيرة من الشيوعيين إلى منطقة كردستان ، بينما وقع في أيدي البعثيين أعداد كبيرة من أعضاء الحزب ،حيث جرى تعذيبهم بأبشع الأساليب والوسائل لأخذ الاعترافات منهم حول تنظيمات الحزب ،وكان

من بين القياديين المعتقلين ،الدكتور [صفاء الحافظ] و الدكتور [صباح الدرة] ، اللذان اختفى أي اثر لهما منذُ ذلك العام ،وتم الكشف عن مصيرهما ، ومصير المئات من الشيوعيين في القبور الجماعية التي تم اكتشافها بعد سقوط نظام الطاغية صدام حسين في ٧ نيسان ٢٠٠٣.

كما قامت السلطات البعثية بكبس مقرات الحزب ،وصحيفته طريق الشعب صادرت كل الوثائق الموجودة هناك ،كما صادرت مطبعة الحزب ،وجرى جمع كافة الكتب الماركسية ،والتقدمية من الأسواق ،ومن الدور التي داهمتها قوى الأمن وتم إحراقها ،وجرى إعدام العديد من رفاق الحزب ،ومات تحت التعذيب أعداد أخرى ،وزج البعثيون بالسجون بالآلاف من أعضاء وأصدقاء الحزب .

وبعد أن أكمل الفاشيون البعثيون حملتهم ضد الحزب الشيوعي ،التفتوا إلى حزب الدعوة الإسلامية ،حيث شنوا حملة شعواء ضد أعضاء الحزب ومناصريهم ،وأصدروا قانوناً يحكم بالإعدام على كل من ينتمي لحزب غير مجاز ،وقاموا بتصفية معظم المعتقلين تحت التعذيب بتهمة الانتماء للحزب ،وكان من بين من جرت تصفيتهم ، العلامة البارز الشهيد [باقر الصدر] والشهيدة شقيقته ،وامتلأت السجون والمعتقلات بالشيوعيين وأعضاء ومناصري حزب الدعوة ،وهكذا لم يبقَ حزب سياسي يمارس نشاطه على الساحة سوى حزب البعث ،وبدا الوضع قد استتب لهم وحدهم للانفراد بالساحة .

توثيق الفصل السابع

(١) المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ـ دكتور حامد محمود عيسى ـ ص ٢٢٧ .
(٢) المصدر السابق ـ ص ٢٢٦ .
(٣) زيارة للماضي القريب ـ جرجيس فتح الله ـ ص ١٩٩ .
(٤) نص اتفاقية الجزائر والبروتكول الملحق بها في الوثائق الملحقة بالكتاب .
(٥) كردستان ودوامة الحرب ـ محمد إحسان ـ ص ٧٠ .
(٦) المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ـ دكتور حامد محمود عيسى ـ ص ٢٣٨

الفصل الثامن

صدام يهاجم إيران وتجدد الثورة الكردية

وحملة الأنفال الوحشية

أولاً : صدام يستولي على السلطة ويستعد لمهاجمة إيران.

ثانياً:صدام يأمر بتهجير مئات الألوف من الأكراد الفيليين إلى إيران:

ثالثاً : صدام يهاجم إيران ، و تجدد الثورة الكردية

رابعاً: نهاية الحرب وصدام يشن حملة الأنفال ضد الشعب الكردي.

خامساً : الهجوم على مدينة حلبجة بالغازات السامة .

أولاً: صدام يستولي على السلطة ويستعد لمهاجمة إيران :

بعد الدور الذي قام به صدام حسين في الانقلاب الثاني بتاريخ ٣٠ تموز١٩٦٨ الذي تم تدبيره ضد شريكهم عبد الرزاق النايف في الانقلاب الأول في ١٧ تموز ١٩٦٨، بدأ نجمه يتصاعد ،حيث أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ،وبدأ يمارس السلطة كما لو أنه الرئيس الفعلي للبلاد ،رغم وجود الرئيس أحمد حسن البكر على قمة السلطة.

أخذ دوره في حكم البلاد يكبر ويتوسع يوماً بعد يوم ،وخاصة سيطرته على الحزب والأجهزة الأمنية ،والمكتب العسكري .وبدا وكأن صدام يخطط لاستلام القيادة من البكر بحجة كبر سنه ومرضه .

وعندما حلت الذكرى الحادية عشر للانقلاب البعثي ،في ١٧ تموز ١٩٧٩ ،فوجئ الشعب العراقي بإعلان استقالة الرئيس البكر في ١٦ تموز ٧٩، وتولي صدام حسين قيادة الحزب والدولة ،حيث أعلن نفسه رئيساً للجمهورية ،ورئيساً لمجلس قيادة الثورة ،وقائداً عاماً للقوات المسلحة . (١)

أما كيف ولماذا تم هذا الانتقال للسلطة ،من البكر إلى صدام حسين فلم يكتب عن ذلك الحدث لحد الآن ،إلا أن المتتبع لتطورات الأوضاع السياسية في البلاد ،وما أعقبتها من أحداث خطيرة ،يستطيع أن يتوصل إلى بعض الخيوط التي حيك بها الانقلاب،ومن كان وراءه !!.

أن هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى أن ذلك الانقلاب كان قد جرى الإعداد له في دوائر المخابرات المركزية الأمريكية ،وأن الانقلاب كان يهدف بالأساس إلى جملة أهداف تصب كلها في خدمة المصالح الأمريكية وفي مقدمتها:

١ ـ إفشال ا لتقارب بين سوريا والعراق ،ومنع قيام أي شكل من أشكال الوحدة بينهما ، وتخريب الجهود التي بُذلت في أواخر أيام حكم البكر لتحقيق وتطبيق ميثاق العمل القومي الذي تم عقده بين سوريا والعراق ،حيث أثار ذلك الحدث قلقاً كبيراً لدى الولايات المتحدة وإسرائيل ،تحسبا لما يشكله من خطورة على أمن إسرائيل .

٢ ـ احتواء الثورة الإسلامية في إيران ،ولاسيما وأن قادة النظام الإيراني الجديد بدءوا يتطلعون إلى تصدير ونشر مفاهيم الثورة

الإسلامية في الدول المجاورة ،مما اعتبرته الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها في منطقة الخليج ،ووجدت أن خير سبيل إلى ذلك ،هو إشعال الحرب بين العراق وإيران، وأشغال البلدين في حرب سعت الولايات المتحدة إلى جعلها تمتد أطول فترة ممكنة ،وهذا ما أكده [هنري كيسنجر] وزير الخارجية الأمريكية آنذاك في مذكراته حيث يصف تلك الحرب بقوله :{ إنها الحرب التي أردناه أن تستمر أطول مدة زمنية ممكنة ، ولا يخرج منها احدٌ منتصراً } .

٣ ـ مكافحة النشاطات الشيوعية ،والإسلامية في البلاد على حد سواء ،والتصدي للتطلعات الإيرانية الهادفة إلى نشر أفكار الثورة الإسلامية في المنطقة .

ولقد وجدت الولايات المتحدة في شخصية صدام حسين خير من يقوم بهذا الدور وفي الوقت نفسه كانت تطلعات صدام حسين لأن يصبح شرطي الخليج ، وتزعّم العالم العربي قد طغت على تفكيره ،ووجد في الدور الذي أوكل له خير سبيلٍ إلى تحقيق طموحاته . (٢)

وهكذا تم إجبار الرئيس البكر ،بقوة السلاح ،من قبل صدام حسين وأعوانه ،على تقديم استقالته من كافة مناصبه ، وإعلان توليه كامل السلطات في البلاد ،متخطياً الحزب وقيادته ،ومجلس قيادة الثورة المفروض قيامه بانتخاب رئيس للبلاد في حالة خلو منصب الرئاسة .

أحكم صدام حسين سلطته المطلقة على مقدرات العراق ،بعد تصفية كل المعارضين لحكمه ،ابتداءً من أعضاء قيادة حزبه الذين صفاهم جسدياً بأسلوب بشع ،وانتهاءً بكل القوى السياسية الأخرى المتواجدة على الساحة .

لقد أخذت أجهزته القمعية تمارس أبشع الأعمال الإرهابية بحق العناصر الوطنية ،من شيوعيين ،وإسلاميين ،وقوميين ،وديمقراطيين ، ومركزاً حملته على الشعب الكردي ،وملأ السجون بأعداد كبيرة منهم ومارس أقسى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحقهم ، وقضى العديد منهم تحت التعذيب .

لقد كانت ماكنة الموت الصدامية تطحن كل يوم بالمئات من أبناء الشعب ،لكي يقمع أي معارضة لحكمه ، وحتى يصبح مطلق اليدين في اتخاذ أخطر القرارات التي تتحكم بمصير الشعب والوطن ، ولكي يعدّ العدة ،ويهيئ الظروف المناسبة لتنفيذ الدور الذي أوكلته له الولايات الأمريكية ،في العدوان على إيران .

لقد وصل الأمر بصدام حسين أن جمع وزراءه ،وشكل منهم فريق إعدام في سجن بغداد ،لكي يرهب كل من تسول له نفسه بمعارضته ،كما قام بإعدام عدد كبير من ضباط الجيش ، لكي يصبح وحده الأقوى في المؤسسة العسكرية ،رغم أنه لم يكن في يوم من الأيام عسكرياً .

ثانياً: صدام يأمر بتهجير الأكراد الفيليين إلى إيران:

بعد أن تم لصدام حسين تثبيت سلطته المطلقة على البلاد ، وتصفية القيادات الحزبية التي عارضت استلامه السلطة بادر للإعداد للحرب ضد إيران ، واستهل خططه الشريرة بحملة إجرامية ضد مئات الألوف من المواطنين الأكراد الفيليين متهماً إياهم بأنهم من التبعية الإيرانية ، حيث جرى سلبهم كافة أموالهم وأملاكهم ومعاملهم ووثائقهم ، بل وحتى الشباب من أبنائهم الذين تجاوز عددهم ١١ ألف صبياً وشاباً ، وألقى بالمهجرين على الحدود الإيرانية وهم بحالة يرثى لها لا يملكون سوى الملابس التي كانوا يرتدونها عند مداهمة مساكنهم ومواقع أعمالهم واعتقالهم ، علماً أن هؤلاء مواطنون عراقيون لأجيال عديدة ، وأغلبهم يجهلون اللغة الإيرانية .

لقد كانت عملية تهجير الأكراد الفيليين جريمة كبرى بحق الإنسانية تتعلق بحق مئات الألوف من المواطنين العراقيين وأبنائهم المحتجزين الذين تبين بعد إسقاط النظام الصدامي في ٧ نيسان ٢٩٩٣ ،أن النظام قد قام بإجراء تجارب الأسلحة الكيماوية والبيولوجيه عليهم واستشهادهم جميعاً حيث ضمتهم القبور الجماعية التي جرى كشفها فيما بعد .

لقد كان سكوت منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ،والمجتمع الدولي ، وبوجه خاص الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين عن تلك الجريمة الشنعاء أمر مخزيٍ يتناقض تناقضاً شديداً مع كل ادعاءاتهم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي أقرتها الجمعية العامة عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي جرى

إقـراره عـام ١٩٤٦ ، فقـد كانـت مصـلحة الولايـات المتحـدة وحلفائها الغربيين تقتضي هذا السكوت لكي تفسح المجال لنظام الطاغية صدام حسين للمضي قدماً في التمهيد لمهاجمة إيران غير مكترثين بهذه المأساة البشعة التي حلت بهذه الشريحة الكبيرة من المواطنين العراقيين .

ثالثاً:صدام يهاجم إيران،واندلاع القتال في كردستان:

وفي صباح الثاني والعشرين من أيلول ١٩٨٠ ،قامت على حين غرة قامت ١٥٤ طائرة حربية عراقية بهجوم جوي كاسح على مطارات إيران ،والمراكز الحيوية فيها ،ثم أعقبتها ١٠٠ طائرة أخرى في ضربة ثانية لإكمال ضرب المطارات والطائرات الحربية الإيرانية ،وكانت الطائرات تغير موجة إثر موجة ،وفي الوقت نفسه زحفت الدبابات والمدرعات العراقية نحو الحدود الإيرانية على جبهتين.

١ ـ الجبهة الأولى في المنطقة الوسطى من الحدود بين البلدين ،باتجاه

[قصر شيرين] ، نظراً لقرب هذه المنطقة من قلب العراق ،لإبعاد أي خطر محتمل لتقدم القوات الإيرانية نحو ديالى ،ثم

بغداد ،وقد استطاعت القوات العراقية الغازية احتلال[قصر شيرين].

٢ ـ الجبهة الثانية في الجنوب ،نحو منطقة [خوزستان] الغنية بالنفط ،وذات الأهمية الإستراتيجية ،حيث تطل على أعلى الخليج . (٣)

وفي خلال بضعة أسابيع من الهجوم المتواصل ،استطاعت القوات العراقية التي كانت قد استعدت للحرب ،من السيطرة على منطقة [خوزستان] بكاملها ،واحتلت مدينة [خرم شهر] ،وقامت بالتفاف حول مدينة [عبدان] النفطية ،وطوقتها . (٤)

وقد رد الجانب الإيراني على العدوان الصدامي فقامت الطائرات الإيرانية بقصفت العاصمة بغداد ، وعدد من المدن الأخرى ، إلا أن تأثير القوة الجوية الإيرانية لم يكن على درجة من الفعالية ،وخصوصاً وأن النظام العراقي كان قد تهيأ للحرب قبل نشوبها ، حيث تم نصب المضادات الأرضية فوق أسطح العمارات في كل أنحاء العاصمة والمدن الأخرى ،وتم كذلك نصب العديد من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات حول بغداد . وهكذا فقد فقدت إيران أعداد كبيرة من طائراتها خلال هجومها المعاكس على العراق ،كما أن القوة الجوية الإيرانية كانت قد فقدت الكثير من كوادرها العسكرية المدربة بعد قيام الثورة ،مما اضعف قدرات سلاحها الجوي ، ولم يمضِ وقت طويل حتى أصبح للسلاح الجوي العراقي السيطرة المطلقة في سماء البلدين .

كانت الأسلحة تنهال على العراق من كل جانب ، كما أوعزت الولايات المتحدة إلى الرئيس المصري أنور السادات ببيع جميع الأسلحة المصرية من صنع سوفيتي إلى العراق ،وتم فتح قناة الاتصال بين البلدين عن طريق سلطنة عمان ،حيث كانت العلاقات بين البلدين مقطوعة منذُ أن ذهب السادات إلى إسرائيل .وقام السادات بالدور الموكول له ،وأخذت الأسلحة المصرية تُنقل إلى العراق عن طريق الأردن والسعودية خلال عام ١٩٨١ . كما بدأت خطوط الإنتاج في المصانع الحربية المصرية تنتج وتصدر للعراق المعدات والذخيرة ،والمدافع عيار ١٢٢ملم طيلة سنوات الحرب . (٥)

كما بدأ الاتحاد السوفيتي بتوريد الأسلحة إلى العراق بعد توقف لفترة من الزمن ، وبدأت الأسلحة تنهال عليه عام ١٩٨١ ،حيث وصل إلى العراق ٤٠٠ دبابة طراز T٥٥ و٢٥٠ دبابة طراز (T ٧٢) كما تم عقد صفقة أخرى تناولت طائرات [ميك] و[وسوخوي] و[توبوليف] ،بالإضافة إلى الصواريخ .

كما عقد حكام العراق صفقة أخرى مع البرازيل ،بمليارات الدولارات ،لشراء الدبابات ،والمدرعات ،وأسلحة أخرى ،وجرى ذلك العقد بضمانة سعودية ، واستمرت العلاقات التسليحية مع البرازيل حتى نهاية الحرب عام ١٩٨٨.

وهكذا أستمر تفوق الجيش العراقي خلال العام ١٩٨١ ،حيث تمكن من احتلال مناطق واسعة من القاطع الأوسط منها [سربيل

زهاب] و[الشوش] و[قصر شيرين] وغيرها من المناطق الأخرى .

كما تقدمت القوات العراقية في القاطع الجنوبي ،في العمق الإيراني ،عابرة نهر الطاهري ،وكان ذلك الاندفاع أكبر خطأ أرتكبه الجيش العراقي ،بأمر من صدام حسين !!!، حيث أصبح في وضع يمكن القوات الإيرانية من الالتفاف حوله ،وتطويقه ،رغم معارضة القادة العسكريين لتلك الخطوة الانتحارية التي دفع الجيش العراقي لها ثمناً باهظاً من أرواح جنوده ،ومن الأسلحة والمعدات التي تركها الجيش ،بعد عملية التطويق الإيرانية ،والهجوم المعاكس الذي شنه الجيش الإيراني في تموز من عام ١٩٨٢ ، والذي استطاع من خلاله إلحاق هزيمة منكرة بالجيش العراقي ،واستطاع تحرير أراضيه ومدنه في منطقة خوزستان ،وطرد القوات العراقية خارج الحدود ،وبدأت القوات الإيرانية تتوغل في الأراضي العراقية مما أثار قلق حكام بغداد الذين اعتقدوا أن الحرب ستكون خاطفة وتركع إيران .(٦)

لقد أصبحت الحرب تشكل خطراً حقيقياً على النظام وإزاء تصميم الخميني على عدم إيقاف الحرب حتى إسقاط النظام ،بادر الغرب بتجهيز النظام العراقي بأسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية ، واستطاع النظام الصدامي صد الهجمات الإيرانية الواسعة باستخدام السلاح الكيماوي الذي أوقع خسائر جسيمة في صفوف القوات الإيرانية .

وعندما شعرت الولايات المتحدة بتفوق القوات العراقية ، ورغبة منها في إطالة أمد الحرب أطول مدة ممكنة ، كما قال هنري كيسنجر في مذكراته بدأت الأسلحة تنهال على الطرفين ، من أجل إدامة رحى الحرب التي استمرت ثمانية أعوام قاسية دفع الطرفان ثمناً باهظاً من أرواح مواطنيهما ، وحلَّ الخراب والدمار بالبلدين ، وانهار اقتصادهما ، وأغرق صدام حسين العراق بالديون بعد أن فرغت خزائنه من احتياطيات العملة الأجنبية ،وكل ذلك من أجل أن تكون الإمدادات النفطية للغرب في مأمن ، ولم يتحرك الغرب لوقفها حتى تحولت إلى حرب الناقلات النفطية في الخليج مما شكل تهديداً للإمدادات النفطية ، عند ذلك تحركت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لوقفها حيث تم إصدار قرار من مجلس الأمن في ١٨ تموز ١٩٨٨ حيث تم وقفها ،وتنفس صدام حسين الصعداء فقد كان شديد القلق على نظام حكمه من الانهيار، ولاسيما وأن الأمام الخميني ظل يرفض وقف الحرب ما لم يسقط نظام صدام حسين. (٧)

تجدد القتال في كردستان:

وفي الوقت الذي كانت الحرب مشتعلة بين البلدين ، كانت منطقة كردستان مسرحاً لعمليات الحركة الكردية وحركة الأنصار الشيوعيين التي استمرت طيلة تلك المدة ، ولم يستطع النظام الصدامي إلحاق الهزيمة بها لانشغال جيشه في المعارك التي

كانت تدور مع القوات الإيرانية في القاطعين الجنوبي والأوسط والتي كانت تشكل خطورة كبيرة على النظام ،واستمرت المعارك بين الطرفين طيلة سنوات الحرب مع إيران ، وقد تحمل صدام على مضض الوضع في كردستان لكنه كان قد صمم على الانتقام في اللحظة التي تسنح له الظروف بعد انتهاء الحرب مع إيران .

رابعاً:النظام الصدامي يشن حملة الأنفال على الشعب الكردي:

لم يكد النظام العراقي ينتهي من حربه مع إيران ،وتضع الحرب أوزارها ، حتى التفت إلى منطقة كردستان ، وقد امتلأ قلب صدام حسين حقداً وغيضاً على الشعب الكردي فأصدر أوامره إلى قوات الحرس الجمهوري،بقيادة المجرم العريق [علي حسن المجيد] الملقب [علي كيماوي] الذي كان قد تسلم في ٢٩ آذار ١٩٨٧ مسؤولية أمانة سر مكتب تنظيم الشمال لحزب البعث و منحه مجلس قيادة الثورة بموجب القرار رقم ١٦٠ في ٢٩ آذار ١٩٨٧ صلاحيات مطلقة في كردستان بموجب القرار المذكور ، وكان علي حسن المجيد يتصرف بالنيابة عن صدام و مجلس قيادة الثورة في تنفيذ سياسة الحكومة في منطقة كردستان من دون أخذ أذن من أحد سوى رئيس النظام صدام حسين . (٨)

وقد أصدر صدام حسين أمراً اعتبر فيه قرارات علي حسن المجيد إلزامية لكافة مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والمدنية

والزامها بتنفيذها بما في ذلك المسائل الداخلة في نطاق صلاحيات ما يسمى بمجلس الأمن القومي ولجنة شؤون الشمال.
كما أصدر صدام حسين قراراً آخر في ٢٠ نيسان ١٩٨٧ منح بموجبه ابن عمه علي المجيد صلاحيات إضافية لوضع ميزانية خاصة بشؤون الشمال .(٩)
اتخذ صدام حسين لحملته أسم [الأنفال] المأخوذة من اسم أحدى سور القرآن المسماة بنفس الاسم وهي تعني [غنائم الغزو] ، تلك الكلمة التي ارتبطت بأسوأ المشاعر لدى أبناء الشعب الكردي لما أقترفه النظام العراقي وقواته العسكرية خلال تلك الحملة السيئة الصيت من الجرائم البشعة بحقهم ، والتي تم تصنيفها كجرائم جماعية ضد الإنسانية .
قام بتنفيذ تلك الحملة قوات الفيلقين الأول والخامس في كركوك وأربيل ، مع قوات منتخبة من الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والمغاوير، هذا بالإضافة إلى قوات الجيش الشعبي ، وأفواج ما يسمى بالدفاع الوطني التي شكلها النظام لمحاربة أبناء جلدتهم.
وقد استخدمت القوات العراقية مختلف أنواع الأسلحة التي حصلت عليها خلال الحرب العراقية الإيرانية ضمت الدبابات والمدفعية الثقيلة والطائرات الحربية والطائرات السمتية ، والأسلحة الكيماوية الفتاكة .
وابتدأ تنفيذ الحملة فجر الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٨٨ على مختلف مناطق كردستان التي تعرضت إلى قصف مدفعي

وجوي مكثف باستخدام الأسلحة الكيماوية إلى جانب الأسلحة التقليدية الأخرى

وقد تضمنت الحملة ستة مراحل وكما يلي :(١٠)

١ ـ المرحلة الأولى بالهجوم على منطقة [سركلو] و[بركلو] التي كان تتواجد فيها قوات الإتحاد الوطني الكردستاني التي أبدت قوات البيشمركة بسالة شديدة واستغرقت هذه المرحلة ثلاثة أسابيع تخللتها معارك طاحنة .

٢ ـ المرحلة الثانية للحملة بدأت عندما هاجمت قوات النظام العراقي منطقة [قرةداغ] في ٢٢ آذار واستمرت حتى ٣٠ منه

٣ ـ المرحلة الثالثة بدأت في السابع من نيسان في الهجوم على منطقة [كرميان] في محافظة كركوك والتي استمرت حتى العشرين من نفس الشهر ، وكانت المعارك التي جرت في تلك المنطقة من أشد المعارك وأقساها وشملت مناطق واسعة من تلك المنطقة .وقد خلفت دماراً واسعاً في الريف الكردي واستهدفت الإبادة الجماعية للسكان لإخلائها من التواجد الكردي فكانت تمثل جزءاً من عملية التطهير العرقي التي مارسها النظام في محافظة كركوك مستهدفاً تنفيذ عملية زرع العشائر العربية في المنطقة لتغيير الطبيعة الديمغرافية فيها استكمالاً للخطة التي بدأ بتنفيذها النظام منذ عودته إلى الحكم في ١٧ تموز ١٩٦٨، ويقدر مجموع ما تم أخذهم من أبناء الشعب الكردي في تلك المنطقة بما يقارب ١٥٠ ألفاً حيث جرت تصفيتهم فيما بعد

وضمتهم **القبور** الجماعية التي تم اكتشافها بعد سقوط النظام في السابع من نيسان ٢٠٠٣ .

٤ ـ المرحلة الرابعة من حملة الأنفال فقد ابتدأت في السابع من أيار وشملت حوض الزاب الصغير حيث ركزت قوات النظام جهدها لعمليات التطهير العرقي وتدمير القرى والمزارع والمساكن والمدارس وحتى دور العبادة الإسلامية والمسيحية .

٥ ـ المرحلتين الرابعة والخامسة وقد بدأت في الخامس عشر من أيار وشملتا المناطق الجبلية في محافظة أربيل واستمرت حتى السابع من تموز ، حيث جوبهت قوات النظام بمقاومة شديدة من قبل قوات البيشمركة وقوات الأنصار الشيوعيين .

٦ ـ المرحلة السادسة وهي آخر مراحل المجزرة التي اقترفها النظام الصدامي فكانت في الخامس والعشرين من آب ١٩٨٨ وقد شملت منطقة[بهدنان] في شمال كردستان وقد استمرت حتى السادس من أيلول ، حيث أعلن النظام العراقي انتهاء الحملة .

كانت خطة النظام العراقي في تلك الحملة الفاشية يجري التمهيد لها بالقصف المدفعي والجوي ، واستخدام الأسلحة الكيماوية والغازات السامة ، ومن ثم تبدأ القوت الصدامية بتطويق المنطقة من جميع الجهات ، وسد كافة الطرق والممرات لمنع تراجع وإفلات قوات البيشمركة وقوات الأنصار الشيوعيين خارج

المنطقة ومن ثم يبدأ الهجوم البري الذي أدى إلى مقتل الآلاف من قوات البيشمركة والمواطنين المسالمين على حد سواء ، وجرى إلقاء القبض على من بقي منهم على قيد الحياة والذين جرى عزل ما يتجاوز مجموعه ١٨٠ ألفاً والذين جرى تصفيتهم ودفنهم في القبور الجماعية التي اكتشفت بعد سقوط النظام ،أما من تبقى فقسم رفض الخضوع واستطاع اللجوء إلى المناطق التي كانت لا تزال تحت سيطرة قوات البيشمركة والأنصار ، والقسم الآخر جرى تجميعهم في مناطق حددها النظام لسكناهم وسماها بالقرى العصرية لكي يكونوا تحت رقابة ورحمة القوى الأمنية . و قامت قوات النظام الصدامي بنهب ممتلكات المواطنين الكورد ومواشيهم ، وإحراق مزارعهم وهدم قراهم وتسويتها بالأرض من قبل فرق الهندسة العسكرية وقد بلغ عدد القرى التي جرى هدمها ما يقارب ٢٠٠٠ قرية .

وبدأ علي حسن المجيد يعد العدة لمهاجمة المناطق التي بقيت خاضعة لقوات البيشمركة والأنصار ، حيث أصدر أوامره بقصف تلك المناطق بالمدفعية والطائرات ، واستخدام الغازات السامة كغاز السارين وغاز الخردل مستهدفاً قتل أكبر عدد يمكن من السكان ،وقد نشرت منظمةHuman Rights تسجيلاً صوتياً لعلي حسن المجيد عام ١٩٨٨ توعد فيه باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي قائلاً : {سوف أقتلهم جميعاً بالأسلحة الكيماوية ، من عساه يعترض ؟المجتمع الدولي ؟ فليذهبوا إلى الجحيم ،المجتمع الدولي ومن ينصت إليه لن

أهاجمهم بالمواد الكيماوية يوماً واحداً فحسب ، بل سأواصل الهجوم عليهم بالمواد الكيماوية لمدة ١٥ يوما! } .(١١)
كما أصدر أمراً لقواته **بقتل** كل من يتم القبض عليه من البالغين ما بين ١٥ و٧٠ عاماً بعد التحقيق معهم للحصول على المعلومات عن تحركات البيشمركة وقوات الأنصار .

خامساً:الهجوم على حلبجة بالغازات السامة:

في الفترة الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية اتصل علي حسن المجيد الملقب [علي كيماوي] أمين سر تنظيم الشمال بصدام حسين يبلغه بأن مدينة حلبجة قد سقطت بأيدي القوات الإيرانية وطالباً منه الموافقة على قصف المدينة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، وقد أوعز له صدام بقصف المدينة بمن فيها من المدنيين بهذه الأسلحة.
وقد أكد رئيس أركان الجيش العراقي آنذاك [نزار الخزرجي] في لقاء مع قناة MBC الفضائية هذه المعلومات التي تدين الدكتاتور صدام حسين بهذه الجريمة البشعة التي ذهب ضحيتها أكثر من ٥٠٠٠ مواطن كوردي ، هذا بالإضافة إلى المعانات للذين بقوا على قيد الحياة من المدنيين حيث أصيبوا بشتى أنواع المضاعفات والتشويهات والأمراض جراء الضربة الكيماوية المجرمة . (١٢)
إن الشهادة التي قدمها الخزرجي تؤكد كذب مزاعم صدام في عدم معرفته بالضربة الكيمياوية للمدنيين العزل من الكورد في حلبجة الشهيدة ، كما أن المتهم علي الكيماوي مازال حياً في

المعتقل وعليه التقدم للشهادة في هذا المجال ، وبامكان المحكمة استجواب قادة الفيالق والفرق والمسؤولين الحزبيين ، والعودة لسجلات قيادة القوة الجوية وتقارير الحركات العسكرية الخاصة بالقوة الجوية العراقية ،بالإضافة إلى تقارير الاستخبارات العسكرية ، وتقارير القاعدة الجوية التي اطلقت منها الطائرات ، والأوامر التي صدرت لها بضرب المدينة ، و جميعها تؤكد على مسؤولية النظام العراقي لهذه الضربة البشعة التي استهدفت المدنيين العزل من الأطفال والنساء والشيوخ .

إن مجزرة حلبجة تتجسد فيها بشاعة الجريمة وانحطاط عقلية للدكتاتور وطبيعته الوحشية وليس أدل على ذلك ما صرح به أمام عدسات التلفزيون ، وعرضها تلفزيون العربية مؤخراً بالصورة والصوت حيث يقول :(١٣)

{أنني على استعداد لقتل عشرات الألوف من المواطنين من دون أن تهتز شعرة واحدة في جسمه!!! }. فأي وحش هذا ؟؟

إن حلبجة الشهيد تستصرخ صباح مساء ضمير العالم أجمع مطالبة بإنزال العقاب الصارم بحق من أمر بارتكاب هذه الجريمة ،ومن نفذها ، وستبقى هذه الجريمة شاهداً على قسوة الطاغية وزبانيته، واستخفافهم بحياة المواطنين الأبرياء .

ولن يستطيع الزمن أن يزيل من الذاكرة هذه الصورة البشعة مهما تقادم الزمن ، وستبقى بذاكرة وضمائر كل الشرفاء المؤمنين بالقيم الإنسانية ، وستتناقلها الأجيال جيلاً بعد جيل .

وها هي جلبجة اليوم وبسواعد أبنائها الشجعان تنهض من جديد ترفع ركام الجريمة لتعود من جديد زاهية وشامخة تكسوها شقائق النعمان ، وستبقى تتحدى لطغيان وتبشر بعراق جديد ، عراق الفيدرالية والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي نص عليها الإعلان العالمي .

ورغم بشاعة هذه الجرائم التي أقترفها النظام الصدامي باستخدامه السلاح الكيماوي ، ضد القوات الإيرانية ، وضد

الشعب الكردي ، فإن تلك الجرائم لم تحرك مجلس الأمن ،ولا حكومات الدول الغربية التي تتشدق بحقوق الإنسان ،وشجع موقفهم حاكم بغداد على الإيغال بجرائمه ضد الإنسانية ، فقد كان آنذاك يحارب إيران بالنيابة عن الولايات المتحدة .

وبإلحاح من حكومة إيران وشكواها بأن العراق قد استخدم السلاح الكيماوي المحرم دولياً ،اضطرت الأمم المتحدة إلى إرسال بعثة خبراء إلى طهران في ٢٦ شباط ١٩٨٦ للتحقيق في الشكوى وقد مكثت البعثة مدة أسبوع في طهران ،ثم رفعت تقريرها الذي أكد على أن العراق قد استخدم الغاز السام في الحرب ،واضطر مجلس الأمن إلى أن يصدر قراراً يدين العراق لأول مرة !!!. (١٤)

لكن ذلك القرار كان قد صيغ بشكل مائع ولم يؤدِ إلى إيقاف تلك الجرائم ،بل استمر النظام العراقي في استخدامها حتى نهاية الحرب .

غير أن الغرب صحا فجأة ، بعد عام ١٩٨٩ ،بعد أن انتهت الحرب مع إيران ، وبدأ يتحدث عن تسلح النظام العراقي بأسلحة الدمار الشامل ،الكيماوية والبيولوجية والجرثومية والنووية ، فلقد تغيرت الحال بعد الحرب ،وخرج العراق منها ولديه ترسانة ضخمة من الأسلحة تجعله خطراً داهماً على مصالحهم في الخليج ، ووجد الغرب أن الوقت قد حان لنزع هذه الترسانة الخطيرة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والجرثومية ،والصواريخ البعيدة المدى والقادرة على حمل تلك الأسلحة إلى

مسافات شاسعة ،وكان لابد وان يجد الغرب الوسيلة ،والمبرر لذلك ،كما سنرى فيما بعد .

******

****

****

توثيق الفصل الثامن

(١)إذاعة وتلفزيون بغداد في ١٧ تموز ١٠٧٩ .

(٢) راجع كتابنا صفحات من تاريخ العراق الحديث ـ الكتاب الثاني ـ الانقلاب ضد البكر.

(٣)حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل ـ ص ١٣٠ .

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق ـ ص ١٣٦ .

(٦) راجع كتابنا صفحات من تاريخ العراق ـ الكتاب الثاني ـ الحرب العراقية الإيرانية .

(٧) حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل ـ ص ١٥١ .

(٨) كردستان ودوامة الحرب ـ محمد إحسان ـ ص ٧٨ .

(٩) الأنفال تجسيد للفكر الشمولي والعنف والقسوة ـ بحث للدكتور جبار قادر .

(١٠) نفس المصدر .

(١١) منظمة هيومن رايت نشرت التسجيل الصوتي لعلي حسن المجيد عام ١٩٨٨ .

(١٢) حديث الفريق نزار الخزرجي لقناة إم بي سي .

(١٣) حديث صدام أمام مجموعة من الحزبيين والضباط وعرضته قناة العربية مؤخراً بالصورة والصوت .

الفصل التاسع

صدام يغزو الكويت ونشوب حرب الخليج واندحار قواته

أولاً : الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب .

ثانياً: صدام يغزو الكويت .

ثالثا : موقف النظام العراقي بعد احتلال الكويت .

رابعاً: اندلاع حرب الخليج الثانية واندحار قوات صدام .

أولاً:الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب:

خرج العراق من حربه مع إيران ، بوضع اقتصادي لا يحسد عليه ، فقد أستنفذ النظام الصدامي كل احتياطيات البلاد من العملة النادرة ، والذهب ، البالغة [٣٦ مليار دولار] ، وكل موارده النفطية خلال سنوات الحرب ، والتي تقدر ب [٢٠ مليار دولار سنوياً]، وفوق كل ذلك خرج العراق بديون كبيرة جداً ، للكويت ، والسعودية ، وفرنسا ، والاتحاد السوفيتي السابق ، والبرازيل ، وغيرها من الدول الأخرى ، وقد جاوزت الديون [٩٠ ملياراً من الدولارات] ، وصار العراق ملزماً بدفع فوائد

باهظة لقسم من ديونه بلغت حدود ٣٠ % ، مما جعل تلك الفوائد تتجاوز ٧ مليارات دولار سنوياً . (١)
هذا بالإضافة إلى ما تطالب به إيران من تعويضات الحرب ، بعد أن أقرت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة بأن العراق هو المعتدي في تلك الحرب ، وتطالب إيران مبلغ [١٦٠ مليار دولار] كتعويضات حرب .
لقد أثقلت الديون كاهل الاقتصاد العراقي ، وتوقفت معظم مشاريع التنمية ، هذا بالإضافة إلى ما يتطلبه تعمير ما خربته الحرب من أموال وجهود ، فقد جاء في تقرير أمريكي عن وضع العراق الاقتصادي ما يلي :
{إن الوضع الاقتصادي في العراق لا يبشر بخير ، دخله وصل إلى ٢٥ مليار دولار ، في عام١٩٨٨ ولكن صورة الاقتصاد العراقي خلال السبعينيات قد تلاشت ، وحل محلها وضع اقتصادي مظلم ، وخراب واسع في أنحاء البلاد ، وفي ظل الحكومة الحاضرة ، وسياستها الاقتصادية ، فإن الاقتصاد يتحول من سيئ إلى أسوأ ، وإن ذلك يمهد لسياسة عراقية متهورة ،في محاولة للخروج من المأزق الاقتصادي الذي يمر به} . (٢)
لقد أصبح العراق بعد حربه مع إيران يملك القوة ، ولكنه في الوقت نفسه يعاني من اقتصاد متدهور ، وديون تثقل كاهله ، وجواره بلدان عربية ضعيفة عسكرياً ولكنها غنية جداً ، تغري ثرواتها أصحاب القوة ، وخاصة بالنسبة إلى بلد مثل العراق ،

الذي يحكمه نظام دكتاتوري يقوده رجل كصدام حسين ، هذا الرجل الذي أصابه غرور لا حدّ له ، بعد أن أنتصر في حربه ضد إيران وأصبح لديه جيش جرار ، وترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل ، والأسلحة التقليدية ، ومصانع حربية متطورة ، ولكنه يفتقد إلى المال لسداد ديونه ، وتعمير ما خربته الحرب ، هذا بالإضافة إلى ما يتطلبه لإدامة جيشه ، ومواصلة تسلحه ، ناهيك عن مشاريع التنمية التي تحتاجها البلاد ، والتي توقفت خلال سنوات الحرب .

ولاشك أن هذه الظروف الاقتصادية الصعبة ، التي خلقها النظام العراقي نتيجة تهوره ، واندفاعه لتنفيذ المخططات الإمبريالية ، بشنه الحرب ضد إيران والتي ظنها نزهة قد تدوم بضعة أسابيع ، أو بضعة اشهر على أبعد الاحتمالات، وأراد لها مخططوها أن تدوم سنوات طوال ، وبقوا يغذونها باستمرار ، تارة يقدمون المساعدات للعراق ، وتارة أخرى لإيران .

وقد أكد هذه الحقيقية وزير الخارجية الأمريكية [هنري كيسنجر] في مذكراته حيث تحدث عن تلك الحرب قائلاً : { أنها الحرب التي أردناها أن تستمر أطول مدة ممكنة ، ولا يخرج منها أحداً منتصراً } . (٣)

وهكذا كان على الولايات المتحدة أن تساعد الطرفين كي يستمر لهيب الحرب بينهما .

ولابد أن أشير هنا إلى أن العراق ، الذي خاض ثمان سنوات من الحرب ،لم يجابه خلالها نقصاً في السلع الغذائية ، وغيرها من

السلع الأخرى ، فقد كانت الأسواق تُملأ كل يوم ، بكل ما يحتاجه البلد ، حيث أغرقت الولايات المتحدة وحلفائها الأسواق بالمواد الغذائية ، والألبسة ، والأجهزة المنزلية كافة ، فقد كان على مشعلي الحرب أن يخففوا ما استطاعوا من التذمر الشعبي من تلك الحرب المجرمة ، التي حصدت أرواح نصف مليون من خيرة شباب العراق ، ورملت عشرات الألوف من النساء ، ويتّمت مئات الألوف من الأطفال ، ومزقت قلوب الآباء والأمهات .

وبسبب تلك الظروف الاقتصادية الصعبة التي سببتها الحرب للعراق بات على صدام أن يفكر في تحقيق موارد جديدة للعراق تعوضه عن خسائر الحرب ، وتفتق ذهنه البليد عن مشروع غزو الكويت وضمه إلى العراق حيث يحقق هدفين كبريين، تمثل الهدف الأول بالاستحواذ على موارد نفط الكويت ، وتمثل الهدف الثاني في الحصول على منفذ واسع على الخليج يمكنه من تصدير نفطه بيسر وسهولة بالإضافة إلى توسيع المنافذ التجارية للعراق .

وهكذا دخل النظام العراقي في نزاع مع الحكومة الكويتية متهماً إياها بالعمل على تخفيض أسعار النفط من خلال زيادة الإنتاج مما سبب إضراراً شديداً بالاقتصاد العراقي المنهك أصلاً ، كما طالب الحكومة الكويتية بالتنازل عن ديونها البالغة ١٠ مليارات دولار ، وقد رفضت الكويت اتهامات العراق ورفضت التنازل عن ديونها ، وطالبت العراق بتخطيط الحدود بين البلدين .

و بدأت العلاقات بين العراق والكويت تأخذ مجرى خطير ، فالكويت أصرت على مواقفها ، والعراق يمارس الضغوط عليها ويصعد من تهديداته .

حاولت كل من السعودية والأردن التوسط بين الطرفين ، لكن المحاولة لم تثمر ، بل على العكس ظهرت أشياء جديدة أخرى على سطح الأحداث ، فقد أخذ صدام حسين يتحدث عن حمايته لأمن الخليج بحربه مع إيران طيلة ٨ سنوات !! ، ودفع العراق ثمناً غالياً من دماء مئات الألوف من أبنائه ، وردت الكويت على دعاوى العراق ، بأنها قد ساعدت العراق حيث قدمت له بعد أسابيع من بداية الحرب قرضاً بمبلغ ٥ بلايين دولار ، وأنها كانت تصدر لحساب العراق ١٢٥ ألف برميل من النفط يومياً للإيفاء بالتزامات العراق المالية المتعاقد عليها مع الدول الأخرى لغرض التسلح .

أما صدام حسين فقد رد على حكام الكويت قائلاً : (٤)

[إن الأموال هي أرخص تكاليف الحرب ، وإن القرض هو دين علينا أن نرده ، وأن العراق خسر مئات البلابين ، ومئات الألوف من أرواح أبنائه دفاعاً عن الخليج] !!.

وردت حكومة الكويت بأنها هي أيضاً تعرضت لنيران الحرب ، حيث جرى قصف منشآتها النفطية وناقلاتها ،واضطرت لشراء الحماية من الدول الكبرى لناقلاتها .وجاء الرد العراقي متهماً الكويت بأنها لم توافق على إعطائه تسهيلات في جزيرتي[بوربا

، وبوبيان] وأن الكويت لو فعلت ذلك لاستطاع العراق تحرير الفاو منذ زمن طويل .

وردت حكومة الكويت بأنها لو أعطت تلك التسهيلات للعراق ، لتمسك بها ، ورفض الخروج منها ، ولم يكد صدام حسين يسمع الجواب حتى بادر إلى القول أن الجزيرتين عراقيتان ، وسارع حكام الكويت إلى الرد بأن النظام العراقي بدأ يكشف عن أطماعه في الكويت .

وهكذا تصاعدت لهجة حكام البلدين إلى درجة تنذر بعواقب وخيمة ، فقد اتهم العراق حكام الكويت باستغلال انشغال العراق في الحرب ، للزحف داخل الأراضي العراقية ، وتغير الحدود ، وسرقة نفط حقل الرميلة الجنوبي ، وأن الكويت باعت نفطاً من هذا الحقل ما مقداره[٢٠٠٠ مليون دولار] .

وردت حكومة الكويت بأن العراق يرفض تثبيت الحدود بين البلدين ، وأن له أطماع في الكويت ، وأن ادعاء حكام العراق عن زحف مزعوم للحدود الكويتية تجاه العراق ، وسرقة نفط حقل الرميلة الجنوبي لا أساس له من الصحة . (٥)

وفي واقع الحال كان العراق يتهرب دائماً من مسألة تثبيت الحدود بين البلدين ، بشتى الوسائل والأعذار ، مدعياً بأن العراق منشغل في حربه مع إيران ، وأن الوقت غير مناسب للبحث في هذا الموضوع .

وهكذا أخذت الأزمة بين العراق تتعمق ، والمخاطر تتصاعد ، ولاسيما وأن صدام يتميز بالتهور، ويعشق الحروب ، وقد

ظهرت أطماعه في الكويت بادية للعيان ورصدت المخابرات الأمريكية تحركات عسكرية عراقية بالقرب من حدود الكويت .
أما الولايات المتحدة فقد كانت تنتظر بفارغ الصبر أن يقدم صدام حسين على مغامرته ، وأوعزت لسفيرتها السيدة[كلاسبي] لمقابلة صدام ،وكان الهدف من المقابلة إبلاغه بأن الولايات المتحدة لا تنوي التدخل في الخلافات العربية ، وأن على الحكام العرب أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم ، وأرادت الولايات المتحدة بذلك ، أن توصل الإشارة لصدام بأنه حر اليدين في التعامل مع الكويت .
طلبت السفيرة الأمريكية [كلاسبي]المقابلة ، وتمت الموافقة عليها في اليوم التالي ، ٢٥ تموز ٩٩٠، وكان لدى صدام حسين شيئاً يريد أن يقوله للرئيس الأمريكي [جورج بوش] ، قبل إقدامه على غزو الكويت .
لقد أراد أن يبلغ الرئيس بوش ، أن العراق لا ينوي التعرض للمصالح الأمريكية في الخليج ، وبصورة خاصة ، مصالحها النفطية ، لكي يضمن حيادها !!! .
وتمت المقابلة في ٢٥ تموز ، وبدأ صدام حسين الحديث مع السفيرة ، مستعرضاً تطور العلاقات بين العراق ، والولايات المتحدة ، منذُ أن قطعها العراق إثر حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧ ، وحتى إعادتها عام ١٩٨٠، قبل قيامه بالعدوان على إيران بحوالي الشهرين، وكان صدام حسين خلال حديثه الذي أستغرق ٤٥ دقيقة يعمل جاهداً لتوضيح موقف العراق من

الولايات المتحدة ، وضرورة تفهم بعضهم للبعض الأخر ، وداعياً إلى إقامة علاقات جديدة من التعاون ، والثقة المتبادلة والمصالح المشتركة .

كما تحدث صدام حسين عن حربه ضد إيران ، مذكراً الولايات المتحدة أن النظام العراقي هو الذي وقف بوجه المطامع الإيرانية ، ولولا العراق لما استطاعت الولايات المتحدة إيقاف اندفاع حكام إيران نحو دول الخليج !! ، فالولايات المتحدة لا تستطيع تقديم عشرة آلاف قتيل ، في معركة واحدة !! ، لكن العراق قدم أضعاف مضاعفة لهذا الرقم لحماية المصالح الأمريكية في الخليج .(٦)

كان لسان حال صدام حسين يقول للسفيرة ، ألم نحارب ٨ سنوات نيابة عنكم ، وخدمة لمصالحكم ؟مضحين بأرواح نصف مليون مواطن عراقي ، ذلك أن قيمة الإنسان لدى هذا الدكتاتور المتوحش ، لا تساوي شيئاً .

وبعد استعراض العلاقة الأمريكية العراقية ، أنتقل صدام حسين في حديثه مع السفيرة إلى الوضع الاقتصادي في العراق ، بعد حربه مع إيران قائلاً :

[إن العراق يواجه اليوم حرباً اقتصادية ، وأن الكويت والإمارات هما أدوات هذه الحرب ، فالدولتان تجاوزتا حصص الإنتاج ، وأغرقتا الأسواق العالمية بالنفط ، بحيث سبب ذلك في تدهور أسعاره ، وبالتالي خسر العراق ما يزيد على [٧ بليون دولار سنوياً] ، في وقت هو أحوج ما يكون لها لإعادة إعمار ما

خربته الحرب ، والنهوض بمشاريع التنمية ، التي توقفت خلال الحرب ، وأخيراً الديون التي تراكمت على العراق ، أوجبت أن عليه أن يدفع فوائد لتلك الديون بما يتجاوز ٧ مليارات دولار سنوياً ، وإن العراق لا يمكن أن يرضى بهذا الوضع ، إنهم يهدفون إلى إذلال شعب العراق . (٧)

لقد تناسى صدام أنه قد أذل شعب العراق ،منذ جاء إلى الحكم بانقلاب عسكري ، وجعل من نفسه دكتاتوراً ليس له مثيل في عالم اليوم ،وأشعل الحروب ، وسبب المآسي والويلات لشعبه .

وانتقل صدام إلى مسألة الحدود ، موضحاً للسفيرة ، أن الكويت استغلت انشغال العراق في حربه مع إيران ، وزحّفت حدودها نحو العراق ، وقامت باستغلال حقل الرميلة الجنوبي ، وسرقت من النفط ما قيمته[٢٤٠٠ مليون دولار]، وأردف صدام قائلاً :

[إن حقوقنا سوف نأخذها حتماً ، سواء غداً ، أو بعد شهر ، أو بعد عدة أشهر ، فنحن لن نتنازل عن أي من حقوقنا].

وأنتقل صدام بعد ذلك إلى محاولة تطمين الولايات المتحدة على مصالحها النفطية في الخليج قائلاً :

[نحن نفهم تماماً حرص الولايات المتحدة على استمرار تدفق النفط ، وحرصها على علاقات الصداقة في المنطقة ، وأن تتسع مساحة المصالح المشتركة في المجالات المختلفة ، ولكننا لا نفهم محاولات تشجيع البعض لكي يلحق الضرر بنا] . (٨)

وأخيراً أختتم صدام حديثه بتوجيه التحية إلى الرئيس بوش ، راجياً السفيرة أن ُتطّلع الرئيس على نص حديثه معها شخصياً .

وبعد أن انتهي صدام من حديثه ، جاء دور السفيرة كلاسبي ،التي شكرت بادئ الأمر صدام على حديثه معها ، وأعربت عن حرص الولايات المتحدة على صداقتها مع العراق ، وتطوير العلاقات معه في مختلف المجالات ، ثم أضافت قائلة :

[سيدي الرئيس أود أن أعلق على نقطتين أساسيتين وردت في حديثكم ، النقطة (الأولى حول موضوع الحرب الاقتصادية التي ذكرتموها ، وأود هنا أن أقول باسم حكومتي ، أن الرئيس بوش ، لا يرمي إلى الحرب الاقتصادية ضد العراق ، وإنما يود أن تكون هناك علاقات أفضل بين البلدين ، ولكن الولايات المتحدة لا تريد أسعاراً عالية للنفط ، وتود أن يكون هناك استقراراً لسوق النفط ، فإن أي اضطراب لسوق النفط ، وللأسعار ، يؤثران تأثيراً بالغاً ، ليس على اقتصادنا فحسب ، بل اقتصاد جميع الدول الأخرى] .

و رد صدام حسين قائلاً :

[أن سعر ٢٥ دولار للبرميل ليس غالياً].

ثم انتقلت السفيرة إلى النقطة الثانية ، والتي هي بيت القصيد في تلك المقابلة ، فقد تحدثت عن الخلافات العربية قائلة :

[إن التوجيهات الموجهة إلينا، هي إننا لا ينبغي أن نبدي رأياً حول القضية، فلا علاقة للولايات المتحدة بها ، ونحن نتمنى حل المشاكل بينكم بأي طريقة مناسبة ، فنحن لا ننوي التدخل في هذه المشاكل] . (٩)

لقد أرادت السفيرة أن تقول لصدام حسين ، أنه حر في تصرفاته إزاء الأزمة مع الكويت ، وفهم صدام أن الضوء الأخضر قد أشعل أمامه ليقوم بمغامرته ، التي كانت الولايات المتحدة تنتظرها بفارغ الصبر .

وفي الوقت نفسه ضغطت الولايات المتحدة على حكومة الكويت لكي لا تقدم أي تنازل للعراق مهما كان ، خلال محادثات مؤتمر جدة المنوي عقده.

أما صدام فقد اعتقد أن كلام السفيرة كلاسبي هو كارت أخضر لغزو الكويت ،وهكذا وقع في الفخ الذي نصبته له الولايات المتحدة لتوجيه الضربة القاضية لقواته وأسلحة الدمار الشامل التي زودوه بها خلال الحرب مع إيران .

ثانياً: صدام يغزو الكويت :

في الساعات الأولى من فجر الثاني من آب ١٩٩٠ ، بدأت جحافل القوات العراقية بالتحرك نحو مدينة الكويت ، فيما حلقت الطائرات العراقية فوق المدينة ، وأنزلت القوات المظلية في مطارها ، واحتلته ،و بدأت الانفجارات يُسمع دويها في مختلف أنحاء المدينة ، وركزت الطائرات العراقية هجماتها على المراكز الحساسة فيها ، ولم تمضِ سوى ساعات قليلة حتى استطاعت القوات العراقية من الوصول إلى العاصمة ، وإحكام سيطرتها عليها ، دون مقاومة تذكر من الجيش الكويتي إلا أن

العائلة الحاكمة كانت قد غادرت الكويت إلى منطقة الخرجي السعودية ، قبل وصول القوات العراقية إليها ، تطبيقاً لخطة الطوارئ التي وضعتها المخابرات المركزية الأمريكية .

وسارع أمير الكويت إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية لطرد القوات العراقية من الكويت ، وإعادة الشرعية للبلاد .

أما النظام العراقي فقد سارع في صباح ذلك اليوم إلى الإعلان عن وقوع انقلاب عسكري في الكويت !! من قبل عدد من الضباط الشبان ، على عائلة الصباح الحاكمة ، وأعلن العراق عن طريق الإذاعة والتلفزيون أن قادة الانقلاب قد طلبوا المساعدة من العراق لمنع أي تدخل أجنبي ، وقد تم تلبية الطلب ، وإرسال قوات عراقية إلى الكويت ، وأن هذه القوات سوف تبقى أسبوعاً أو بضعة أسابيع ،ريثما يستقر الوضع ، ثم تنسحب من الكويت .

كما أعلنت حكومة العراق عن غلق الأجواء العراقي أمام الطيران المدني ، وإغلاق الحدود ، ومنع السفر إلى خارج العراق ، تحسباً لكل طارئ .

وفي حقيقة الأمر كان ادعاء حكام العراق ، على درجة كبيرة من السخف والغباء ، فالقوات العراقية كانت قد جرى حشدها على الحدود منذُ مدة ، وكانت تهديدات النظام العراقي تتوالى كل يوم ، وإن كل ما قيل عن وقوع انقلاب هو محض هراء ، ولا وجود لمثل أولئك الضباط الانقلابيين، ولم تنطلِ تلك الأكاذيب

على أحد ، لا في العراق ، ولا الكويت ، ولا في أي مكان من العالم .
لم يصدر أي رد فعل من جانب السعودية ، ودول الخليج ، في الأيام الأولى من الغزو ، فقد أصابهم الذهول ، وتملكهم الخوف من أن يقدم صدام حسين على مواصلة غزوه لمنطقة الخليج بأسرها ، وكانت أنظارهم في تلك الساعات العصيبة متجهة صوب الولايات المتحدة ، منتظرين بتلهف وقلق رد الفعل الأمريكي على الغزو .
حاول الملك فهد الاتصال بصدام حسين ، عن طريق الهاتف ، إلا انه أُبلغ من قبل مستشاره [احمد حسين] بان صدام غير موجود ، وانه سوف يبلغه بان الملك فهد قد طلبه على الهاتف .

ثالثاً:موقف النظام العراقي بعد احتلال الكويت:

لم يقدر النظام العراقي الأمور تقديراً صائباً ،وأوقع نفسه بأخطاء جسيمة ، وجره تعنته إلى نقطة اللا عودة . لقد استهان صدام حسين بالتطورات التي حدثت على المستوى العالمي ، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، وبداية تفكك الاتحاد السوفيتي ، وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم ، دون منازع .
لقد أخذ صدام الغرور من تعداد جيشه ، وأسلحته التقليدية منها ، وأسلحة الدمار الشامل ، الكيماوية والبيولوجية والجرثومية ،

وصـواريخه بعيـدة المـدى إضـافة إلـى سـعيه الحثيـث لامـتلاك القنبلة النووية .

لقد ظن صدام نفسه قادر على منازلة الولايات المتحدة وحلفائها الغـربيين ، الـذين لهـم مصـالح كبـرى فـي الخلـيج تجعلهـم علـى استعداد لعمل كل شيء من أجل الحفاظ عليها ، حتى لو أدت إلـى حـرب ذريـة ، ووصـل الأمـر بصـدام أن يقـف أمـام عدسـات التلفزيـون ، يسـتهزئ بقـوة الولايـات المتحـدة ، وتكنلوجيتهـا العسكرية قائلاً : [إن طائرة الشبح التي يهددوننا بها لا تخيفنا ، وإن بامكـان راعـي الغـنم أن يسـقطها ببندقيـة البرنـو!] أضـاف صدام قـائلاً : [إننـي واثـق كل الثقـة بأننـا سننتصـر إذا مـا قامـت الحرب ، وإننا سوف نهزم الجيوش الأمريكية وجيوش حلفائها ونعيد جنودهم إلى بلادهم بالأكفان] . (١٠)

بهذه العقلية كان يفكر صدام حسين ، وقد جعل من نفسه القائد الضرورة الذي لم تنجب الأمة العربية قائداً مثله من قبل .

لقد بلغ به الغرور حداً جعله يفاجئ حتى اقرب أصدقاء العراق ، في غزوه الكويت ، فقد كان من المفروض أن يجري مشاورات مع الاتحـاد السوفيتي ، الذي تربطـه بـه معاهدة صداقة وتعـاون إسـتراتيجي حـول خططـه لغـزو الكويـت ، ويقـف علـى حقيقـة موقفه من مغامرته تلك ، فلا ُيعقل أن ُيقدم بلد صـغير كـالعراق على تحدي الغرب ، دون أن يكون لـه سند كالاتحـاد السوفيتي ، وهكذا فوجئ صدام بـأن الاتحـاد السوفيتي يقف ضد مغامرتـه ،

ولا يؤيده فيها ، بل يطالبه بالانسحاب الفوري من الكويت ، ويؤيد كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ضد العراق .
وبدلاً من أن يعيد صدام حساباته ، ويتدارك الأمور قبل فوات الأوان ، فإننا نجده يصعّد الأزمة أكثر فأكثر ، فقد أعلن عن مطالب جديدة ، بربط مسألة احتلال الكويت بمشاكل الشرق الوسط ، طالباً انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، وانسحاب الجيش السوري من لبنان ، وذهب إلى أبعد من ذلك فطالب بتوزيع الثروة النفطية على الدول العربية الفقيرة ، وكانت تلك كلمة حق أراد بها باطل ، فلو كان صدام يهتم بمصالح الشعوب العربية إلى هذا الحد ، فقد كان الأولى به أن يهتم بمصالح شعبه أولاً وقبل كل شيء ، لكنه بدلاً من أن ينهض بمستوى معيشة شعبه ،زجه في حرب دموية لا مبرر لها، ولا مصلحة له فيها مع الجارة إيران ، دامت ٨ سنوات ، وأغرق العراق وشعبه بالدماء ، وجاءت الحرب على الأخضر واليابس ، كما يقول المثل ، وخرج العراق منها وهو مثقل بالديون ، وقد فقد كل مدخراته ، وأصيب اقتصاده بالانهيار التام وبدلاً من أن يحاول صدام إصلاح أوضاع العراق الاقتصادية، عن طريق نبذ الحروب ، وسياسة التسلح ، وتبديد ثروات البلاد ، فإنه لجأ إلى غزو الكويت ، وأوقع العراق بمأزق جديد ، يفوق بمئات المرات ، المأزق الإيراني ، ولم يحسب أي حساب لما يمكن أن تؤدي مغامرته هذه بالعراق من مآسي وويلات .

لقد كان التساؤل على أفواه الجميع : كيف جرأ صدام حسين على تحدي الولايات المتحدة ؟ وهل كان هناك أدنى شك بان صدام يقود العراق إلى معركة خاسرة ؟

لقد كان الناس في تلك الأيام يتساءلون عن سر موقف صدام ، وكان في تقديرهم أمران ، فأما أن يكون قد أصاب صدام مَسّ من الجنون ، جعله يقنع نفسه بقدرته على دحر الجيوش الغربية أو كانت لديه القناعة بأن الولايات المتحدة ، التي سهلت له الأمر للإقدام على مغامرته، حين التقى بسفيرتها [أيريل كلاسبي] أعطته الضوء الأخضر لاحتلال الكويت ، تعويضاً لخسائره في حربه مع إيران نيابة عنها ، وأن ما تفعله من استعدادات حربية ما هو إلا زوبعة في فنجان لا تلبث أن تتلاشى وتزول وليست فخاً نصبته له الولايات المتحدة لتوقع العراق فيه ، من أجل توجيه الضربة القاضية له ، وتحطيم قدراته العسكرية والاقتصادية وتعيد العراق إلى الوراء عشرات السنين .

رابعاً:اندلاع حرب الخليج الثانية واندحار قوات صدام :

وجدت الولايات المتحدة ضالتها المنشودة في إقدام صدام على غزو الكويت ، لتنزل قواتها ، وطائراتها الحربية في السعودية ، ولتملأ الخليج بأساطيلها الحربية ، بالتعاون مع حلفائها الغربيين ، بغية توجيه ضربة قاصمة للعراق ، مستخدمة كل الوسائل العسكرية المتاحة لها ، ومن أحدث ما أنتجته مصانعها من تكنولوجيا الأسلحة ، لتنزل أقصى ما يمكن من الدمار بالبنية الاقتصادية والعسكرية للعراق ، وإلحاق أبلغ الأذى بالشعب العراقي،وفرض الحصار الاقتصادي عليه لتجويعه وإذلاله

وإفراغ العراق من كوادره وعلمائه ،والعودة به خمسون عاماً نحو الوراء .

لقد ورط صدام جيشه وشعبه،ووطنه ،في حرب كانت نتائجها محسومة سلفاً لصالح الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ،أصرّ على البقاء في الكويت ، وبدا الأمر وكأن صدام يريد حقاً إنزال الكارثة بشعبه ووطنه، فلم يشك اثنان في عدم قدرة صدام على الصمود بوجه أعتا وأقوى الدول الإمبريالية ، بما تملكه من أفتك أنواع الأسلحة ، وأشدها تدميراً .وهكذا وقعت الواقعة ، وحلت الكارثة التي توقعها الجميع ، ودفع الشعب من جديد ثمناً باهظاً من دماء مئات الألوف من شبابه ، وإنزال أقصى ما يمكن من الدمار بالبنية الاقتصادية ،والعسكرية للعراق وجرى إذلال جيشه وشعبه .

لقد أوقدت تلك النتائج المفجعة للحرب نار الحقد والغضب العارم على النظام الصدامي ، لدى الجنود المنسحبين من الكويت ، تحت وابل القذائف التي كانت ترسلها الطائرات الأمريكية والحليفة على رؤوسهم لإنزال أقصى ما يمكن من الخسائر البشرية بين صفوفهم .

لقد كان ذلك الغضب العارم لدى الجنود ينذر بالانفجار ليطيح بالنظام ورأسه صدام ،الذي سبب تلك الكارثة ،وأستمر على الرغم من ذلك يتشبث بالبقاء في السلطة ،وهو الذي يتحمل كل نتائجها .

ومما زاد في خيبة أمل الجنود العائدين من الحرب ،أن قوات التحالف لم تتعرض للنظام ورأسه صدام ولا كان في حساباتها إسقاطه ، فكان لابد وأن يتحرك الشعب ، في ظل تلك الظروف التي أنضجت الانتفاضة ، لتسقط هذا النظام الذي سبب كل المآسي والويلات للعراق وشعبه .

توثيق الفصل التاسع

(١) أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص ١٦٢ .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل ـ ص ١٢٣ .

(٤)أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص ٢٦٠ .

(٥) نفس المصدر .

(٦) راجع كتابنا صفحات من تاريخ العراق الحديث ـ الجزء الثاني

(٧) نفس المصدر السابق .

(٨)أوهام القوة والنصر ـ محمد حسنين هيكل ـ ص ٤٢٢ .

(٩) نفس المصدر السابق ـ ص٣٢٧ .

(١٠)بانوراما حرب الخليج ـ دكتور عبد الحسين شعبان ـ ص ١٠٠ .

الفصل العاشر

انتفاضة الشعب العراقي ضد نظام صدام حسين

أولاً : انتفاضة آذار ١٩٩١ ضد نظام صدام حسين .

ثانياً: قوات الانتفاضة تسيطر على ١٤ محافظة عراقية .

ثالثاً: الهجوم المعاكس للنظام وإجهاض الانتفاضة .

رابعاً: لماذا أجهضت الانتفاضة ؟

خامساً: ماذا قدمت أحزاب العارضة للانتفاضة ؟

أولاً:انتفاضة ١ آذار ١٩٩١ ضد نظام صدام :

لم تكن انتفاضة الأول من آذار١٩٩١ المجيدة ضد النظام الصدامي وليدة ساعتها أبداً ، بل كانت تلك الانتفاضة نتاج تراكمات هائلة لمعاناة الشعب العراقي من الحكم الدكتاتوري الذي مارس منذُ مجيئه إلى الحكم عام ١٩٦٨ ، أبشع أساليب التنكيل والاضطهاد، ومصادرة حقوق وحريات الشعب ، حيث لم يمضِ يوم واحد دون أن يغمس صدام حسين وجلاديه أيديهم بدماء خيرة الوطنيين من أبناء الشعب ، لكي يقمع أية معارضة للنظام الحاكم ، ولسياسته المعادية لمصالح الوطن .

ولم تسلم أية قوة سياسية من بطشه ، بدءاً بالشيوعيين والديمقراطيين ،وانتهاءً بالقوميين والإسلاميين، بل لقد جاوز صدام حسين كل ذلك ليبطش بمعظم قيادات حزبه كذلك.

لقد سنّ صدام القوانين الجائرة التي تبيح له إعدام كل من انتمى إلى أي حزب سياسي دون حزبه لكي يخلو له الجو لفرض دكتاتوريته على الجميع،ولكي يصبح حر اليدين في اتخاذ كل القرارات الخطيرة التي تتعلق بمصير الشعب والوطن ، فكان أن أقدم على شن الحرب ضد الجارة إيران ، بالنيابة عن الولايات المتحدة ، وبتخطيط منها ، ودفع خلالها الشعب العراقي دماء غزيرة لمئات الألوف من خيرة شبابه ، هذا بالإضافة إلى تدمير اقتصاد البلاد ، واستنزاف ثرواتها ، وإغراقها بالديون .

وما كاد الشعب العراقي يجر أنفاسه ، ليعود إلى الحياة الطبيعية ، حتى فاجأه صدام حسين بجريمة أخرى ، بإقدامه على غزو الكويت ، والتنكيل البشع بأبنائها ، ونهب كل ما امتدت إليه يد النظام من أموال وممتلكات الدولة الكويتية وأبناء الشعب الكويتي على حد سواء .

وهكذا فقد كان اندحار الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية ، وما أصاب جنود وضباط الجيش من خسائر فادحة أودت بحياة عشرات الألوف منهم خير حافز لكسر جدار الخوف الذي زرعه النظام الصدامي في نفوسهم لتنطلق أول شرارات الانتفاضة في البصرة على أيدي الجنود المنسحبين وما لبثت الشرارة أن تحولت إلى حريق هائل خلال ساعات عندما انضم أعداد كبيرة

من الجنود والضباط إلى الجنود المنتفضين ضد النظام وانتشر لهيب الانتفاضة إلى المدن الأخرى .

ثانياً: قوات الانتفاضة تسيطر على ١٤ محافظة عراقية

في اليوم الأول من آذار ١٩٩١ ، وبينما كانت القوات العراقية تنسحب من الكويت ، بحالة من الفوضى الشديدة ، وقد تملكها الحنق على سياسة النظام الصدامي ، الذي أوصلها إلى تلك الحالة ، توقف رتل من الدبابات والمدرعات المنسحبة في وسط مدينة البصرة ، واستدارت إحدى الدبابات ، ووجهت فوهة مدفعها نحو جدارية ضخمة للدكتاتور صدام حسين ، وأطلقت قذائفها عليها ، وراحت تلك الجدارية تهوى متناثرة على الأرض ، وأنكسر بعدها حاجز الخوف من جلاد العراق ونظامه ، وتفجر بركان الغضب لدى أبناء الشعب والجنود المنسحبين ،والتحمت جموعهم ببعضها ، وراحت تندفع في مظاهرات ضخمة لم تشهد لها البصرة من قبل ، ضد حكم الطاغية صدام ، ولم تمضِ سوى ساعات حتى سيطرت الجماهير المنتفضة على المدينة ، وتم اعتقال محافظها ، وجرى إطلاق سراح كافة السجناء من ضحايا النظام الصدامي ، ورغم كل المحاولات التي قام بها النظام ، وحرسه الجمهوري لاستعادة المدينة ،إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل الذريع،وأخذ لهيب المعركة يمتد كالنار في الهشيم إلى كافة أرجاء العراق من أقصاه إلى أقصاه. (١)

ففي يوم الأحد المصادف ٣ آذار ، تم تحرير محافظة العمارة من قبضة النظام الصدامي ، بعد معركة عنيفة استمرت لمدة ساعتين ، وانتهت باستسلام قوات النظام ، وأخذ لهيب الانتفاضة يتصاعد بشكل متسارع ، ليمتد إلى مدن الكوت ، والناصرية ، وكربلاء ، والنجف الأشرف .

وعلى أثر هذا الامتداد ، دخلت من جنوب إيران ، القوات الموالية لزعيم المعارضة الإسلامية السيد[محمد باقر الحكيم] المعروفة بفرقة [بدر] ، كما شوهدت مجموعات من حرس الثورة الإسلامية يدخلون معها ، وكان ذلك يمثل أمراً خطيراً للغاية على مصير الانتفاضة ، وموقف الغرب منها ، فقد حاولت الحركة الإسلامية السيطرة على الانتفاضة والاستئثار بها ، مما جعلها تبدو وكأنها ثورة إسلامية ، على غرار الثورة الإسلامية في إيران .

ومما ساعد على هذا التطور في مسيرة الانتفاضة ، هو فقدان القيادة السياسية لأحزاب المعارضة جميعاً ، فقد كانت معظم كوادر أحزاب المعارضة قد هجرت الوطن ، بسبب ارهاب نظام صدام حسين ، ولم تستطع تلك الأحزاب أن تقدم شيئاً عملياً مهماً للانتفاضة ، سوى عقدها لمؤتمر بيروت .

وفي يوم الاثنين المصادف ٤ آذار ، استطاعت قوى الانتفاضة أن تبسط سيطرتها الكاملة على مدينتي [العمارة] و [علي الغربي] و استولت على ١٣ طائرة مروحية عسكرية وانظم عدد كبير من قوات الجيش للانتفاضة ، كما وردت أخبار عن

سقوط مدينة النجف المقدسة ، ومدينة السليمانية في كردستان بأيدي قوات الانتفاضة .

وفي يوم الجمعة المصادف ٨ آذار ، وقعت معارك عنيفة حول البصرة ، بين قوات النظام وقوات الانتفاضة ، وتم خلال تلك المعارك دحر قوات النظام ، وإحراق ١٠ دبابات ، والاستيلاء على ٣٠ دبابة أخرى سالمة ، وتم إحكام السيطرة على محافظة البصرة . وقد حاولت القوات الصدامية القيام بهجوم جديد على البصرة ، على المحور الشرقي ، مستخدمة ١٢ دبابة ، وتم لقوات الانتفاضة دحر الهجوم ، بعد تدمير ٤ دبابات والاستيلاء على الدبابات الثمانية الأخرى ، واستسلامها لقوى الانتفاضة .

وفي اليوم نفسه حدثت مظاهرات عنيفة في مدينتي الموصل والرمادي ، لكن قوات النظام كانت قد استعدت لها،وقمعتها بقوة.

أما في كردستان فقد سيطرت قوات الانتفاضة الكردية على مدينتي أربيل وكركوك ، ومناطق واسعة من كردستان ، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات ووقع في الأسر وحدات كبيرة من قوات الجيش الصدامي .

وفي يوم الأربعاء ، ١٣ آذار ، أعلنت القيادة السياسية للجبهة الكردستانية سيطرتها التامة على كافة منطقة كردستان ، وأعلنت حل المجلسين ، التشريعي والتنفيذي ، الذين أقامهما النظام الصدامي ، وتشكيل إدارة مؤقتة ، لحين إجراء انتخابات عامة في كردستان .

وفي بغداد قامت مظاهرات صاخبة في أحياء الشعلة والحرية والكاظمية والثورة ، لكن القوات الصدامية استطاعت السيطرة على الموقف ، بعد أن استعملت أقسى أساليب العنف ضد المتظاهرين ، وكان النظام الصدامي قد كثّف تواجد قواته في تلك الأحياء تحسباً لكل طارئ، نظراً لما عُرف عن سكان هذه الأحياء من الكره الشديد للنظام الصدامي .

وفي يوم الثلاثاء ، ١٢ آذار ، جرت محاولات جديدة لقوى الانتفاضة في مدينة الثورة أحد أحياء بغداد إلا أن قوات صدام قمعتها بشدة .

وفي الفرات الأوسط استطاعت قوى الانتفاضة هذا اليوم من السيطرة على مدينة الحلة ، بعد قتال شرس مع قوى النظام ، وجرى اعتقال جميع المسؤولين الحكوميين فيها .

وقامت القوات الصدامية بمحاولة لاستعادة كربلاء ، والعمارة ، بعد أن مهدت للهجوم بقصف مدفعي ، واستخدمت الطائرات المروحية في قصف المدينتين كذلك .

وحاول نظام صدام إعادة سيطرته على المناطق المحررة في محافظة صلاح الدين وديالى بقواته التي تعززها الدبابات ، والطائرات المروحية ، والمدفعية الثقيلة ، وخاصة في محور خانقين ـ جلولاء ، محاولاً السيطرة عليهما ، وعلى طوز خورماتو . وتصدت لها قوات الانتفاضة واشتبكت معها في معارك عنيفة طوال هذا اليوم ، وتم إسقاط ٤ طائرات مروحية تابعة للنظام الصدامي .

وفي يوم الخميس ١٤ آذار ، أحكمت قوات الانتفاضة سيطرتها على كافة محافظة العمارة ، وقتل محافظها ، وجرى تعيين محافظ جديد لها من قبل قوى الانتفاضة .

وفي محافظة بابل تمكنت قوات الانتفاضة من السيطرة على المحمودية ،القريبة من بغداد ، وعلى المسيب ،واليوسفية ، وسدة الهندية والقاسم ،والحمزة ، وتمكنت قوات الانتفاضة من السيطرة على كافة مراكز الشرطة وأسلحتها ، وتم إطلاق السجناء الوطنيين من سجونها .
وخلال معارك الحلة ، قتل كل من المحافظ [عدنان حسين] ومدير الشرطة [جبر محمد غريب] ، وأمين سر حزب البعث لفرع الحلة [طه ياسين] ، ومدير أمن الحلة المقدم [مزعل] .
وفي الديوانية تمكنت قوات الانتفاضة من السيطرة التامة على المدينة ، وانظم محافظ المدينة إلى قوات الانتفاضة ، فيما قتل أمين سر حزب السلطة [خالد عبد الله التكريتي] .
كما سيطرت قوات الانتفاضة على مدينة النعمانية ،وسيطرت على مراكز الشرطة ، ودوائر الأمن فيها ، خلال ساعات على الرغم من استخدام القوات الصدامية الطائرات المروحية ضد قوات الانتفاضة حيث تمكنت قوات الانتفاضة من إسقاط ٣ طائرات منها .
وفي الكوت ، كانت تدور معارك شرسة بين قوات الانتفاضة والقوات الصدامية طوال هذا اليوم ، كما دارت معارك عنيفة في

منطقة [كرمة على] شمال البصرة ، واستطاعت قوات الانتفاضة تدمير ٥٠ دبابة تابعة للنظام الصدامي ، وقد دامت المعركة زهاء ٩ ساعات .

كما تم في هذا اليوم تحرير مدينة [مخمور] التابعة لمحافظة أربيل ، أضافه إلى قرى [باكرك] و [ياسين أغا] .

وفي هذا اليوم تعرضت مدينتي كربلاء ، والنجف إلى قصف مدفعي ، وبالدبابات ، وطالت الأحياء السكنية ، ومراقد الأئمة ، التي أصيبت بإصابات مباشرة ، وفتحت ثقوباً في قبابها .

وفي هذا اليوم أيضاً تم تحرير مدينة [النشوة] ، شمال البصرة ، واستسلم أعوان النظام الصدامي فيها لقوات الانتفاضة . وفي هذا اليوم أيضاً ، أنفجر بئران نفطيان في كركوك ، نتيجة القصف المدفعي للقوات الصدامية ، واشتعلت النيران فيهما .

وفي يوم الجمعة ، ١٥ آذار ، تمت عملية تحرير مدينتي [المشرح] و[الكحلاء] وتم تطهير محافظة العمارة من لقوات صدام ، تطهيراً تاماً .

حاول النظام الصدامي هذا اليوم ، السيطرة على مدينة جلولاء ، ودارت معارك شرسة مع قوات النظام ، وانتهت المعارك بهزيمة القوات الصدامية ، ومقتل أمر الفوج المهاجم الرائد [علي صالح الجبوري] ، واستولت قوات الانتفاضة على ٤ دبابات سالمة .(٢)

وهكذا استطاعت قوات الانتفاضة فرض سيطرتها على المناطق الجنوبية ومنطقة الفرات الأوسط ، ومنطقة كردستان بكاملها ،

خلال أسبوعين ، وبدا النظام الصدامي في تلك الأيام قاب قوسين أو أدنى من السقوط ، لكن سيطرة القوى الإسلامية على الانتفاضة ، والاستئثار بها ، ورفعها للشعارات الطائفية والمتطرفة ، وتدخل الحرس الثوري الإيراني ، وعدم وجود قيادة ميدانية حكيمة تمثل القوى السياسية الوطنية المؤتلفة ، بموجب ميثاق دمشق ، وضرورة رفع الشعارات الصحيحة التي تؤكد على الوحدة الوطنية ، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي ، كل هذه الأمور جعلت قوى التحالف ، بقيادة الولايات المتحدة ، وكذلك السعودية ودول الخليج تقلق من سيطرة القوى الإسلامية الموالية لإيران على الحكم في العراق ، وما يسببه ذلك من خطورة على مصالحهم في المنطقة ، وجعلتهم يضعون كامل ثقلهم إلى جانب النظام الصدامي ، وتمكينه من استعادة سيطرته على البلاد من جديد .

وهكذا فتحت قوات التحالف ، التي كانت تطوق قوات الحرس الجمهوري جنوب الناصرية الطريق إمام تلك القوات للعبور ، بل لقد أقامت لها الجسور العسكرية لكي تستطيع التقدم نحو المناطق التي سيطرت عليها قوات الانتفاضة وبذلك بدأت مرحلة الانحسار للانتفاضة في ١٧ آذار ١٩٩١ .

ثالثاً:الهجوم المعاكس للنظام وإجهاض الانتفاضة

بـدأ انحسـار قـوة الانتفاضـة بعـد منتصـف شـهر آذار ، حيـث سمحت الولايـات المتحدة وحليفاتهـا لقـوات الحـرس الجمهوري بـالعبور ، كمـا سـمحت للنظـام الصـدامي باسـتخدام الطـائرات المروحيـة ، وحتـى الطـائرات الحربيـة ذات الأجنحـة الثابتـة ، وصـواريخ ارض ـ ارض ، وسـائر الأسـلحة الأخـرى لقمـع الانتفاضة ، ووقفت قوات التحالف تراقب قوات النظام الصدامي وهي توجه كل أسلحتها نحو الشعب العراقي الذي أنتفض على حكم الطاغية ، وابتلعت الولايات المتحدة كل دعواتها بإسقاط النظام الصدامي ، لا بل ساعدته ومكنته من شن هجومه على قوى الانتفاضـة ، وعلـى ضـرب المـدن بكـل مـا تـوفر لـه مـن الأسلحة فليس مهماً للولايات المتحدة مصير العراق وشعبه ، بل كل ما يهمها هو أن تحافظ على مصالحها النفطية في الخليج .

وفـي الوقـت الـذي كـان المواطنـون فـي مـدن الجنـوب يتصـدون لهجمات القوات الصدامية ، وطائراتها ودباباتها ، توقفت القوات الكردستانية عن زحفها نحو صلاح الدين ، وبغداد ، وقد مكّن ذلك الموقف القوات الصدامية من تركيز جهدها العسكري على الفرات الأوسط والمنطقة الجنوبية للقضاء على قوات الانتفاضـة ، لتعود بعد ذلك إلى منطقة كردستان .

لقـد كـان الواجـب يتطلـب مـن القـوات الكردسـتانية أن تواصـل ضغطها على القوات الصدامية ،وعدم إتاحة الفرصـة لهـا لتركـز كـل قواتهـا علـى المنطقـة الجنوبيـة ، ومنطقـة الفـرات الأوسـط وتجبرها للحرب على جبهتين.

ففي يوم الأحد ١٧ آذار ، هاجمت القوات الصدامية مدينة الكوت ، واستبسلت قوات الانتفاضة في الدفاع عن المدينة أمام قوات الحرس الجمهوري ،وأسلحته المختلفة ،من الدبابات والصواريخ والمدفعية والطائرات السمتية ، وتم في البداية إيقاف تقدم القوات الصدامية ، واستطاعت قوات الانتفاضة إسقاط طائرتين سمتيتين ، وتدمير عدد من الدبابات ، وإنزال العديد من الخسائر في صفوف القوات الصدامية ، لكن المهاجمين استطاعوا في نهاية الأمر السيطرة على جزء من المدينة ، بعد أن نفذ معظم العتاد لدى قوات الانتفاضة ، وأصبح موقف قوات الانتفاضة صعباً أمام قوات الحرس الجمهوري ، المجهز بمختلف الأسلحة الثقيلة .

وفي يوم الاثنين ١٨ آذار ، قامت قوات النظام الصدامي بهجوم واسع على مدينة كركوك ، بعد قصف مركز بالمدفعية والدبابات ، واستطاعت القوات المهاجمة ، بعد قتال عنيف ، من السيطرة على مقر المحافظة ، ومقر الفيلق الأول ، والمطار ، ومناطق آبار النفط .

وفي اليوم نفسه قصف النظام الصدامي مدن خانقين ، وجلولاء ، وطوز خورماتو ، وكلار ، والمجمع السكني بصواريخ أرض - ارض، منذُ الساعة السادسة صباحاً ، مستخدماً ٤ قواعد للصواريخ في السعدية ، مما أوقع أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى بين السكان المدنيين ، ثم أعقب القصف هجوماً على طوز خورماتو من خمسة محاور هي طريق كركوك ، وطريق

تكريت ،وطريق بالان ، وطريق سلمان بيك ، مستخدمة الدبابات والطائرات السمتية والمدفعية الثقيلة ، والقنابل الفسفورية والنابالم ،مما تسبب في وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين والعسكريين على حد سواء.

وفي يوم الثلاثاء ١٩ آذار كان القتال يدور حول مدينة كربلاء المقدسة ، حيث هاجمتها القوات الصدامية على محورين ، محور المسيب ، ومحور الرزازة ، وحيث أحرزت القوات المهاجمة ، المتفوقة في المعدات والأسلحة الثقيلة ، تقدماً باتجاه المدينة وحاصرتها ، وجرى قصفها بشكل مركز، بمختلف الأسلحة الثقيلة كما شن النظام الصدامي هجوماً آخر على مدينتي النجف والكوفة بعد أن تمكن من جلب قوات كبيرة من الحرس الجمهوري بأسلحتها الثقيلة .

وقام صدام حسين بتعين حكام عسكريين في مناطق الانتفاضة ، من بين كبار الضباط الذين كان لهم دور إجرامي كبير في الحرب العراقية الإيرانية ، فقد عين [ماهر عبد الرشيد] حاكماً عسكرياً على قاطع الناصرية و[طالع الدوري] ـ حاكماً عسكرياً على قاطع البصرة و[هشام صباح الفخري] حاكماً عسكرياً على قاطع العمارة و[طالب السعدون] حاكماً عسكرياً على قاطع الكوت و[علي حسن المجيد] حاكماً عسكرياً على منطقة كردستان .

وفي يوم الأربعاء ٢٠ آذار ، حققت قوات الانتفاضة انتصاراً لها في كركوك والسليمانية وأربيل ، وأجزاء من محافظة صلاح

الـدين ، وبعـض قـرى محافظــة نينــوى ، واسـتطاعت قـوات الانتفاضة السيطرة علـى دار الإذاعـة والتلفزيون فـي كركـوك ، و٣ مطارات عسكرية ومدنية وجميع مناطق آبار النفط .

وقامت القوات الصدامية المنسحبة من مدينـة كركوك بـذبح أكثر من ١٠٠ طفل كردي فيها ، وأخذت رهائن من المدنيين الأكراد ، ما يزيد على ١٥ ألف مواطن ، من النساء والأطفال والشيوخ.

ثم قامت القوات الصدامية بعد انسحابها من المدينـة ، بضـربها بالقنابل الفسفورية والنابالم والصواريخ ، واستخدمت في قصفها الطائرات الحربية ذات الأجنحة ، والطائرات السمتية .

أما فـي المنطقـة الجنوبيـة فكانـت المعـارك الشرسـة يـدور رحاها بـين قـوات النظـام وقـوات الانتفاضــة فـي داخـل مـدن كـربلاء والنجـف والديوانيـة والسـماوة ، واستبسـلت قـوات الانتفاضــة ، المدافعة عن المدن المذكورة ، رغم التفوق الكبير لقوات الحرس الجمهـوري فـي الأسـلحة والمعـدات والخبـرة العسـكرية ، وقـد ذهب ضحية تلك المعارك في النجف الأشرف وحدها أكثر من ١٥ ألف مواطن ، وتـم اعتقـال المرجـع الأعلـى للطائفـة الشـيعية السيد [أبو القاسم الخوئي] وجرى نقله إلى بغداد .

وفـي الوقـت نفسـه كانـت المعـارك الشرسـة تجـري داخـل مدينـة البصرة بمختلف أنواع الأسلحة مما أوقع الخسائر الجسيمة فـي صفوف المدنيين .

وفي يوم الخميس ، ٢١ آذار ، اقتحمت قوات الحرس الجمهوري مدينة الناصرية ، رغم البسالة المنقطعة النظير لقوات الانتفاضة ، بسبب تفوق القوات المهاجمة في الأسلحة والمعدات .

وفي مدينة علي الغربي استطاعت قوات الانتفاضة السيطرة على مقر اللواء التاسع ، من الفيلق الثالث وقد استسلم ما يزيد على ٢٥٠ ضابطاً وجندياً بكامل أسلحتهم ، وغنمت قوات الانتفاضة حوالي ٥٠٠ بندقية آلية ، و٣٠ مصفحة وسيارة عسكرية .

وفي يوم الجمعة ، ٢٢ آذار ، شنت قوات الانتفاضة هجوماً على منطقة زين القوس ، وتمكنت من قتل آمر الفوج ، واستسلم أكثر من ١٠٠ ضابط وجندي لقوات الانتفاضة ، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات .

وفي يوم الاثنين ٢٣ آذار ، جرت معارك عنيفة ، في منطقة فايدة ، شمال الموصل على طريق دهوك وأوقعت قوات الانتفاضة خسائر جسيمة في صفوف القوات الصدامية وتم إسقاط طائرة سمتيه واحتلت قوات الانتفاضة المزيد من الأراضي باتجاه الموصل .

وفي يوم الاثنين ٢٥ آذار قامت طائرتان حربيتان ، وأربع طائرات سمتيه بقصف مدينة كركوك في الساعة التاسعة والربع صباحاً ، ثم عادت الطائرات وقصفت المدينة مرة أخرى، في الساعة الواحدة والنصف ظهراً ، مما أوقع الكثير من الضحايا في صفوف المدنيين ، كما دار قتال عنيف حول مدينتي خانقين

وجلولاء ،حيث استهدفت القوات الصدامية احتلالهما والتقدم منهما نحو كركوك .

وفي يوم الثلاثاء ٢٦ آذار هبطت طائرة سمتيه حاملة كميات من الأسلحة الكيماوية وعلى متنها ٤ ضباط من سلاح الجو العراقي ، في إحدى المناطق الحدودية الإيرانية ، وطلبوا اللجوء السياسي في إيران رافضين استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب العراقي .

وفي الجنوب استطاعت قوات الحرس الجمهوري الصدامية دخول مدينة كربلاء ، واستعادت السيطرة عليها بعد أسبوعين من المعارك الدامية أبدى فيها أبطال الانتفاضة بطولة نادرة ، وقد اتهمت قوات الانتفاضة ،قوات مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة والمتواجدة في العراق بالمشاركة إلى جانب القوات الصدامية في الهجوم على المدينة .

وفي يوم الأربعاء ، ٢٧ آذار ،كانت القوات الصدامية قد استعادت مناطق واسعة من الجنوب ، وخاصة مراكز مدن البصرة ، والعمارة ، والناصرية ، وعقد محمد باقر الحكيم مؤتمراً صحفياً في طهران ، أعترف فيه بانحسار الانتفاضة في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق ، واتهم القوات الصدامية بتدمير المدن المقدسة ، وقتل الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ . وهكذا تمكنت السلطة الصدامية من إعادة سيطرتها على مناطق الجنوب ، والفرات الأوسط ، وبدأت بدفع قواتها نحو منطقة كردستان .

ففي يوم الخميس ، ٢٨ آذار ، بدأت تلك القوات هجوماً واسع النطاق على مدينة كركوك ، واستخدم النظام الصدامي في هجومه على المدينة [٦ فرق عسكرية] مجهزة بكل الأسلحة الثقيلة ، من الدبابات والمدفعية والصواريخ ، وبإسناد الطائرات الحربية والسمتيات ،وقد أدى القصف العشوائي الشديد إلى وقوع الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين ، وخاصة النساء والأطفال ، واستطاعت قوات الحرس الجمهوري ، بعد معارك شرسة من دخول المدينة .

كما استطاعت السيطرة على [طوز خورماتو] و[داقوق] وعدد كبير من القرى المحيطة بكركوك ،حيث قامت القوات الصدامية بتدمير جميع القرى المحيطة بمدينة كركوك ، واضطر أكثر من ١٠٠ ألف من السكان إلى التوجه إلى أربيل والسليمانية ، هرباً من بطش القوات الصدامية ، فيما وقع أعداد كبيرة منهم بأيدي تلك القوات ، وجرى تصفيتهم جسدياً بصورة جماعية .

وقد وجه الزعيمان الكرديان [مسعود البارزاني] رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ، و[جلال الطالباني] رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، نداءً إلى الرئيس الأمريكي بوش طالبين منه حماية الشعب الكردي من هجوم القوات الصدامية.

وفي يوم الجمعة ٢٩ آذار ، قامت القوات الصدامية بقصف مدينة [جمجمال] بالقنابل الفسفورية والنابالم ،موقعة الخسائر الجسيمة في صفوف سكانها ، ثم قامت قوات الحرس الجمهوري

بمهاجمتها واحتلالها ، والتقدم نحو مدينتي السليمانية وأربيل ، مستخدمة كل ما تملكه من أنواع الأسلحة والمعدات الثقيلة والطائرات ، مما أدى إلى حدوث هجرة جماعية كبرى للشعب الكردي نحو الحدود التركية والإيرانية ، هرباً من بطش القوات الصدامية وأسلحتها الكيماوية التي كان قد أستخدمها في حلبجة من قبل ، وذهب ضحيتها أكثر من ٥٠٠٠ مواطن خلال بضعة دقائق ، وقدر عدد النازحين بأكثر من مليوني مواطن.(٣)

كان وضع الكورد مأساوياً بكل معنى الكلمة حيث نيران القوات الصدامية من جهة ، وقسوة المناخ ، والبرد الشديد، والثلوج من جهة أخرى ، مما سبب في وفاة أعداد كبيرة من النازحين .

ومما زاد في الطين بله ، إقدام الحكومة التركية على إغلاق حدودها بوجه النازحين ، مما جعلهم عرضة للتصفية من قبل الطائرات العراقية التي كانت تلاحقهم ، وقوات الحرس الجمهوري الزاحفة، وسارعت الولايات المتحدة ، و حليفتها بريطانيا إلى فرض الحماية على المنطقة الكردية الواقعة شمال خط العرض ٣٢ ، فيما سمي بعملية {بروفايد كومفورت } ومنعت القوات العراقية من تجاوز هذا الخط ، كما منعت الطائرات من التحليق فوق هذه المنطقة ، وبذلك أخذ النازحون الأكراد يعودون إلى مناطق سكناهم ، تحت حماية الطائرات الأمريكية .

وهكذا أسقط في يد صدام حسين ، واضطر للرضوخ للأمر وسحب قواته من المنطقة ، كما أقدم على سحب أجهزته الأمنية

والإدارية ، والمدرسين وأساتذة الجامعة من كردستان ، وقطع الطاقة الكهربائية عن مدينة دهوك .

وهكذا أصبحت منطقة كردستان تحت حماية الولايات المتحدة وبريطانيا ، وتخلص الشعب الكوردي من سيطرة النظام الصدامي ، وجرى تنظيم إدارة جديدة في كردستان ، وجرى فيما بعد انتخاب البرلمان، وتشكيل مجلس للوزراء بمعزل عن سلطة النظام الصدامي في بغداد .

أما في الفرات الوسط وجنوب العراق ، فقد تمّ إجهاض الانتفاضة بقوة السلاح تحت سمع وبصر القوات الأمريكية والحليفة ، بل وبدعم منها ، وأجرى النظام الصدامي ، الذي استطاع قمع الانتفاضة والبقاء في السلطة ، حملة تصفية وحشية لم يشهد لها العراق مثيلاً من قبل ، لكل من تشك السلطة الصدامية بمشاركته في الانتفاضة ، وقدر عدد الضحايا بما يزيد على ٣٠٠ ألف مواطن ، هذا بالإضافة إلى تدمير المدن والقرى بأسلوب إجرامي بشع .

لقد خذلت الولايات المتحدة الشعب العراقي ، وبان زيف ادعاء الرئيس الأمريكي بوش الأب، في أن يشهد سقوط صدام حسين ونظامه ، فقد وجد بوش أن بقاء صدام على رأس النظام يحقق للولايات المتحدة مصالحها ، فيما وجد أن سيطرة القوى الإسلامية الموالية لإيران يمثل أكبر الأخطار على مصالحهم في الخليج ، ويهدد الأنظمة القائمة في هذه المنطقة الهامة ، التي تحتوي على أكبر مصادر الطاقة في العالم . (٤)

رابعاً: لماذا أجهضت الانتفاضة ؟

عندما قامت الانتفاضة في الأول من آذار ١٩٩١، كانت كل الظروف الموضوعية ناضجة لانتشارها في كافة المدن العراقية ، بعد سنوات طوال من الحكم الدكتاتوري الاستبدادي ، والجرائم التي ارتكبها النظام الصدامي بحق الشعب العراقي بكل فئاته وقومياته وطوائفه .

لقد أنتشر لهيب الثورة بأسرع مما كان يتصوره الكثير من الناس ليغطي العراق من شماله حتى جنوبه ، ومما زاد في اندفاع الجماهير الشعبية للمشاركة في الانتفاضة هو اشتراك عناصر واسعة من الجيش في إشعال لهيبها ، وانضمام أعداد غفيرة من العسكريين إلى صفوف الانتفاضة مما سهل كسر حاجز الخوف الذي أشاعه إرهاب النظام لسنين طويلة ، وظهر لأول مرة أن الجهاز الذي اعتمد عليه صدام حسين في حماية نظامه قد بدأ بالتداعي ، بعد الهزائم التي الحقها النظام بالجيش العراقي ، في معركة غير متكافئة مع الولايات المتحدة وحلفائها ، وتسبب ذلك في إذلال الجيش العراقي الباسل .

لقد بان للشعب العراقي أن النظام الصدامي بات قاب قوسين أو أدنى من السقوط ، ولم يشك أحد في نهاية صدام حسين وعصابته المجرمة بحق الشعب والوطن .

لكن الأمور تغيرت بشكل مفاجئ ، بعد أن وضعت الولايات المتحدة وحلفائها ثقلهم إلى جانب النظام الصدامي ، ومهدوا السبيل لقوات الحرس الجمهوري لاستعادة المبادرة ، وسهلوا لقواته المحاصرة جنوب الناصرية ، للعبور ومهاجمة المدن المحررة ، واستعادة السيطرة عليها ، مستخدمة شتى أنواع الأسلحة من دبابات ومدفعية وصواريخ وطائرات مروحية .
وهكذا بدأ الحلم الجميل بإسقاط النظام يتلاشى شيئاً فشيئاً، فلماذا حدث ذلك ؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى فشل الانتفاضة ؟

أسباب فشل الانتفاضة :

١ـ فشل قيادات الانتفاضة في استثمارها ، وتوجيهها ، وقيادتها ، وبُعد هذه القيادات عن ساحة المعركة ، وتواجدها خارج البلاد ،عدا القيادة الكردية ، فقد كان الأجدى بقيادات المعارضة التي اجتمعت في مؤتمر بيروت أن تتوجه إلى المناطق المحررة من العراق ، لتنشئ قيادة ميدانية مشتركة لكافة القوى والأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء ميثاق دمشق ، وتوجيه الانتفاضة نحو تحقيق المبادئ التي أقرها الميثاق ، فيما يخص إسقاط النظام الصدامي ، وإقامة النظام الديمقراطي التعددي، والعمل على تحقيق الأهداف العامة التي نص عليها الميثاق .
إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث ، وتُركت الانتفاضة لتوجيهات بعض القيادات الإسلامية ، وعلى رأسها قيادة الشهيد [محمد باقر الحكيم] ، الذي دخلت قواته المسماة [قوات بدر] من

إيران إلى جنوب العراق ، مما جعل الشعارات الطائفية تطغي على الانتفاضة .

كما ذُكر آنذاك حول دخول قوات من حرس الثورة الإيرانية بصحبة قوات بدر التابعة لباقر الحكيم ، ليثير قلق الولايات المتحدة وحلفائها ، وحكام الخليج وعلى رأسهم السعودية ، حيث وجدوا أن سيطرة قوى إسلامية موالية لإيران سوف يسبب مخاطر كبيرة على مصالحهم ، وعلى أنظمة الحكم في دول الخليج .

وهكذا اتخذت الولايات المتحدة قرارها بالوقوف ضد الانتفاضة ، وإجهاضها ، واستمرار النظام الصدامي في حكم العراق .

لقد أخطأت القوى الإسلامية في محاولة الاستئثار بالانتفاضة ، متجاهلة بقية القوى السياسية الوطنية التي انضوت تحت راية ميثاق دمشق ، وتصورت تلك القوى أنها باتت على وشك الوصول إلى الحكم ، ولم تدرِ أنها بسياستها تلك قد استفزت قوى التحالف الغربي وأنظمة الخليج ،ودفعتها إلى الوقوف ضد الانتفاضة وإجهاضها .

٢ ـ توقف زحف القوات الكردستانية نحو مدينتي الموصل ، وبغداد ، بعد أن تم لها السيطرة الكاملة على كردستان ،وعدم مواصلة الزحف نحو الموصل وصلاح الدين لتحقيق نصر جديد على القوات الصدامية من جهة ،ولإجبار القوات الصدامية على المحاربة على جبهتين ، حيث كانت قوات الانتفاضة في

الجنوب ، والفرات الأوسط تخوض المعارك الباسلة ضد القوات الصدامية

لقد أتاح توقف زحف القوات الكردية الفرصة للنظام الصدامي للاستفراد بقوى الانتفاضة في الجنوب والفرات الأوسط ،وتوجيه جهده العسكري لقمعها وتصفيتها ، ومن ثم التحول نحو منطقة كردستان .

٣ ـ بسبب من ضعف قيادة قوات الانتفاضة ، وسيطرة القوى الإسلامية عليها ، واستبعاد القوى السياسية الأخرى ، وقعت قوات الانتفاضة بأخطاء جسيمة ، فقد اتخذت قيادة الانتفاضة في الجنوب والفرات الأوسط سياسة التصفية الجسدية ضد العناصر البعثية ، وحتى ضد العديد من العناصر السنية في بعض الأحيان ، وربما كان للسلطة الصدامية يد في ذلك ، في حين كان المفروض الابتعاد عن مثل هذه السياسة ، ومحاولة جر جانب كبير من العناصر التي ارتبطت بحزب البعث لأسباب عديدة إلى جانبها، فمعلوم أن النظام الصدامي عمل بكل الوسائل والسبل على إجبار أبناء الشعب للانخراط في صفوف الحزب ، سواء عن طريق التهديد والوعيد ، أو عن طريق الإغراء المادي ، والمكاسب الوظيفية وغير الوظيفية ، مما جعل الكثيرين من أبناء الشعب ينتمون لحزب البعث رغم عدم إيمانهم به وبقيادته وتوجهاته .

ولكن سياسة التصفية الجسدية للعديد من عناصر الحزب ، جعلت البعثيين يقفون ضد الانتفاضة مرغمين ، بينما وجدنا

القوات الكردستانية سلكت طريقاً آخر ، استطاعت فيه جر جميع العناصر الكردية التي سخرها النظام الصدامي لمحاربة الحركة الكردية لسنين عديدة إلى صفوفها ، وبكامل أسلحتها ، مما أسقط في يد النظام الصدامي ، وحتى عناصر الجيش العراقي الذين استسلموا للقوات الكردستانية فقد جرى نزع سلاحها ، إلا أنها لم تتعرض لأي اعتداء غير أن القوات الكردستانية أخطأت في عدم محاولتها الاستفادة من قدرات تلك القوات التي استسلمت وألقت سلاحها ، وهي بالتأكيد أعداد كبيرة جداً، وكان الأجدر بها أن تحاول كسب تلك القوات ، وتعبئتها ضد النظام الصدامي ، ولاسيما وأنها كانت على درجة كبيرة من الضخامة ، وتمتلك خبرات قتالية جيدة جداً ، وقادرة على استخدام الأسلحة الحديثة التي كانت بحوزتها ، ولو تم ذلك لكانت قوات الانتفاضة قد أصبحت في موقف أحسن بكثير ، وربما استطاعت جر تشكيلات عسكرية أخرى إلى جانبها .

٤ ـ إن إهمال ميثاق دمشق ، ومحاولة القوى الإسلامية الطائفية ، قطف ثمار الانتفاضة لنفسها ، ومحاولة إقامة نظام طائفي في العراق ، قد أقلق الطائفة السنية بالغ القلق ، ولاسيما وأن معظم قيادات الجيش هم من الطائفة السنية .

لقد كان الأجدى بتلك القوى أن تتجنب ذلك السلوك ، وتؤكد على الشعارات الداعية للوحدة الوطنية ، والنظام الديمقراطي التعددي ،ومحاولة كسب وجر العناصر السنية في صفوف الجيش إلى جانبها ، لكن تلك النظرة الضيقة للقوى الإسلامية الطائفية جعلت

جانباً كبيراً من الطائفة السنية تفضل بقاء السلطة الصدامية على قيام نظام حكم شيعي طائفي في العراق .

٥ ـ اعتماد قوات الانتفاضة على نظرية الدفاع المحلي ، سواء في المنطقة الكردية أم في المنطقة الجنوبية والفرات الأوسط ، وطبيعي أن هذه النظرية قد كلفت قوى الانتفاضة تضحيات جسيمة في مواجهة جيش منظم،ومجهز بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والطيران الحربي .

لقد كان الأجدر بقوات الانتفاضة تشكيل قيادة موحدة للانتفاضة ، في عموم العراق وأن تكون هذه القيادة جماعية ، لسائر قوى الانتفاضة ، وأن تلتزم القيادة الموحدة بمقررات مؤتمر دمشق ، وتعمل على تطبيقها .

هذه هي أهم العوامل التي أدت إلى إجهاض الانتفاضة ، التي دفع الشعب العراقي خلالها تضحيات جسام ، دون أن يحقق ما كان يصبو إليه في التخلص من النظام الصدامي ، وإقامة البديل الديمقراطي التعددي . (٥)

٦ ـ نفاذ العتاد لدى قوات الانتفاضة ، وفقدانها لأي دعم وساعدة خارجية ، وبالأخص من جانب قوات الولايات المتحدة وحلفائها مما جعلها عاجزة عن مجابهة قوات النظام العراقي المجهزة بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة وتمتلك خزيناً لا ينضب من العتاد التي مكنته من استعادة زمام الأمور وقمع الانتفاضة .

ووهكذا بات على الشعب العراقي أن يتحمل لسنين عديدة أخرى المآسي والويلات من هذا النظام الفاشي ، ومن الحصار الظالم المفروض على الشعب منذُ ٢ آب ١٩٩٠ ، والذي أدى إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يعرف الشعب له مثيلاً من قبل .

خامساً: ماذا قدمت أحزاب المعارضة للانتفاضة ؟

اتسمت مواقف القيادات السياسية لقوى المعارضة العراقية بكونها دون مستوى الأحداث التي ألمّت بالعراق وشعبه على الرغم من أن النظام الصدامي قد اضطهد كل القوى ونكل بها دون استثناء ، إلا أن ذلك الاضطهاد والتنكيل لم يحفز تلك القوى لتجميع قواها ، وتعبئتها حول قواسم مشتركة تناضل جميعها من أجلها ، وفي المقدمة من ذلك إسقاط النظام الدكتاتوري الصدامي ، وإقامة البديل الديمقراطي التعددي ،الذي يضمن الحريات العامة للشعب ، ويقيم المؤسسات الدستورية في البلاد .

لقد استمرت تلك القوى في تباعدها عن بعضها ، وحتى احترابها ،بسبب التأثيرات والتدخلات الإقليمية ، إلى وقت متأخر جداً ، بعد أن غزا النظام الصدامي الكويت ، وبعد إقدام الولايات المتحدة وحليفاتها على حشد قواتهم العسكرية في الخليج ، بدعوى إخراج القوات العراقية من الكويت ، وظهر فيما بعد أهداف الولايات المتحدة وحليفاتها الدول الغربية لا تنحصر في

تحرير الكويت ، بل أساساً في تدمير البنية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية للعراق.
عند ذلك أدركت تلك القوى السياسية المعارضة للنظام الصدامي المخاطر التي تحيق بالعراق وشعبه ، وتسارعت الدعوة إلى اللقاء ، والاتفاق فيما بينها على قواسم مشتركة ، فكان لقاء دمشق ، الذي ضم ١٧ حزباً ، وتنظيماً سياسياً في ٢٧ كانون الأول ١٩٩٠ ، وقد تدارس ممثلو تلك الأحزاب والتنظيمات الأوضاع الخطيرة في العراق ، قبيل بداية الحرب ، وتم في هذا اللقاء الإنفاق على برنامج للعمل المشترك ، وعلى تشكيل لجنة تمثل تلك القوى ، دُعيت ب [لجنه العمل الوطني المشترك]، تقوم بالتحضير لعقد مؤتمر عام لكافة القوى والعناصر الوطنية الفاعلة ، وقد أصدر اللقاء في نهاية اجتماعاته الميثاق التالي ، الذي وقعته جميع الأحزاب والتنظيمات التي حضرت اللقاء ، وفيما يلي نص الميثاق : (٦)

سادساً: ميثاق العمل الوطني المشترك :

يا أبناء شعبنا العراقي الأبي :

إدراكاً من قوى المعارضة العراقية لحراجة الأوضاع العامة في وطننا الحبيب ، وخطورة المرحلة التي نعيشها جميعاً ، حيث يسود حكم الطاغية صدام حسين الفردي وأجهزته القمعية ، وإرهابه الدموي ، ويتفرد بأخطر القرارات التي تخص مصير شعبنا ووطننا دون مشاركة من أي مؤسسة دستورية أو قانونية منتخبة ، كإشعاله الحرب العدوانية ضد الجارة الجمهورية

الإسلامية الإيرانية بعد إلغائه اتفاقية الجزائر التي وقعها مع الشاه عام ١٩٧٥ ، والعودة إليها بقرار فردي متجاهلاً إرادة الشعب .

وبناء على استمرار سياسة النظام الدكتاتوري في بغداد ، بتوسيع نطاق البطش والقمع والإرهاب ، والاضطهاد ، والتصفيات الجسدية التي ذهب ضحيتها الآلاف من خيرة أبناء شعبنا العراقي المكافح ومن جميع القوى الوطنية ، الإسلامية والقومية العربية والكردية ، والديمقراطية ، عبر انتهاجه لسياسة التمييز القومي والديني والطائفي ، مما أوقع البلاد في أزمة خانقة سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وتجاهل النظام للواقع التاريخي والاجتماعي للشعب العراقي الذي يتألف من قوميتين رئيسيتين ، هما العربية والكردية ، وأقليات قومية أخرى ، وكونه شعباً مسلماً ، مع وجود أقليات دينية أخري ، وتقديراً لمخاطر الأزمة في منطقة الخليج التي نجمت جراء العدوان على الكويت ، واحتلالها ، وضمها قسراً إلى العراق ، وما رافقه من عمليات قتل ونهب وسلب ، وما تبعه من حشد للجيوش الأجنبية في المنطقة العربية ، مما ينذر باندلاع حرب مدمرة تنزل كارثة جديدة بشعبنا ، وبالشعب الكويتي ، والأمة العربية ، وشعوب المنطقة ، وتلحق أفدح الخسائر باقتصادنا الوطني ، وثروات شعبنا وإمكانياته .

وإن قوى المعارضة إذ تدين ، وترفض الاحتلال والضم القسري للكويت ، تؤكد على الخيار السلمي لحل الأزمة في الخليج ،

ودرء كارثة الحرب المحتملة ، ونزع فتيلها ،وذلك بتشديد الضغط على النظام ، لإجباره على الأنساب من الكويت دون قيد أو شرط ، وإطلاق حرية جميع الرهائن المحتجزين ، وتعبئة كل القوى من أجل سحب القوات الأجنبية من المنطقة ، وحل الخلافات بين دولها سلمياً ، ومن أجل إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح ، والحيلولة دون وقوع كارثة الحرب ، وإنقاذ شعبنا ، ودرء الأخطار المحتملة جراء التوتر السائد ، وإفشالا لكل المحاولات الرامية إلى تجويعه وإضعافه وإذلاله ، أجمعت قوى المعارضة العراقية ، بفصائلها واتجاهاتها المختلفة ، واتفقت على مبادئ أساسية ، وبرنامج سياسي موحد لعمل مشترك فيما بينها ، ينسجم ومطالب المرحلة الحاضرة ، ملبين بذلك إرادة شعبنا المكافح ، من أجل الوصول إلى أهدافه العادلة والنبيلة ، وعاقدين العزم على تصعيد وتائر العمل التضامني للتخلص وبشكل نهائي من كابوس الدكتاتورية ،والتسلط والإرهاب .

إن شعبنا يواجه، بشجاعة نادرة قهر وقوة نظام صدام الدكتاتوري ، الذي يتنكر لقيم ومثل الإنسانية والعروبة ، ويعتبر هذا النظام وريث مخلفات الأنظمة الاستبدادية العميلة التي تعاقبت على سدة الحكم في العراق ، مع تشديد لا مثيل له في وتيرة الطغيان ، والانفراد بالحكم ، وهو اليوم يتأهب لمسك زمام مصيره بيده ، تعضده في ذلك قوات الجيش العراقي ، التي لازالت تتطلع لأداء مهامها الوطنية والقومية والإسلامية .

إن قوى المعارضة العراقية مجتمعة، لتهيب بأبناء شعبنا العراقي ، وجيشه الباسل ، في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ بلادنا ، الذي يتعين من خلالها بلا شك مستقبله ومصير أبنائه ، أن يكون رابط الجأش متهيئاً لإنزال الضربة الحاسمة التي تقطع الطريق على أي احتمال قد يؤدي إلى تعريض استقلال العراق وسيادته إلى أخطار جسيمة وكارثة مهلكة ، وتدعوا للعمل على تحقيق الأهداف التالية :

أولاً : إسقاط النظام الدكتاتوري بإرادة الشعب العراقي ، وتصفية مخلفاته ، وإلغاء القوانين الجائرة الصادرة عنه .

ثانياً : تأليف حكومة إئتلافية ،انتقالية ،تعقب النظام الحالي ، لتشمل جميع فئات الشعب العراقي ،بكل قواه السياسية المناهضة للحكم الفاشي ، تتولى إنجاز المهام التالية :

١ ـ إلغاء الأوضاع الاستثنائية ، وتصفية آثار الحكم الدكتاتوري في جميع المجالات ، وإنهاء ممارسة الاضطهاد السياسي ، والديني والقومي والمذهبي ، وإصدار عفو شامل عن جميع السجناء والمعتقلين والملاحقين سياسياً ، وإعادة المفصولين منهم ، من مدنيين وعسكريين ،إلى وظائفهم وأعمالهم ،وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم .

٢ ـ إلغاء سياسة التمييز الطائفي ضد الغالبية من أبناء شعبنا العراقي ، التي استخدمت لضرب بعضها بالبعض الأخر ، وإزالة الآثار المترتبة عليها ، من خلال تهيئة الفرص المتكافئة لمشاركة العراقيين كافة في إدارة البلاد ، وتحقيق العدالة

الاجتماعية ، والمساومات التامة بينهم في الحقوق المدنية والثقافية ، وتثبيت ذلك دستورياً .

ثالثاً : تأمين عودة المهجرين والمبعدين داخل العراق وخارجه إلى أماكن سكناهم وإعادة حقوقهم وممتلكاتهم ، وتعويضهم تعويضاً عادلاً .

رابعاً : إلغاء التمييز القومي ، وإزالة الآثار السياسية والديموغرافية السكاني ، لمحاولة تغيير الواقع القومي والتاريخي لمنطقة كردستان العراق ، وحل المشاكل الكردية حلاً عادلاً ،ومنح الأكراد حقوقهم القومية والسياسية المشروعة ،من خلال تطبيق وتطوير بنود اتفاقية ١١ آذار سنة ١٩٧٠ نصا وروحا ، والتي قبلها الشعب العراقي ، وضمن نطاق الوحدة العراقية ،بما يعزز الأخوة العربية الكردية ، وضمان الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات القومية،من التركمان ،والآشوريين .

خامساً : تحقيق الحريات الديمقراطية العامة : حرية النشاط والتنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي، وحرية الصحافة ، والتجمع ، والتظاهر والإضراب ، وحرية التعبير والفكر ، بما فيها حرية الشعائر الدينية والمذهبية ، والإقرار بالتعددية السياسية ، وتداول السلطة بالأساليب البرلمانية وفق إرادة الشعب .

سادساً : صيانة وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب العراقي ، ووحدة العراق ، أرضاً وشعباً وكياناً .

سابعاً : ضمان حقوق الإنسان في العراق ، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وصيانة كرامة المواطن وحقوقه العامة والخاصة .

ثامناً : الانتقال بالبلاد إلى الأوضاع الدستورية ، عن طريق إجراء انتخابات حرة ومباشرة ، وبالتصويت السري ، لانتخاب مجلس تأسيسي ، يقوم بوضع الدستور الدائم للبلاد ، وذلك خلال فترة لا تزيد على سنتين ،ولا تقل عن سنة .

تاسعاً : الاهتمام ببناء القوات المسلحة على أسس سليمة كفيلة بتمكينها من أداء دورها في الدفاع عن الوطن ، واحترام المؤسسات الدستورية ، وخيار الشعب العراقي في النظام السياسي الذي يختاره وأداء دورها القومي في مواجهة الاستعمار والصهيونية ، ومخططاتها .

عاشراً : دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التضامن العربي ، والسير في طريق الوحدة العربية ، التي تحقق مصالح الأمة العربية ، وتستند إلى إرادتها الحرة ، وتقوم على أساس العداء للاستعمار والصهيونية .

أحد عشر : انتهاج سياسة خارجية مستقلة ، والابتعاد عن الأحلاف الأجنبية ، وبناء تضامن عربي وإسلامي حقيقي ، وبناء علاقات حسن الجوار مع جميع الدول على أساس مبادئ التعايش السلمي والمصالح المشتركة ، والالتزام بمواثيق الجامعة العربية ، والمؤتمر الإسلامي ، ودول عدم الانحياز ، وهيئة الأمم المتحدة ، واحترام الاتفاقيات الدولية ، والإسهام في

السلام ، وصيانة المنطقة والعالم ، والعمل ضمن جهود المجتمع الدولي لحماية البيئة ، وتحريم أسلحة الإبادة الجماعية ، والتدمير الشامل للأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية ، والعمل على إسناد وتعزيز التضامن العربي ، والعمل على تعزيز التعاون والتضامن بين الشعوب الإسلامية ، وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق الوحدة الإسلامية ، وتقوية الجبهة المعادية للاستعمار والصهيونية ، وكل أشكال الاستغلال بما يخدم مصالحنا المشتركة .

ثاني عشر : إسناد كفاح الشعب العربي الفلسطيني ، وانتفاضته الباسلة ، لتحرير وطنه ، بما فيه القدس الشريف ، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، ودعم كفاح حركات التحرر من أجل حقوق شعوبها ضد المستغلين والظالمين .

التواقيع

١ ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية

٢ ـ حزب الدعوة الإسلامية .

٣ ـ منظمة العمل الإسلامي في العراق

٤ ـ الكتلة الإسلامية .

٥ ـ الحزب الإسلامي العراقي .

٦ ـ حركة المجاهدين العراقيين

٧ ـ منظمة جند الإمام .

٨ ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني .

٩ ـ الاتحاد الوطني الكردستاني

١٠ ـ الحزب الشيوعي العراقي .
١١ ـ القوميون المستقلون .
١٢ ـ الاتحاد الاشتراكي العراقي .
١٣ ـ حزب البعث ـ قيادة قطر العراق
١٤ ـ التجمع الديمقراطي العراقي
١٥ ـ حزب الشعب الكردستاني .
١٦ ـ الحركة الديمقراطية الآشورية

١٩٩٠/١٢/٢٧

لكن الأحداث تسارعت ، واندلعت الحرب مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، تلك الحرب التي انتهت بهزيمة منكرة للنظام الصدامي ، والتي سببت إذلالاً كبيراً للجيش العراقي الذي أجبره صدام على خوض معركة غير متكافئة ، ودون أي مبرر ، مما سبب ذلك في إشعال شراره الانتفاضة في مدينة البصرة ، وانتشارها السريع والمذهل إلى كافة المدن والقصبات العراقية في ١ آذار ١٩٩١ وفاجأت القوى السياسية المعارضة التي لم تكن مستعدة لقيادة الانتفاضة والسير بها نحو النصر ، فقد كانت قيادات قوى المعارضة في المنافي ، بعيدة عن ساحة المعركة التي خاضها الشعب ، كما أن العديد منها قد وقع تحت تأثير الدول الإقليمية والولايات المتحدة ، وكل ما استطاعت عمله ، هو إصدار بيان سياسيي حول الانتفاضة ، وعقد مؤتمر بيروت

فـي ١١ آذار ٩١، وفيمـا يلـي نـص البيـان الصـادر فـي ٤ آذار ١٩٩١ :

سابعاً: بيان من لجنة العمل الوطني المشترك

يا أبناء شعبنا الثائر في العراق : (٧)

يا أبناء جيشنا الأبي :إن وقفتكم الثائرة اليوم ضد نظام الطاغية صدام ، وانتفاضتكم الجماهيرية الظافرة التي بدأت من أجل إسقاط ، وقبر النظام المتآمر ضد الشعب ، ومبادئه ومُثله ، والذي أذل الجيش والشعب معاً ودمر ثرواته وممتلكاته ومؤسساته ، بمواقفه وقراراته الرعناء المتفردة ، غير الشرعية ، التي لا تعبر عن إرادة أية قوة من القوى السياسية الوطنية ، فضلا عن إقصائه لرأي الشعب كليا عن اتخاذ أي قرار سياسي طيلة فترة تسلطه على رقابنا ومقدراتنا .

إن وقفتكم هذه هي الترجمة العملية لرأي الشعب بنظام صدام .لقد تمادى هذا الطاغية في استهتاره بأرواحكم ، وهدم كل ما شيدتموه من منجزات حضارية وإنسانية ، فحق لنا جميعاً أن نقول كلمة الفصل في هذا النظام الذليل ، الذي وقع على وثيقة الذل صراحة ، واستسلم بكامل كيانه لإرادة الأجانب ، والذي أستدرجهم لمحاربة شعبنا ، وتدمير وطننا .

يا أبناء شعبنا البطل :

إن ثورتكم الشعبية التي حركت أحاسيس كل شرائح الشعب ، وفصائله السياسية ، وهيجت عواطفه الوطنية والمبدئية ، فخر

لكل شعبنا البطل ، وتوظيف عملي لمواقفه التاريخية الناصعة ، عبر كل مراحل المعانات والكفاح ، وهي بحاجة إلى تصعيد ، وإنماء وشمولية ، ومواصلة ، حتى تحقيق كامل الأهداف التي انطلقت من أجلها .

بوركت سواعدكم الفتية ، وبوركت مسيرتكم العظيمة ، وبوركت وحدتكم والتحامكم ، من أجل تفتيت القوة الزائفة التي تحصن بها حاكم بغداد ،فاصبروا وصابرا ،ورابطوا من أجل نيل الحرية والانعتاق ، والتحرر الكامل من نظام المجرمين الذين أحرقوا الحرث والنسل ، ودمروا البلاد والعباد والنصر لكم ، والله معكم ، والأمة من ورائكم ، وكل أحرار العالم معكم ، وهذا هو يوم الأمل والنصر ، وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم .

لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقي

١٩٩١ /٣/٣

****

ثامناً:مؤتمر بيروت لقوى المعارضة العراقية(٨)

في الوقت الذي كانت قوى الانتفاضة تشتبك في معارك ضارية مع قوات الحرس الجمهوري الصدامي في أغلبية مدن العراق ، وتقدم الضحايا تلو الضحايا ، من أجل تحقيق حلم الشعب في إسقاط النظام الصدامي ، دعت لجنة العمل المشترك لقوى

المعارضة العراقية إلى عقد مؤتمر لها في بيروت ، في ١١ آذار ١٩٩١ ، لمتابعة تطورات الانتفاضة ، وقد حضر المؤتمر بالإضافة إلى ممثلي ١٧ حزباً ، المنظمين إلى لجنة العمل المشترك ، كل من [المجلس العراقي الحر] و[الوفاق الوطني العراقي] و[الحركة الإسلامية في كردستان] و[المجلس الأعلى لعشائر العراق] وعدد من الشخصيات السياسية المستقلة ، من مختلف التيارات الفكرية والدينية ، وعدد من ممثلي النقابات .

كما حضر المؤتمر ممثلين عن الجمهورية اللبنانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية إيران الإسلامية ، ودولة الكويت ، وممثلي حركات التحرر الوطني العربية ، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ، وممثلي الهيئات الدبلوماسية المعتمدين في بيروت ، والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان إضافة إلى مجموعة كبيرة من ممثلي وسائل الإعلام العربية والأجنبية .

واستمع المؤتمر إلى التقرير الذي قدمته لجنة العمل المشترك ، عن الأوضاع الراهنة ، ومواقفها ونشاطاتها ، ثم استمعت إلى كلمات الضيوف والمشاركين في المؤتمر ، والذين أجمعوا على دعم الانتفاضة الشعبية والدعوة إلى توفير كل الإمكانيات والظروف المناسبة لتطويرها ، وتحقيق أهدافها.

وبعد إجراء مناقشات مستفيضة طيلة أيام ١١ ، و١٢ ، و١٣ آذار ، حول مستلزمات دعم الانتفاضة وتطويرها خرج المؤتمر بالتوصيات التالية :

١ ـ يوصي المؤتمر بالعمل على تشكيل هيئة للإنقاذ الوطني ، ومعالجة الطوارئ التي تفرزها الانتفاضة .

٢ ـ يوصي المؤتمر ببذل الجهود الضرورية ، من أجل تجميد عضوية الحكومة العراقية الحالية في الأمم المتحدة ، ووكالتها المتخصصة ، والجامعة العربية ، ومجموعة عدم الانحياز ، والمؤتمر الإسلامي ، استناداً إلى خرق هذه الحكومة لميثاق الأمم المتحدة ، وقراراته ولوائحها المختلفة .

٣ ـ يوصي المؤتمر بتشكيل اللجان اللازمة لدعم العمل الميداني للانتفاضة ، وتوفير متطلباته .

٤ ـ يوصي المؤتمر بالسعي الحثيث للحصول على اعتراف عربي، وإسلامي ، ودولي بالمعارضة العراقية كممثل للشعب العراقي ، إلى أن يتم إسقاط النظام ، وإقامة حكومة انتقالية ائتلافية تلتزم بأجراء انتخابات حرة .

٥ ـ نظراً للأهمية الاستثنائية التي يجسدها مؤتمر المعارضة العراقية ، وما توصل إليه في بيانه السياسي يوصي المؤتمر بإرسال وفود إلى مختلف دول العالم ، والمنظمات الدولية، ومؤسسات الرأي العام لإبلاغها بنتائج المؤتمر ، وطلب دعم الانتفاضة ، ولتسهيل عمل هذه الوفود وتوفير أفضل الفرص لنجاح هذا النشاط ، يوصي المؤتمر بضم الأخوة أعضاء

المؤتمر القادمين من البلدان المختلفة ، إلى وفد المعارضة ، عند زيارة البلدان التي يقيمون فيها ، والاستفادة من إمكانياتهم وتجاربهم .

٦ ـ يوصي المؤتمر قوى المعارضة بتخصيص صندوق لدعم الانتفاضة ، ولجمع كل أشكال المساعدة المالية ، وفي المقدمة منها الدعم المالي من التجمعات العراقية في المهجر ، والمؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان ، ومن كل الداعمين لانتفاضة الشعب ، للخلاص من الدكتاتورية .

٧ ـ يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة لجمع المعلومات وتوضيحها ، حول انتهاك النظام الصدامي لحقوق الإنسان الأساسية ، ومصادرتها ، مثل الاعتقال الكيفي ، والمحاكمات الصورية ، والتعذيب ، والاختطاف والسجن والإعدامات الجماعية ، والعقاب الجماعي بحق الأحياء السكنية والمدن ، واستخدام الأسلحة الكيماوية ، وعمليات التهجير ، وحرق القرى ، وسياسة الأرض المحروقة ، ومصير المفقودين ، وجمع كل هذه المعلومات في وثيقة ، وتقديمها إلى الهيئات الدولية المختلفة ، وفي المقدمة منها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، حيث يوصي المؤتمر بإرسال وفد إليها للتحري والعمل على إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين ، والطلب من السلطات العراقية تزويدها بالمعلومات الكاملة عن كل السجناء ، وطبيعة الأحكام الصادرة بحقهم ، كما تنص عليه لوائح الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية ، والسياسية المصادق عليها من

قبل الحكومة العراقية ، والضغط عليها ، ومطالبتها بالكشف عن مصير المفقودين والمخطوفين .

٨ ـ يوصي المؤتمر بتنظيم حملة عالمية واسعة ، لمنع النظام من قمع الانتفاضة الجماهيرية بالحديد والنار ، وخاصة منع استخدام الأسلحة الكيماوية ، ويطالب الأمم المتحدة اتخاذ القرار بإنزال العقوبات الرادعة إذا ما لجأ النظام إلى ذلك .

٩ـ يوصي المؤتمر بتشكيل ممثليات ،ولجان للمعارضة العراقية من مختلف البلدان التي يقيم فيها العراقيون .

١٠ ـ أخذاً بنظر الاعتبار ، معانات شعبنا ، نتيجة الحرب المفروضة عليه من قبل النظام ، والنقص في المواد الغذائية والأدوية ، والخدمات المختلفة ، تعمل قوى المعارضة على تأمين المواد الغذائية والأدوية ، عبر حملات المساعدة ، ومطالبة هيئة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية بإرسال لجنة منها لدراسة أوضاع الشعب المعيشية ومعالجة ومساعدة ضحايا الانتفاضة ، والاتصال بجميع الدول المجاورة للعراق لفتح حدودها ، وتسهيل وصول المعونات الغذائية والأدوية ، والمساعدة على بناء المؤسسات الخدماتية .

كما أصدر المؤتمر عدد من التوصيات المتعلقة بالأعلام ، بالتركيز على عراقية وشمولية الانتفاضة ، وفضح كل محاولات التشويه التي تستهدف إيجاد المبررات لإبقاء صدام حسين في السلطة عن طريق إثارة المخاوف من بديل المعارضة ، والعمل على تكثيف الجهود لدعم الانتفاضة بكل الوسائل الممكنة ،

كإصدار النشرات الدورية ، ومد وسائل الأعلام بأخبار الانتفاضة ، وتنظيم المؤتمرات الصحفية ،وتعبئة كل الجهود الممكنة في هذا السبيل.

نظرة في توصيات المؤتمر:

بقراءة دقيقة لتوصيات المؤتمر نجد أن أهم واجب كان ملقى على عاتق المؤتمرين قد أهمل ،واقصد بذلك مسألة قيادة الانتفاضة ، فقد كان ينبغي على المؤتمرين التوجه إلى المناطق المحررة ، وتشكيل قيادة ميدانية مشتركة ، سياسية وعسكرية للأخذ بزمام الأمور ، وقيادة الانتفاضة نحو النصر النهائي ، والتأكيد على أن تكون الشعارات المرفوعة محصورة بما أُتفق عليه من قبل المؤتمرين ، وبشكل خاص ، التأكيد على عراقية الانتفاضة ، ووحدة القوى الوطنية ، وإقامة البديل الديمقراطي التعددي ، وحكومة ائتلاف وطني ،تقوم بأجراء انتخابات حرة ونزيهة بأقرب وقت ممكن ، وإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع كافة الدول المجاورة .
إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث ، وتُركت الانتفاضة دون قيادة كفوءة وقديرة ، تعوزها الخبرة السياسية والعسكرية ، وبقي المجال مفتوحاً لشعارات دينية وطائفية ضيقة أساءت للانتفاضة ،و أرعبت دول الخليج، وجعلتها تنادي ببقاء نظام صدام ،بدلاً من قيام نظام شيعي طائفي ، اعتبرته الولايات المتحدة يشكل

خطراً كبيراً على مصالحها ومصالح الغرب ، يتجاوز أخطار صدام ونظامه ، فالولايات المتحدة لا يمكن أن ترتاح لقيام نظام من هذا النوع في العراق بأي حال من الأحوال ، ولذلك فقد رأت بقاء النظام الصدامي ،بل وتقديم كل التسهيلات له لقمع الانتفاضة وإغراقها بالدم.

لم يكد النظام الصدامي يقمع الانتفاضة ، وينكل بكل من شارك فيها ، حتى خفت صوت قيادات المعارضة ، ودبت الخلافات فيما بينهم ، وانفرط عقدهم ، وتطورت الأمور إلى حد المهاترات بين تلك القوى ، على صفحات الصحف التي يصدرونها ، وهكذا تلاشت الآمال التي كانت معقودة على لجنة العمل الوطني للمعارضة ، وقيام جبهة وطنية عريضة تقود نضال الشعب لإسقاط النظام الصدامي .

وعاد الجهاز القمعي للسلطة الصدامية يمارس أبشع الأساليب وحشية للانتقام من كل من يشك بأنه قد شارك ، أو ساند ، أو أيد الانتفاضة ، فكانت حملات الاعدامات تجري كل يوم لمئات الوطنيين الشرفاء ، تحت سمع وبصر القوات الأمريكية والحليفة ، ودون أن تبدي أي حراك على جرائم السلطة الصدامية .

لقد أخطأت القوى السياسية المعارضة عندما علقت أمالها على إمكانية دعم الولايات المتحدة لانتفاضة الشعب العراقي ، وإسقاط صدام حسين ، ذلك أن للولايات المتحدة حساباتها الخاصة التي تصب في خانة مصالحها قبل كل شيء ، فلقد وجدت الولايات المتحدة أن بقاء صدام ضعيفاً على رأس النظام

، واستمراره في حكم البلاد ، هو خير من يستطيع تنفيذ كل ما تطلبه ، وما تضعه من شروط ، وقد سمحت له بالاحتفاظ بجانب كبير من قوات حرسه الجمهوري ، ليستطيع استخدامه في تثبيت حكمه ، وقمع انتفاضة الشعب .

كما أرادت الولايات المتحدة بقاء صدام على رأس السلطة في العراق ، لكي يبقى بعبعاً تهدد به دول الخليج لكي تكون لها ذريعة لبقاء قواتها وأساطيلها في المنطقة ، ولتدفع حكام تلك الدول لشراء الأسلحة ، خوفاً من تهديد النظام العراقي ، وبالإضافة إلى كل ذلك ، فإن الولايات المتحدة دائمة التفكير بإيران ، وما تشكله من تهديد على مصالحها في الخليج ، ولذلك فقد وجدت في بقاء النظام الصدامي ،كعامل توازن مع إيران في هذه المنطقة الهامة للمصالح الأمريكية أمر ضروري ، فالولايات المتحدة لا تعير أهمية لمصالح الشعب العراقي ومصيره ، وجلّ همها حماية مصالحها النفطية في الخليج .

لقد كان على قوى المعارضة العراقية أن تركز جهودها على قدرات الشعب العراقي ، وعلى الشرفاء من أبناء الجيش لأحداث التغير في هيكلية النظام من دون إهمال الجانب الدولي والإقليمي الذي له دوره بالتأكيد ، ولكن يبقى الشعب العراقي هو العامل الحاسم والرئيسي لأحداث التغير المنشود .

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨

بعد المجازر التي اقترفها النظام الصدامي الفاشي خلال وبعد قمع الانتفاضة الشعبية ، حيث قتل ما يزيد على ٣٠٠ ألف مواطن على أيدي قوات الحرس الجمهوري ، والأجهزة الأمنية للنظام ،وتشرد أكثر من مليوني كوردي تاركين مدنهم وقراهم ، هرباً من بطش النظام ، ومن باب الإحراج أمام الرأي العام العالمي ، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن ، الذي جرت المصادقة عليه تحت رقم ٦٨٨ في ٥ نيسان ١٩٩١ ، والمتعلق بحقوق الإنسان في العراق وما تعرضت ، وتتعرض له على أيدي الطغمة الصدامية الفاشية ، ومن الجدير بالذكر أن القرار المذكور لم يصدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، على عكس القرارات السابقة ، ولذلك فلم تكن للقرار صفة إلزامية تجبر النظام على تنفيذه وبقي هذا القرار حبراً على ورق وفيما يلي نص القرار:

قرار رقم ٦٨٨ ـ في ٥ نيسان ١٩٩١ : (٩)

مجلس الأمن :

مشيراً إلى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة ، واضعاً نصب عينيه ، واجباته ومسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق ، وبقلق شديد ، بسبب عمليات القمع التي تستهدف لها السكان المدنيون في أنحاء كثيرة من العراق ، وقد شمل في الآونة الأخيرة المناطق الكردية المأهولة ، الأمر الذي أدى إلى اندفاع جموع غفيرة من اللاجئين نحو الحدود الدولية ،

وعبورهم ، مما نجم عنه غارات عبر الحدود قد تهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة .

وبإحساس عظيم منه بالأسي لما يعانيه الإنسان هناك من أهوال ، وبعد تأمل بالتقريرين الذين رفعهما ممثلا تركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة في ٣، و٤ نيسان ١٩٩١ ، برقم ٢٢٤٣٥ / س، ورقم ٢٢٤٤٥ / س ، وكذلك التقريران اللذان رفعهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٣ ، و٤ نيسان ١٩٩١ ،وقد سجلتا برقم ٢٢٤٣٦ / س ،و٢٢٤٤٧ س معيداً تأكيده بالتزام الدول الأعضاء كافة بأمنها وسلامتها ، واستقلالها السياسي ، واضعا نصب عينيه تقرير السكرتير العام المرقم ٢٢٣٦٦ / س ،والمؤرخ في ٣٠ آذار ١٩٩١ يقرر :

١ــ يدين مجلس الأمن عمليات القمع التي يعانيها السكان المدنيون العراقيون في أنحاء كثيرة من البلاد ، وقد شمل في الأيام الأخيرة الدوليين في المنطقة . المناطق الكردية المأهولة ، وإن ذلك يؤدي إلى تهديد الأمن والسلام

٢ ـ يطلب بأن يقوم العراق على الفور ، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة ، بوقف هذا القمع ، ويعرب عن الأمل في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان ، والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

٣ ـ يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون المساعدة في جميع أنحاء العراق ، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

٤ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق ، وان يقدم على الفور ، وإذا اقتضى الأمر على أساس أيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة ، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين ، وخاصة السكان الأكراد ، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطة العراقية .

٥ ـ يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه ، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين ، وللسكان العراقيين المشردين

٦ ـ يناشد جميع الدول الأعضاء ، وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية .

٧ ـ يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أحل تحقيق هذه الغايات .

٨ ـ يقرر إبقاء المسالة قيد النظر .

مجلس الأمن

نظرة في القرار :

بقراءة متأنية لبنود هذا القرار ،نجد انه قد ركز أغلبه على المنطقة الكردية ، بينما مرّ مرور الكرام على معانات المناطق الجنوبية والوسطى من العراق ، من أساليب القمع الوحشية التي

تعرض لها السكان ، أبان الانتفاضة وبعدها ، وخاصة الشيعة منهم .

ولم تحاول الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين فرض تنفيذ هذا القرار ، كما فرضوا على النظام العراقي تنفيذ القرارات السابقة ، التي تهم مصالحهم في المنطقة ، فمصلحة الشعب العراقي ليست في قائمة مصالحهم واهتماماتهم ، ولذلك فقد بقيت بنود هذا القرار حبراً على ورق ، شأنها شأن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لسنوات عديدة ضد إسرائيل ، ولم تنفذ منها شيئاً ، وكل الذي فعلته الولايات المتحدة ، هو اتخاذ قرارين يحدد الأول المنطقة الواقعة شمال الخط ٣٢ من منطقة كردستان ، منطقة آمنة ، تحميها طائراتهم المرابطة في تركيا ، والمسماة [كومفورت بروفايد] ومنعت الجيش العراقي من دخولها ، وبذلك تسنى للمواطنين الكورد الحصول على الأمان في كردستان ، وكان رد فعل صدام حسين على ذلك أن سحب الموظفين والأجهزة الإدارية ، وأساتذة الجامعة من المنطقة ، وقطع الطاقة الكهربائية عن محافظة دهوك ، وفرض على منطقة كردستان حصاراً داخلياً .

وقد جاء رد الفعل الكردي بأجراء انتخابات لمجلس وطني في كردستان ، وتشكيل حكومة كردية، وأصبحت كردستان مركزاً لتجمع قوى المعارضة العراقية ، وللمطاردين من قبل النظام .

أما القرار الثاني ، والذي يخص سكان الجنوب ، الشيعة ، بمنع طائرات سلاح الجو العراقي ـ عدى الطائرات المروحية ـ من الطيران فوق المنطقة الممتدة جنوب الخط ٣٨ .

ولاشك أن هذا القرار يخدم مصالح الولايات المتحدة من حيث الأساس ، ولم يغير شيئاً من حملات القمع ضد الشيعة ، فصدام لا يحتاج لعملياته القمعية في الجنوب إلى الطائرات الحربية ، فلديه ما يكفيه من قوات الحرس الجمهوري ، ومن الأسلحة الثقيلة ما يستطيع فيه قمع الشعب في هذه المنطقة من العراق ، وان الولايات المتحدة أرادت بهذا القرار أبعاد الطائرات العراقية عن منطقة الخليج ، وطمأنة حكام الكويت .

******

****

****

توثيق الفصل العاشر

(١)المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار ـ ص ٧١ .

(٢) المصدر السابق ـ ص ٨٩ .

(٣)المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار ـ ص ١٠٠ .

(٤) لمصدر السابق .

(٥)المصدر السابق ـ ص ١١٤

(٦) المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار ـ ص ٣٣٩ .

(٧) صدر في بيروت في ٣ آذار ١٩٩١ ، ونشرته الصحف اللبانية في اليوم التالي .

(٨) صدر في دمشق في ٢٧ كانون الأول ١٩٩٠ ونشرته الصحف السورية في اليوم التالي .

(٩) بانوراما حرب الخليج ـ دكتور عبد الحسين شعبان ـ ص ١٠٠ .

الفصل الحادي عشر

القيادة الكوردية تفاوض نظام صدام
ومؤتمر شقلاوة
وانتخاب برلمان وتشكيل حكومة كردستان

أولاً : القيادات الكوردية تفاوض نظام صدام.

ثانياً : مؤتمر شقلاوة للمعارضة العراقية .

ثالثاً : انتخاب البرلمان،وتأليف حكومة كردستان .

رابعاً: فرض الحماية على منطقة كردستان

أولاً:القيادات الكردية تفاوض نظام صدام

بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ ، في ٥ نيسان ١٩٩١ ، وقرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بإقامة منطقة حماية للأكراد في منطقة كردستان ، الواقعة شمال خط العرض ٣٨ ، ورضوخ النظام الصدامي للقرار ، ظهرت دعوات بين صفوف القيادات الكردية تدعو للتفاوض مع النظام على أساس بيان ١١ آذار ١٩٧٠ ، بعد أن عجزت الانتفاضة عن تحقيق ما كان يصبو إليه الشعب الكوردي .

ورأى النظام العراقي أن يستغل هذه الدعوات في محاولة منه لإعادة سيطرته على كردستان ، فأرسل إشارات إلى القيادات الكردية ، عن طريق برزان التكريتي ـ الأخ غير الشقيق لصدام ـ أعرب لهم فيها عن استعداد الحكومة للتفاوض مع القيادات الكردية .

وجاء الرد من القيادات الكردية على دعوة برزان التكريتي سريعاً ، بالموافقة على أجراء المفاوضات ، دون الرجوع إلى لجنة العمل الوطني المشترك للمعارضة العراقية ، وتحفظ بعض القوى المنضوية تحت لواء الجبهة الكردستانية .(١)

وفي ١٢ نيسان ١٩٩١ توجه وفد كردي من الحزب الديمقراطي الكردستاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني ، على مستوى أعضاء اللجنة المركزية إلى بغداد ، وأجرى مباحثات مطولة حول مستقبل منطقة كردستان ،ومسألة تطبيق الحكم الذاتي الحقيقي ، واعتبر ذلك الاجتماع تمهيداً لاجتماع جديد ،على أعلى مستوى لبحث كافة الأمور المتعلقة بتطبيق اتفاقية ١١ آذار

١٩٧٥ ،وطلبت الحكومة حضور كل من السيد مسعود البارزاني ،والسيد جلال الطالباني إلى بغداد . (٢)
وبعد أسبوع توجه إلى بغداد وفد برئاسة السيد جلال الطالباني ،الذي التقى بصدام وطلب صدام من القيادات الكردية أن تقدم مشروعا مفصلاً وكاملاً ودقيقاً يتضمن مطالبها .
وعاد السيد جلال الطالباني إلى كردستان ، وتم عقد اجتماع لكافة القيادات الكردية لتدارس نتائج اللقاء الذي تم بين صدام حسين وجلال الطالباني ،ووضع مشروع جديد حول إقامة حكم ذاتي حقيقي لمنطقة كردستان ، وتضمن المشروع الجديد البنود التالية : (٣)
أولاً : يتم تطبيق الحكم الذاتي الذي نص عليه اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠، مع ضم محافظة كركوك لمنطقة الحكم الذاتي .
ثانياً : إطلاق سراح السجناء السياسيين في جميع السجون العراقية كافة
ثالثاً :تسهيل عودة جميع اللاجئين الأكراد ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، ومنظمات غوث اللاجئين .
رابعاً : اعتماد التعددية السياسية والديمقراطية في العراق ، وأجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب مجلس تأسيسي ، ووضع دستور دائم للبلاد .
خامساً : ينبغي أن يتم ضمان الاتفاق بواسطة أطراف دولية ، عبر الأمم المتحدة ، ويمكن أن تشمل هذه الضمانات مشاركة

طرف ثالث في المفاوضات وتوجه بعد ذلك وفد كردي عالي المستوى ، وضم كل من السادة :

١ ـ جلال الطالباني ـ زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني .

٢ ـ سامي عبد الرحمن ـ سكرتير عام حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني .

٣ ـ رسول مامند ـ سكرتير عام الحزب الاشتراكي الكردستاني .

٤ ـ نتشيرفان ادريس البارزاني ـ نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني

٥ ـ عمر فتاح ـ قائد الجناح العسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني

٦ـ فاضل مصطفى ـ عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

٧ ـ عمر عثمان ـ عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني .

٨ ـ فريدون عبد القادر ـ عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني .

أما الوفد العراقي فقد تالف من كل من :

١ ـ صدام حسين ـ وقد شارك في اجتماع يومي ٢١، ٢٢ نيسان .

٢ ـ عزت إبراهيم الدوري ـ نائب رئيس مجلس قيادة الثورة .

٣ ـ طه ياسين رمضان ـ نائب رئيس الجمهورية .

٤ ـ سعدون حمادي ـ رئيس الوزراء .

٥ ـ حسين كامل حسن المجيد ـ وزير الدفاع .
٦ ـ علي حسن المجيد ـ وزير الداخلية .
وقد جرت مباحثات بين الوفدين حول المشروع المقدم من الطرف الكردي ، مساء يوم ٢١ نيسان بحضور صدام حسين ، الذي تحدث في الاجتماع عن أهمية الروابط الوثيقة بين القوميتين العربية والكردية ، واعترف صدام بأنه أخطأ في سياسته تجاه الأكراد ، وأعلن عن التزامه بأجراء انتخابات عامة ، والمحافظة على التعددية السياسية ، وحرية الصحافة ، لكنه رفض القبول بمطالب القيادات الكردية حول ضم محافظة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي ، والبند الخامس ، المتعلق بالضمانات الدولية.(٤)

عاد الوفد الكردي بعد نهاية المحادثات إلى كردستان للتشاور ، ثم عاد بعد أيام إلى بغداد مرة أخرى لمناقشة المسائل المختلف عليها مع الحكومة ، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل ، وعاد الوفد الكردي إلى كردستان . وقد بدا واضحاً أن هناك العديد من نقاط الخلاف بين الطرفين وكان أبرزها :
١ ـ رفض النظام العراقي مطالبة الوفد الكردي بضمانة دولية.

٢ ـ رفض النظام رفضاً قاطعاً ضم محافظة كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي .

٣ ـ إصرار النظام على عودة أجهزة الأمن والاستخبارات إلى كردستان ، ومعاودة نشاطها من جديد ، وقد رفض الجانب الكردي ذلك .

٤ ـ إصرار النظام على عدم السماح بالنشاط السياسي في صفوف الجيش لغير حزب البعث ، وقد قدم الجانب الكردي اقتراحاً بأبعاد الجيش عن الحزبية ، إلا أن النظام العراقي رفض الاقتراح .

٥ـ الخلاف حول مسألة الديمقراطية والحريات العامة ، فقد طالب الوفد الكردي بإطلاق حرية الأحزاب السياسية ، وحرية الصحافة ، وأجراء انتخابات حرة ونزيه لانتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور دائم للبلاد ، وتشكيل محكمة دستورية عليا ، وإشاعة الديمقراطية في البلاد .

لكن النظام العراقي ظل يراوغ حول هذا الموضوع ، ويحاول إقامة مؤسسات صورية خاضعة لأشرافه ونفوذه ولم يكن جاداً في تحقيق الديمقراطية في البلاد . (٥)

وإثر فشل المحادثات بين الطرفين ، بدأ النظام بممارسة الضغوط على كردستان من جديد ، حيث فرض حصاراً اقتصادياً عليها ، وسحب الإدارة المدنية والموظفين وقطع الرواتب عن الموظفين والعمال الأكراد ، وقطع الطاقة الكهربائية عن محافظة دهوك ، وقطع جميع الاتصالات مع منطقة كردستان . (٦)

لقد كان واضحاً منذُ البداية أن المفاوضات لا يمكن أن تنجح مع نظام معادٍ للشعب ، أوغل في جرائمه بحق الشعب العراقي ، عرباً وأكراداً ،على حد سواء ، وهو إن توصل مع الوفد الكردي إلى أي اتفاق ، فلن يكون إلا اتفاقاً مرحلياً اضطرته ظروفه الصعبة إلى قبوله ، وعندما تتحسن ظروفه يسارع للتنصل من الاتفاق ، ويبدأ بالتنكيل من جديد بالشعب الكردي ، فنظام من هذا النوع لا يمكن أن يؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

ثانياً: مؤتمر شقلاوة للمعارضة العراقية:

بعد أن فشلت المحادثات مع النظام الصدامي عادت القيادات الكردية إلى أحياء التعاون المشترك مع لجنة العمل الوطني للمعارضة العراقية ، حيث وجه السيد مسعود البارزاني ،والسيد جلال الطالباني رسالة إلى قيادة لجنة العمل الوطني المشترك داعياً إياهم إلى عقد مؤتمر وطني في مصيف شقلاوة بكردستان ، لغرض مناقشة كل جوانب القضية العراقية ، بما في ذلك المفاوضات التي أجرتها القيادة الكردية مع النظام الصدامي .

وقد أكدت قيادة الجبهة الكردستانية أنها بصدد أجراء مناقشة نقدية ، بعد أن وصلت المفاوضات مع النظام الصدامي إلى طريق مسدود ، والإجراءات التي اتخذها النظام ضد الشعب الكردي ، واعترفت القيادة الكردية بأن المفاوضات قد أضرّت بالقضية الكردية وبالتحالف الوطني للمعارضة العراقية التي

أصيبت بالتصدع مؤكدين العودة إلى الطريق الصحيح في التعامل مع النظام العراقي . (٧)
كما أكدت على أن صدام قد تعمد خداع القيادة الكردية ، وانه غير جاد في مفاوضاته معها .
تلقت الأمانة العامة للجنة العمل الوطني المشترك رسالة البارزاني ،والطالباني ،ووعدت بدراستها والرد عليها ، وأكدت أيمانها بضرورة مواصلة العمل المشترك لكل فصائل المعارضة العراقية ، وعدم السماح للخلافات التي ظهرت أثناء المفاوضات التي جرت بين القيادات الكردية والنظام الصدامي أن تؤثر على التحالف الوطني .
وتقرر أن تعقد الأمانة العامة للجنة العمل المشترك ، اجتماعاً طارئاً لمناقشة الموقف الحالي ، ووضع التزام محدد لكافة فصائل المعارضة ، تتعهد بالعمل به ، حرصاً على وحدة الصف الوطني ، ومن أجل قهر الدكتاتورية ، وإقامة البديل الديمقراطي التعددي ، الضمانة الأكيدة لحقوق الشعب الكردي . (٨)

ثالثاً:انتخاب البرلمان،وتأليف حكومة كردستان:

رداً على فشل المفاوضات مع النظام الصدامي ، وإقدامه على سحب الإدارة المدنية ، قررت القيادة الكوردية إجراء انتخابات عامة في كردستان في عام ١٩٩٢ ، وانتخاب مجلس للنواب ، وتأليف حكومة تقوم بإدارة شؤون كردستان ، لكن الذي جرى

هـو اقتسـام السـلطة بـين الحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني ، والاتحـاد الـوطني الكردسـتاني ،فـي حـين كـان مـن المؤمـل أن تشارك في السلطة جميع الأحزاب الكردستانية ،لكـي تعطـي هذه التجربة حقاً نموذجاً صادقاً للديمقراطية التي يصبو إليها الشعب الكردي ، بوجه خاص ، والشعب العراقي بوجه عام . (٩)

وبعد إقامـة البرلمـان وتـأليف الحكومـة بـدأ البرلمـان و القيـادة الكرديـة بمناقشـة مستقبل القضـية الكورديـة ووضـع اسـتراتيجية لمستقبل كردستان ، وكـان قرار البرلمـان بـإقرار مبدأ الفدراليـة لكردستان والديمقراطية للعراق ، وقد أكدت القيادة هذا الموقف فـي مـؤتمر صـلاح الـدين لقـوى المعارضـة العراقيـة ، وكـان مؤتمر فيينـا للمعارضـة العراقيـة قد حق تقرير المصـير للشـعب الكردي وإقرار الفيدرالية إطار الوحدة العراقية .(١٠)

لكن القرار أثار حفيظة الأحزاب القومية العربيـة ، وجميـع دول الجوار ، وخاصة سوريا وإيران وتركيـا ،حيث اعتبـرت القرار خطوة نحو الانفصال ، وتأسيس دولة كردية ، وكانت تخشى أن بأن يحفز القرار الأكراد في تلك الدول التي تضم الجانب الأكبر مـن الشـعب الكـردي ، والـذي يعـاني مـن الحرمـان التـام لحقوقـه القومية في إيـران وتركيـا ، للمطالبـة بحقوقهم القوميـة أسوة بمـا جرى في العراق .

أمـا الولايـات المتحـدة فقد أرادت بهـذه الخطـوة أن تشـكل عامـل ضغط شديد على النظام الصدامي ، من أجل تنفيذ كل مـا تطلبـه الولايات المتحدة منه.

رابعاً: فرض الحماية على منطقة كردستان

بسبب الهجمة الشرسة التي شنتها قوات النظام العراقي على كردستان والرعب الذي حل بالشعب الشعب الكوردي من إمكانية استخدام النظام الصدامي الأسلحة الكيماوية والتي دفعت الشعب للهروب الجماعي نحو الحدود التركية حيث قُدرت جموعهم بمليوني مواطن أقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على اتخاذ قرار بخصوص فرض الحماية على منطقة كردستان ،وقد حدد القرار المنطقة الواقعة شمال الخط ٣٢ من منطقة كردستان ، منطقة آمنة ، تحميها طائراتهم المرابطة في تركيا ، والمسماة [كومفورت بروفايد] ومنعت الجيش العراقي من دخولها ، وبذلك تسنى للمواطنين الأكراد الحصول على الأمان في كردستان،وبدأوا بالعودة إلى مدنهم وقراهم ومساكنهم.

وكان رد فعل صدام حسين على ذلك إقدامه على سحب الموظفين والأجهزة الإدارية ،وأساتذة الجامعة من المنطقة ، وقطع الطاقة الكهربائية عن محافظة دهوك ، وفرض على منطقة كردستان حصاراً داخلياً .

وقد جاء رد الفعل الكردي بأجراء انتخابات لمجلس وطني في كردستان ، وتشكيل حكومة كردية، وأصبحت كردستان مركزاً لتجمع قوى المعارضة العراقية ،وللمطاردين من قبل النظام .

وبسبب المعانات الصعبة والقاسية التي سببتها إجراءات النظام العراقي هذه أصدر مجلس الأمن قرارا تحت رقم ٩٨٦ بتاريخ

١٤ نيسان ١٩٩٤ نص على تقديم الدعم المادي والاقتصادي لمنطقة كردستان لمجابهة آثار الحصار الذي فرضه النظام الصدامي .
كما قررت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا،منع طائرات سلاح الجو العراقي ـ عدى الطائرات المروحية ـ من الطيران فوق المنطقة الممتدة جنوب الخط ٣٨ بدعوى حماية الشيعة في الجنوب .

لكن هذا القرار كان في واقع الأمر يخدم مصالح الولايات المتحدة من حيث الأساس ، ولم يغير شيئاً من حملات القمع ضد الشيعة ، فصدام لا يحتاج لعملياته القمعية في الجنوب إلى الطائرات الحربية ، فلديه ما يكفيه من قوات الحرس الجمهوري ، ومن الأسلحة الثقيلة ما يستطيع فيه قمع الشعب في هذه المنطقة من العراق ، وان الولايات المتحدة أرادت بهذا القرار أبعاد الطائرات العراقية عن منطقة الخليج ، وطمأنة حكام الكويت .

توثيق الفصل الحادي عشر

(١) المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار ـ ص ١٣٥ .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣)المصدر السابق ـ ص ١٤٧ .

(٤)المصدر السابق ـ ص ١٤٩.

(٥) المصدر السابق ـ ص ١٣٧ .

(٦)كردستان ودوامة الحرب ـ محمد احسان ـ ص ١١٩ .

(٧) المعارضة العراقية والصراع لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار ـ ص ١٧٧ .

(٨) المصدر السابق ـ ص١٧٨ .

(٩) كردستان ودوامة الحرب ـ محمد احسان ـ ص ١٢٤ .

(١٠) نفس المصدر السابق .

الفصل الثاني عشر

حرب الأخوة في كردستان

أولاً: تحول كردستان العراق إلى مسرح للصراع الإقليمي.

ثانياً:القيادات الكردية تلجأ إلى السلاح لحسم الصراع بينها.

ثالثاً: قوات الطالباني تحتل أربيل عاصمة كردستان .

رابعاً:النظام العراقي يحتل أربيل وعودة سلطة البارزاني .

أولاً: تحول كردستان إلى مسرح للصراع الإقليمي:

أصبحت كردستان العراق بعد هزيمة النظام الصدامي في حرب الخليج الثانية ، وبعد إعلان الولايات المتحدة ما سمته [كومفورت بروفايد] لحماية الأكراد من بطش الحرس الجمهوري الصدامي مسرحاً للصراع الإقليمي ، ومما ساعد في تصاعد ذلك الصراع انهيارسلطة الدولة ،واتخاذ الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ، وحزب العمال الكردستاني لكردستان العراق مسرحاً لنشاطهما ضد النظامين التركي والإيراني، كما ساعد في ذلك الصراع المسلح بين الحزبين الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) والاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)، وتحالف (أوك) مع إيران ، و حدك مع تركيا، وهكذا وجدنا تركيا تدفع بقواتها العسكرية إلى كردستان مرات عديدة ، بحجة ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني ، أو لمساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني . وتارة تدفع إيران بقواتها، بحجة ملاحقة الثوار الأكراد ، في كردستان إيران ، أو لمساعدة الاتحاد الوطني الكردستاني ، مستغلين تكبيل العراق بقيود الحصار الذي فرضه مجلس الأمن منذُ أقدم صدام حسين على غزو الكويت، والهزيمة الكبرى التي لحقت بالعراق في حرب الخليج الثانية ، ولاشك أن الشعب الكردي هو الضحية ،كلما حدث اجتياح تركي ، أو إيراني ، حيث تتعرض القرى

الآمنة للقصف المدفعي ، وقصف الطائرات ، وحيث يقع العديد من الضحايا في صفوف المدنيين ، وحيث تتعرض أموالهم وممتلكاتهم للنهب ، أو التدمير . (١)
ولاشك أن تركيا لها أطماع قديمة في ولاية الموصل ، والتي تشمل كامل منطقة كردستان ، حيث سعت جهدها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى للاستحواذ عليها ، وساومت بريطانيا الحكومة العراقية وخيرتها بين ولاية الموصل أو التوقيع على امتياز النفط ، واضطرت الحكومة العراقية على الرضوخ للمطالب البريطانية من أجل الحفاظ على ولاية الموصل .

لقد أسفر الرئيس التركي عن أطماع تركيا هذه عندما صرح في تموز عام ١٩٩٥ بأن ولاية الموصل هي ولاية تركية.
أما وزيرة الخارجية التركية فقد صرحت أن تركيا تعتزم إنشاء منطقة حزام أمني داخل الأراضي العراقية ، على غرار الحزام الأمني الإسرائيلي في جنوب لبنان.

ومن الجدير بالذكر أن النظام الصدامي كان قد عقد اتفاقاً مع الحكومة التركية في الثمانينات ، يسمح بموجبه للقوات التركية بالتوغل في الأراضي العراقية بحجة مطاردة المتمردين الأكراد ، وهكذا استمرت القوات التركية باجتياح الأراضي العراقية كلما شاءت ، دون أي احترام لسيادة واستقلال العراق ،بفضل سياسة

النظام الصدامي ، كما أنها ما تزال تحتفظ بمواقع لقواتها في منطقة بامرني بكردستان .

ثانياً:القيادات الكردية تلجأ إلى السلاح لحسم الصراع بينها

على الرغم من سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) والإتحاد الوطني الكردستاني (أوك) على السلطة في كردستان ، بعد الانتفاضة ، وتقاسمهم مقاعد البرلمان ومجلس الوزراء ، إلا أن التنافس والصراع بين الحزبين كان يتفاعل كل يوم ، حيث سعى كل منهما للهيمنة على السلطة المطلقة في كردستان مما تسبب في تصاعد الخلافات بين الحزبين .(٢)

واستمرت العلاقات بين الحزبين بالتوتر ، والخلافات بالتصاعد بين الحزبين حتى وصلت إلى مرحلة الصراع المسلح بينهما . فقد اندلع القتال بين مقاتلي الحزبين في أواخر شهر آذار من عام ١٩٩٤ ، واستخدم الطرفان كل ما تيسر لهما من الأسلحة في قتالهما الشرس ، والعبثي ، والذي دفع ثمنه الشعب الكردي المنكوب ، حيث قتل الألوف من أبنائه ، ودمرت المدن والقرى ، واتت الحرب بين الحزبين على البقية الباقية من الاقتصاد المدمر أصلاً بسبب الحروب التي أشعلها النظام الصدامي طوال عشر سنوات .(٣)

ورغم جميع المحاولات التي بذلتها الأحزاب الوطنية المنضوية تحت لواء الجبهة الكردستانية لوقف هذا القتال العبثي ، والذي لا يستفيد منه سوى أعداء الشعب الكردي ،إلا أن جميع تلك

المحاولات باءت بالفشل ، واستمرت المعارك بين الطرفين ، رغم أنها تخللتها الهدنة لفترات من الزمن بعد جهود مضنية بذلتها الأحزاب الوطنية للجمع بين القيادتين ، وحل المسائل المختلف عليها سلمياً وبما يحقق مصالح الشعب الكردي الذي عانى الأمرين من تلك الحرب .

وهكذا ضاعت أحلام الشعب الكردي في العيش في سلام وهدوء ، بعد تخلصهم من السلطة الصدامية ، ووجد نفسه في ظل ذلك الصراع ، وفي ظل الحصار الدولي ، والحصار الصدامي على كردستان ، في وضع مأساوي ليس له مثيل ، يعاني الجوع وتفتك فيه الأمراض ، وتتساقط فوق الرؤوس قنابل المتحاربين كل يوم منزلة الخراب والدمار والموت .

لقد كان المؤمل أن تكون تجربة الحكم الديمقراطي في كردستان ، وتجمع قوى المعارضة الوطنية فيها حافزاً ومنطلقاً لتحرر العراق من السلطة الدكتاتورية الصدامية ، لكن قتال الحزبين أصاب نشاط قوى المعارضة للنظام بانتكاسة كبيرة ، وأطال في عمر النظام الصدامي ، حيث أن الحزبين المذكورين لهما دور كبير جداً في أي محاولة لإسقاط النظام لا يمكن التخلي عنه ، وبدونها تصبح حركة قوى المعارضة مشلولة تماماً.

ففي ١٢ تشرين الأول ١٩٩٦ اندلعت جولة جديدة من الحرب أشد عنفاً وفتكاً بالأرواح ، وتدميراً للممتلكات من مسلسل القتال الكردي - الكردي بين الحزبين في المنطقة الجنوبية الشرقية من كردستان ، شملت مدن السليمانية وكوسنجق ، وجمجمال

،وبلدات أخرى ، واستخدم الطرفان كل الأسلحة المتاحة ،منزلة أفدح الخسائر بالأرواح والممتلكات ، ليس بين صفوف المتقاتلين وحسب ، بل بين صفوف المدنيين المسالمين .
إن كل الذرائع والتبريرات التي ادعى بها الطرفين لاستمرار القتال لا يمكن قبولها ، وهي في واقع الأمرقد أضرت أشد الضرر، وإن قيادة الحزبين يتحملان المسؤولية الكاملة عن المآسي التي حلت بالشعب الكردي ، وبمسؤولية تعطيل الجهد الوطني لأحزاب المعارضة الهادف إلى تخليص الشعب العراقي من الحكم الدكتاتوري الصدامي البغيض .

ثالثاً: قوات الطالباني تحتل مدينة أربيل :

وصلت ذروة الصراع بين حزبي [أوك] و[حدك] في أوائل عام ١٩٩٥ ، عندما اقتحمت قوات الطالباني مدينة أربيل ، عاصمة كردستان ، وبذلك فرض السيد جلال الطالباني هيمنته على مؤسسات السلطة التنفيذية ، وعطل المجلس التشريعي ، وجرى خلال اقتحام المدينة والسيطرة عليها معارك عنيفة بين الطرفين ، ووقوع خسائر جسيمة في صفوف المتحاربين والسكان المدنيين على حد سواء ، وجرت حملة تصفيات للخصوم السياسيين ، وأدى ذلك إلى زرع الحقد والبغضاء ، والعداء بين إفراد المجتمع الكردي .

وحاول قادة الأحزاب الوطنية المتواجدين على الساحة الكردستانية التوسط بين قيادة الحزبين لإيجاد مخرج للازمة التي تمخضت عن استيلاء قوات الطالباني على أربيل ، حيث قدمت مشروعاً يقضي بإعلان الهدنة بين الطرفين المتحاربين على الأسس التالية :

١ـ جعل مدينة أربيل منزوعة السلاح .

٢ـ عودة المجلس التشريعي ومجلس الوزراء إلى ممارسة مهامهم .

٣ـ التوقف النهائي عن الملاحقة والاعتقال وطرد العوائل ومصادرة ممتلكات المواطنين ومنازلهم .

وبالفعل استطاعت الوساطة تحقيق هدنة بين الطرفين في ٧ نيسان ٩٩٥ واستمرت حتى الأول من حزيران ، ولكن دون تحقيق أي تقدم في المفاوضات بين الجانبين لحل الأزمة ، وبناء على المساعي التي بذلتها القوى الوطنية ، فقد جرى تمديد الهدنة حتى ١٥ تموز ٩٩٥.

وفي ٥ تموز ٩٩٥ أجتاح الجيش التركي شمال العراق ، في المنطقة الوسطى من الحدود المشتركة بين البلدين باتجاه منطقة[الميسوري] في قضاء [ميركه سور] وقُدرت القوات التركية الغازية بلواءين مدرعين ، تسندها الطائرات المقاتلة والمروحيات والمدفعية ، بالإضافة إلى القوات المظلية ، وادعت الحكومة التركية إنها تطارد المتمردين من أعضاء حزب العمال الكردستاني .

لكن القوات التركية استهدفت المناطق المأهولة بالسكان الأكراد ، وقصفت بصورة عشوائية سبع قرى هي شيفي ، وميروز ، وسبندار ، وبندرو، ودزو ، وبازيان ، مما أسفر عن تشرد أهالي المنطقة بعد تكبدهم خسائر كبيرة في الممتلكات ، ووقوع عدد من الضحايا والجرحى .(٤)

لقد أدى الاجتياح التركي لكردستان إلى تعقيد الأزمة ، وإلى تفاقم أوضاع المواطنين الأكراد المعشية وزاد من عمق المأساة التي سببها الصراع وحرب الأخوة بين الحزبين (حدك) و(أوك) مع شديد الأسف.

رابعاً:قوات صدام تحتل أربيل وعودة سلطة البارزاني

في العاشر من آب ١٩٩٦ ، دعا رئيس وزراء تركيا ، نجم الدين أربكان ،الذي كان في زيارة رسمية لإيران، إلى عقد قمة تركية عراقية إيرانية،لحل المسألة الكوردية في شمال العراق،وأكد على أن تركيا ستستضيف اللقاء،وأنها ستدعو سوريا لحضوره وقد لاقى الاقتراح التركي استحسان الحكومة الإيرانية وتأييدها.(٥)

غير أنه لم يمضي سوى أسبوع على اللقاء ، حتى أنفجر القتال من جديد في كردستان في ١٧ آب ، وشملت المعارك مناطق [باليسان] و[وهيران] و[حرير] و[صلاوة] و[جومان] و[

حـاج عمـران] ورافـق القتـال قصـف مـدفعي إيرانـي لمنطقـة [راوندوز] .
وبعد يـومين مـن بـدء القتـال بـدأ النظـام الصـدامي بتحشـيد قـوات كبيرة مـن الحـرس الجمهـوري فـي منطقتـي كركـوك والسـليمانية ،والموصـل ، وأصـدر النظـام قـراراً بتعيين [علـي حسـن المجيـد] الملقـب علـي كيمـاوي ، محافظـاً لكركـوك ،كمـا أصـدرت قيـادة الجـيش أمـراً إلـى القطعـات العسـكرية المرابطـة علـى خطـوط التماس بأن تكون على أهبة الاستعداد ، وأن تشدد سيطرتها على كافـة المسـالك ، وإطـلاق النـار علـى كـل مـن يتحـرك فـي تلـك المناطق .
ورغم أن تحشدات القوات العراقية كانت مكشوفة ، فأن الولايات المتحدة لم تحرك ساكناً ، ولم توجه أي تحذير للنظام العراقي من مغبة الإقدام على أي خطوة عدوانية في كردستان ،ولاسيما وأن هذه المنطقة كانت قد وُضعت تحت الحماية الأمريكية البريطانية الفرنسية منذُ انتفاضة آذار ١٩٩١ .
وفي الساعة الرابعة من فجر يوم ٣١ آب ١٩٩٦ اندفعت القوات الصدامية نحو مدينة[أربيل] وحاصرتها من طريقي الموصل وكركوك ، وبعد أن مهدت لهجومها على المدينة بقصف مدفعي وصـاروخي استمر ٤ سـاعات ، وبـرر النظـام العراقـي اقتحامـه لأربيل بأنه تلبية لدعوة من السيد مسعود البارزاني زعيم الحزب الـديمقراطي الكردسـتاني ، لكـن الحقيقـة إن المصـلحة الأمريكيـة اقتضـت أخـراج قـوات الطالبـاني مـن أربيـل لاعتبـارات تخـص

المصالح الأمريكية، على الرغم من أن العملية صبت في مصلحة [حدك] في عودة الأمور في أربيل إلى سابق وضعها .وفي الوقت نفسه أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني ، بزعامة السيد مسعود البارزاني ، أن قواته بدأت بمهاجمة اربيل ، وأن قواته تقاتل في ضواحي المدينة .

وفي اليوم التالي ، الأول من أيلول دخلت مجموعات كبيرة من الدبابات العراقية وأحكمت سيطرتها على المدينة ،أسفرت المعارك عن وقوع خسائر جسيمة في صفوف المقاتلين الأكراد والسكان المدنيين ، وقد مارست أجهزة الأمن الصدامية التي رافقت القوات العسكرية ، حملة مداهمات للبيوت ، ومقرات الأحزاب السياسية المعارضة ، وقامت باعتقال المعارضين للنظام وفق قوائم كانت قد أعدت سلفاً ، وجرت حملة تصفية جسدية لعدد كبير من المعارضين للنظام العراقي ، ونهبت وأحرقت مقرات الأحزاب المعارضة .

أما الولايات المتحدة فلم تتعرض لقوات النظام الصدامي التي اقتحمت أربيل ، بل أطلقت ٢٧ صاروخاً على مواقع عسكرية في جنوب العراق في ١ أيلول ، ثم أعقبتها بإطلاق ١٧ صاروخاُ آخر على المنطقة نفسها في ٣ أيلول ، وقرر الرئيس الأمريكي [كلنتون] تمديد منطقة الحضر الجوي في جنوب العراق إلى خط العرض ٣٣ وكأن قوات صدام حسين قد هاجمت جنوب العراق !!!.

إن كل متتبع للأوضاع السياسية يدرك أن صدام حسين لا يمكن أن يقدم على خطوة كهذه ، وفي مثل تلك الظروف التي يمر بها النظام ، دون مباركة الولايات المتحدة وموافقتها ، ولابد أن يكون للولايات المتحدة حساباتها في ذلك ، وأن هناك أهداف عديدة حققتها من وراء هذه العملية ومنها:

١ ـ تفتيت المعارضة العراقية ، وإفشال أي محاولة لتغير النظام العراقي لا تأتي من تحت المعطف الأمريكي .

٢ ـ أشعار دول الخليج أن صدام حسين مازال قوياً ، وانه يشكل تهديداً للخليج ، من أجل بقاء القوات الأمريكية في المنطقة وابتزاز دول الخليج ،وحثها على شراء الأسلحة .

٣ ـ أشعار أعضاء مجلس الأمن بأن العراق لازال قادراً على تهديد الأمن والسلم الدوليين ، وان استمرار الحصار المفروض عليه مازال يتسم بأهمية كبرى لضمان الأمن والسلم الدوليين.

٤ ـ تأمين مرور النفط عبر الأنبوب التركي ، بعد توقيع مذكرة التفاهم بين النظام العراقي والأمم المتحدة ، حول تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء والدواء ، والذي أشترط استخدام هذا الأنبوب لنقل معظم النفط العراقي .

ومعروف أن الطلباني على علاقة جيدة مع حزب العمال الكردستاني الذي يخوض صراعاً مع الحكومة التركية ، والذي كان قد قام بنسف أنبوب النفط المذكور فيما مضى مرات عديدة

، ويأتي ذلك لمصلحة تركيا التي تضررت كثيراً جراء الحصار المفروض على العراق ، حيث كانت تجني مليارات الدولارات من عوائد مرور النفط العراقي عبر أراضيها سنوياً .

خامساً : جهود المعارضة الوطنية والولايات المتحدة للمصالحة بين الطرفين :

بعد الأحداث الدامية التي وقعت في أربيل بدأ الشعب الكوردي يضمد جراحه التي سببتها الحرب المفجعة ، ونشطت قيادات أحزاب الجبهة الكوردستانية للسعي لجمع القيادتين الكورديتين من أجل التوصل إلى حل لخلافاتهما ، وعودة الصفاء والوئام في ربوع كردستان .

و دخلت الولايات المتحدة على الخط ، بما تملكه من تأثير قوي على الطرفين ،في سعيها للجمع القيادتين الكورديتين المتمثلتين بالسيد مسعود البارزاني والسيد جلال الطالباني في واشنطن من أجل تحقيق المصالحة بينهما .

فقد دعت واشنطن القيادتين إلى الحضور في الولايات المتحدة لبحث الخلافات بين الطرفين وإيجاد السبل الكفيلة لتجاوزها ، وبالفعل تم اللقاء بين الطرفين وإجراء المباحثات حول السبل الكفيلة بعودة العلاقات الطبيعية بينهما، وعودة الأمن والسلام في ربوع كردستان بحضور [ديفيد وليش] مساعد وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت آنذاك ، حيث تم التوصل إلى عقد

[اتفاقية واشنطن] في ١٧ أيلول ١٩٩٨ التي وقعها السيدان مسعود البارزاني وجلال الطالباني ، والتي دعيت باتفاقية [المصالحة والسلام] .

وقد تضمنت الاتفاقية البنود التالية :

١ ـ إدانة الاقتتال في كردستان والحيلولة دون عودته من جديد.

٢ ـ إقامة حكومة موحدة على أساس نتائج الانتخابات لعام ١٩٩٢

٣ ـ توحيد الإدارتين الكورديتين مع بعضهما .

٤ ـ استرجاع الإيرادات الكمركية إلى خزينة حكومة الإقليم الموحدة.

٥ ـ تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات جديدة في منطقة كردستان في عام ١٩٩٩ .

وفي ٢٩ تشرين الأول من العام ١٩٩٩ عقد اجتماع للمعارضة العراقية في مدينة[نيويوك] بمساهمة الجانب الأمريكي ، حيث جرى في ذلك الاجتماع بلورة المشروع الفيدرالي الديمقراطي التعددي البرلماني في العراقي بعد إزاحة النظام الصدامي من الحكم ، وقد بذل المؤتمرون جهوداً كبيرة في إقناع القيادتين الكورديتين بضرورة حل كل خلافاتهما وتوحيد خطابهما السياسي وعلى كافة المستويات .

كما أكد مؤتمر المعارضة العراقية المنعقد في[لندن] بين الرابع عشر والسابع عشر من كانون الأول ٢٠٠٢ الذي جرى عقده تحت الرعاية الأمريكية تحت شعار [العراق ما بعد نظام صدام

حسين] على إقامة عراق ديمقراطي تعددي برلماني فيدرالي ، وقد مكَّن ذلك المؤتمر القيادتين الكورديتين من تنسيق مواقفهما مما عزز موقف الكورد في المعادلة العراقية والإقليمية وأثر بصورة إيجابية على المؤتمر من أجل تحقيق مصالح الشعب العرقي بصورة عامة .

وفي ٨ أيلول عام ٢٠٠٢ تم عقد مؤتمر للمعارضة في مصيف صلاح الدين حضره ممثل الرئيس الأمريكي جورج بوش [زلماي زادة] وجرى فيه التأكيد على قرارات مؤتمر لندن ، وعلى ضرورة إجراء الاستفتاء الشعبي على الدستور الفيدرالي المقترح لعراق ما بعد صدام مما عزز التعاون والتنسيق بين سائر أطراف المعارضة العراقية ، وبالتعاون مع الولايات المتحدة لإسقاط النظام الصدامي .

وفي الوقت نفسه وقع الزعيمان الكورديان مسعود البارزاني وجلال الطالباني على هامش المؤتمر اتفاقاً بين الطرفين لحل جميع الخلافات بينهما ، وتمت الموافقة على إعادة البرلمان الموحد الذي جرى انتخابه عام ١٩٩٢ تمهيداً لحل الخلافات التي لم يجرِ تنفيذها استناداً لقرارات مؤتمر واشنطن عام ١٩٩٨ ، وقد تم تأليف لجنة من الطرفين تتولى حل الخلافات خلال مدة ٦ أشهر . كما تقرر أن يعقد البرلمان الموحد أولى جلساته في ٤ تشرين الأول ٢٠٠٢ .

لكن الأمر المؤسف أن الخطوة الرئيسة بتوحيد الإدارتين والتي نصت عليها الاتفاقات السابقة لم ترى النور لغاية اليوم ، ومازال

الشعب الكوردي يتطلع إلى ذلك اليوم الذي يجد فيه حكومة واحدة وإدارة واحدة في كردستان بعد كل الذي عاناه من الويلات والمصائب جراء الاقتتال ، ولا شك في أن وحدة الإدارتين وتشكيل حكومة موحدة وسلطة واحدة في عموم كردستان يتصف بأهمية بالغة في هذه الظروف التي يمر بها العراق حيث يجابه الشعب العراقي نشاطات قوى الإرهاب الفاشية ، وقوى الظلام الهادفة إلى العودة القهقرى بشعبنا إلى القرون الأولى من التخلف ، وإن وحدة القوى الديمقراطية في عموم العراق بصورة عامة والمنطقة الكردية بصورة خاصة أمر ضروري لتحقيق النصر في الانتخابات المزمع إجرائها في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٥ ، والتي ستقرر طبيعة نظام الحكم القادم ، وتشريع الدستور الدائم ، وضرورة الحرص على تحقيق نظام حكم ديمقراطي فيدرالي تعددي يضمن حقوق وحريات سائر مكونات الشعب العراقي بكل قومياته وأطيافه ، ويحقق الأمن والسلام في ربوع العراق .

توثيق الفصل الثاني عشر

(١) نص برقية السيد مسعود البارزاني لأعضاء حزبه في ٢٣ أيار ١٩٩٢

(٢)أراء محظورة ـ جرجيس فتح الله ـ ص ٢٠٦ .

(٣)المصدر السابق ـ ص ٢٠٧ .

(٤) تصريح ناطق صحفي باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٦ تموز ١٩٩٥ .

(٥) كردستان ودوامة الحرب ـ محمد إحسان ـ ص ١٧٣ .

الفصل الثالث عشر

الشعب الكوردي وحق تقرير المصير

وآفاق المستقبل

أولاً : الشعب الكوردي وحق تقرير المصير

ثانياً: الحركة الكوردية وآفاق المستقبل

أولاً:الشعب الكوردي وحق تقرير المصير:

منذُ نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨،وتفكك العديد من الإمبراطوريات نتيجة لتلك الحرب والتي كان من بينها الإمبراطورية العثمانية والروسية والألمانية بدأت حركات التحرر للشعوب المضطهدة بالنهوض والتصاعد مطالبة بحقها في الحرية وتقرير المصير لأوطانها بعيداً عن الهيمنة الإمبريالية .

وقد حفز وقوع ثورة أكتوبر في روسيا التي قادها[لنين]عام ١٩١٧ في تطور واندفاع تلك الحركات عندما بادر إلى وقف الحرب الاستعمارية من جانب روسيا،وكشف للشعوب أسرار اتفاقية [سايكس بيكو] الاستعمارية المعقودة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية عام ١٩١٦،والتي تم بموجبها تقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية المنهارة .(١)

وكانت تلك الاتفاقية الاستعمارية قد استهدفت تقسيم الإمبراطورية العثمانية وإيران على الضد من مصالح شعوب هذه المنطقة ذات القوميات المتعددة ، وبالأخص ضد مصالح الشعب الكوردي حيث أكدت تلك الاتفاقية الجائرة على التجزئة الأبدية وبذلك شكلت عقبات صعبة التخطي أمام وحدة الوطن للشعب الكوردي . (٢)

كما بادرت الحكومة السوفيتية إلى إصدار[مرسوم السلام] والذي جاء فيه :

{ تتوجه الحكومة نحو حكومات وشعوب كل البلدان المتحاربة وتدعوهم إلى عقد هدنة فورية لمدة ثلاثة اشهر يمكن خلالها إنهاء المحادثات اللازمة بين ممثلي جميع الشعوب والأمم التي

اشتبكت في الحرب أو اضطرت للمشاركة فيها دون استثناء واستدعاء مجالس نيابية مؤلفة من ممثلي الشعوب في كل البلدان ، ومفوضة منها للتصديق على شروط السلم } . (٣)
لقد اتسم مرسوم السلام بأهمية بالغة بتأكيده ولأول مرة في التاريخ على مبدأ المساواة ، وحق تقرير المصير للشعوب ومبدأ السيادة القومية ، كما أكد على إلغاء وإبطال كافة الحقوق التي اكتسبتها روسيا القيصرية وفق الاتفاقيات ذات الصيغة الاستعمارية المعادية لحقوق وحريات الشعوب والقوميات المضطهدة والمستندة على الدمج القسري ،والتي كان من ضمنها بالطبع الشعب الكوردي ، وكردستان المجزأة .
لقد جاءت اتفاقية [سايكس بيكو] لتؤكد على تجزئة كردستان حيث أصبح جزأيها الشرقي والجنوبي في كل من إيران والعراق تحت الهيمنة البريطانية ، فيما بقي الجزء الشمالي تحت سيطرة الحكومة التركية التي قامت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المنهارة ، وأصبح الجزء الغربي منها في سوريا تحت السيطرة الفرنسية .
لقد حفزت ثورة أكتوبر حركات التحرر الوطنية في هذه المناطق المحتلة من قبل بريطانيا وفرنسا على النهوض والاندفاع في المطالبة بحريتها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها ، وخاضت الثورات العارمة ضد المحتلين في العراق وإيران وسوريا وتركيا ، وكانت ثورة عام ١٩٢٠ التي خاضها الشعب العراقي بقوميتيه الرئيسيتين العربية والكوردية ذات تأثير كبير على مجرى حركات التحرر في المنطقة .
لقد اندلعت شرر الثورة في الفرات الأوسط والجنوب ، وفي كردستان على حد سواء ،وخاض الشعب العراقي بعربه وكورده معارك طاحنة ضد الإمبرياليين الجدد الذين دفعوا ثمناً غالياً من أرواح جنودهم وتكبدوا خسائر جمة في المعدات والأسلحة ، وتحمل الاقتصاد البريطاني المنهك أصلاً جراء الحرب التي

استهلكت جميع موارده والكثير من الخسائر المالية لدرجة دفعت العديد من أعضاء البرلمان إلى مطالبة الحكومة بالخروج من العراق .
إن تلك الثورة وإن كانت لم تحقق أهدافها بالكامل بسبب عدم تكافؤ القوى ، فقد كان من أبرز نتائجها أن أجبرت المحتلين البريطانيين على تغيير أساليب هيمنتهم العسكرية على العراق ، وتفتق ذهنهم إلى تشكيل ما سمي بالحكومة الوطنية ، وجاءوا بالأمير فيصل ابن الحسين ونصبوه ملكاً على العراق يعاونه مجموعة من الضباط الشريفيين الذين خدموا في الجيش العثماني كان منهم نوري السعيد ، وجميل المدفعي ، ومولود مخلص و توفيق السويدي ، ويسين الهاشمي ، وجعفر العسكري وبكر صدقي وغيرهم من الضباط الذين تداولوا حكم العراق منذ تأسيس الحكم الملكي حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث تشكلت في العراق لأول مرة حكومة خارج إرادة البريطانيين وسفارتهم في بغداد التي كانت جميع الوزارات تشكل بموافقتها .
أما في كوردستان فقد خاض الشعب الكوردي الثورة بقيادة أحد ابرز رواد حركة التحرر الوطني الكوردية آنذاك الشيخ محمود الحفيد، وقد اضطر البريطانيون إلى التعامل مع الشيخ محمود الذي نصبوه حاكماً على السليمانية وعينوا له مستشاراً بريطانياً هو الميجر [نوئيل] ، وخصصوا له راتباً شهرياً قدره ١٥ ألف روبية .
كان الشيخ الحفيد ينتظر من المحتلين أن يفوا بوعودهم بموجب معاهدة [سيفر] لإنشاء كيان كوردي في منطقة كردستان ، لكن مصالح المحتلين جعلتهم يبتلعون تلك الوعود بعد ما ضمنوا هيمنتهم على المنطقة .
و نتيجة لخيبة الأمل التي أصابت الشيخ محمود والشعب الكوردي بوعود الإنكليز بإقامة كيان كوردي مستقل،وتنكرهم لمعاهدة سيفر، فقد بادر إلى تجميع قواه معلناً قيام الثورة ، وقام

باحتلال السليمانية في ٢١ أيار ١٩١٩، بعد أن دحر القوات البريطانية،وقوات الليفي التي شكلها البريطانيون للحفاظ على مصالحهم في المنطقة، وتمكن من أسر عدد كبير منهم ، ومن الضباط الإنكليز، وأعلن تشكيل دولة كوردية،كما أعلن نفسه ملكا عليها واتخذ له علماً خاصاً بدولته.

لكن المحتلين الذين يمتلكون ماكنة حربية جبارة استطاعوا إخماد الثورة والقبض على زعيمها الحفيد الذي حُكم عليه بالإعدام في أول الأمر ، لكن المحتلين آثروا نفيه إلى الهند خوفاً من عودة الثورة الكردية للاشتعال من جديد.

ولم يهدأ الشعب الكوردي منذ ذلك الحين ، وأبدى إصراراً منقطع النضير على تحقيق طموحاته في تقرير مصيره بنفسه، فكانت ثورة الشيخ محمود الثانية بعد عودته إلى الوطن ،وبعد فرض بريطانيا معاهدة عام ١٩٣٠ التي تجاهلت المسألة الكردية ،حيث جرى قمعها من قبل القوات العراقية والبريطانية وسلاح الطيران البريطاني .

وتلى ذلك ثورة الشيخ أحمد البارزاني في كانون الأول عام ١٩٣٠ والتي قمعت بقسوة أيضاً بعد أن شنت الحكومة العراقية حملة عسكرية بمساعدة القوات والطيران الحربي البريطاني .

لكن الشعب الكردي لم يسكت على الضيم وصمم على معاودة الكرة لاستعادة حقوقه القومية حيث تولى قيادة حركة التحرر المناضل مصطفى البارزاني والتي استمرت حتى نهاية تشرين الأول ١٩٣٠ بعد أن استطاعت قوات الحكومة بدعم من البريطانيين قمعها بقوة السلاح .

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي انتهت بسقوط الإمبراطوريات الألمانية والإيطالية واليابانية عام ١٩٤٥ ، وقيام نظام عالمي جديد على أثر مؤتمر [سان فرنسيسكو] وتشكيل منظمة الأمم المتحدة على أنقاض عصبة الأمم ، وجاء ميثاقها مؤكداً في ديباجته على حق الشعوب صغيرها وكبيرها

في تقرير المصير فكانت خير مشجع للشعوب المضطهدة على النهوض من جديد لاستعادة حريتها ، وبدأت مرحلة جديدة وجدية من نضال الشعب الكوردي ، وأخذت المسألة الكردية حيزاً بارزاً في قضايا الشرق الأوسط .

ومما عزز كفاح الشعب الكردي لنيل حقوقه القومية التطور الجديد على مبدأ حق الأمم في تقرير المصير الذي انعكس في الوثائق الهامة التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ .

فقد صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الدورة الثالثة للجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول من هذا العام .

كما صدر القرار رقم ١٥١٤ في ١٤ كانون الأول عام ١٩٦١ الخاص بإعلان حق البلدان والشعوب المستعمرة في نيل الاستقلال .(٥)

وهكذا أصبح حق تقرير المصير للشعوب والأمم أحد أهم المبادئ المتعارف عليها في القانون الدولي المعاصر ، وله الخاصية القانونية التي تمتلكها المبادئ الأخرى المتعارف عليها في المحافل الدولية ، وأخذ دور وأهمية القانون الدولي يزداد في عصرنا الحالي حيث أصبح مبدأً عالمياً ، وركيزة قوية لتنظيم العلاقات الدولية . (٦)

وعلى هذا الأساس فإن الدول التي تقتسم كردستان اليوم ، والتي هي أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، وتترتب عليها التزامات بالقواعد الأساسية للعلاقات والقوانين والمواثيق الدولية ، وتمسكها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة قد ألزمت نفسها شاءت أم أبت باحترام حقوق الشعب الكوردي في تقرير مصيره على نطاق الدول منفردة أو مجتمعة وبعكسه فإنها تُعتبر بالضرورة المنطقية والقانونية قد خرقت ميثاق هيئة الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية .

إن حق تقرير المصير يعني أن لكل أمة الحق في الحاضر والمستقبل بتقرير مصيرها السياسي بحرية كاملة بما في ذلك حق الانفصال وتأسيس دولتها المستقلة ، ولها حق الاختيار الحر للانضمام إلى أية دولة أخرى باتحاد فيدرالي، والتصرف في شؤونها الداخلية بما يؤمن الظروف لتطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي شرط أن لا تخل بحقوق الأمم والقوميات الأخرى .

ولا شك أن الشعب الكردي القاطن في أجزاء كردستان تتمثل فيه شروط الأمة الواحدة ، فالكورد لهم أرض مشتركة على الرغم من تجزأتها من قبل الإمبرياليين القدامى والجُدد ، ولهم تاريخ مشترك ولغة مشتركة وعادات وتقاليد مشتركة ،ومن حقهم التوحد وإقامة دولتهم فوق أرضهم كردستان الكبرى بموجب القانون الدولي ، وشرعة الأمم المتحدة شرط توفر الظروف اللازمة ، مع الأخذ في الاعتبار مصلحة الشعب الكوردي في المرحلة المعينة من حيث الظروف المحيطة به تجنباً للمخاطر التي قد تنشأ والتي يمكن تنعكس سلباً على أوضاعه الحالية والمستقبلية .

ويشير لنين إلى مسألة الانفصال السياسي للأمة واستقلالها بالقول :

{ إن المطالبة بحق تقرير المصير لا يعني بالضرورة المطالبة بالانفصال والانقسام ، وظهور دويلات صغيرة ، بل تعني الإعراب عن نضالها المتواصل ضد الاضطهاد القومي،وعدم المساواة.(٧)

إن الأسلوب الواقعي لحل المسالة القومية الكردية اليوم ينبغي أن يكون تدريجياً ، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الداخلي ومراعاة الحالة الدولية الراهنة في الشرقين الأدنى والأوسط والتعامل مع الشعوب التي لا تعادي القومية الكردية بروح من

التفاهم و التعاون البناء والاحترام المتبادل لحقوق وحريات الطرفين بما يحقق طموحات الشعب الكردي المشروعة .
لكن الشعب الكردي يملك كل الحق في الكفاح ،وبكل الوسائل والسبل إذا ما تم تجاهل حقوقه المشروعة وسيجد أن كل القوى الديمقراطية المؤمنة بحق الشعوب في الحرية تقف إلى جانبه في نضاله العادل من أجل الحرية ، وتقدم له كل الدعم والمساندة في هذا السبيل .
لقد أكدت الأحداث التاريخية التي مرت على العراق منذ تأسيس ما يسمى بالحكم الوطني والتي جرى فيها تجاهل الحقوق المشروعة للشعب الكوردي من قبل الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم ولجوئها إلى استخدام القوة المسلحة لإخضاع الشعب الكردي وحركته التحررية ، وقوف الشعب العراقي إلى جانب شقيقه الشعب الكردي الذي كان هو الآخر يعاني من تجاهل السلطات الحاكمة لحقوقه وحرياته العامة ، بل لقد شاركت تلك القوى مشاركة فعّالة في الكفاح المسلح ضد حكم الطاغية صدام حسين مدركة إن الشعب الذي يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون حراً .

ثانياً:الحركة الكوردية وآفاق المستقبل:

إن المرحلة الحالية من تاريخ حركة التحرر الكردية اليوم ، وفي ظل هذه الظروف القاسية والمخاطر الجسيمة المحدقة بالعراق وشعبه بمختلف قومياته وأديانه وطوائفه تتطلب من قيادة حركة التحرر الكردية أن تركز جهدها على إقرار وتنفيذ الفيدرالية لكردستان والديمقراطية للعراق ،بشكل متلازم ، وليكن معلوماً أن الديمقراطية هي الضمان الوحيد لتطبيق الفيدرالية وديمومتها .

إن العراق يمر بأخطر مرحلة في كل تاريخه حيث تتكالب القوى البعثفاشية وحلفائها الظلاميين من أجل إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ،وعودة الفردوس المفقود بسقوط النظام الديكتاتوري البغيض الذي جثم على صدور المواطنين العراقيين جميعاً، وزج بالبلاد بحروب كارثية ، داخلية وخارجية أودت بحياة مئات الألوف من المواطنين ناهيك عن مئات الألوف من الأرامل والأيتام ، والمعوقين ،ونكّلَ بالمعارضين لحكمه الفاشي البشع وملأ القبور الجماعية بمئات الألوف من خيرة مواطنينا الوطنيين .

إن هؤلاء القتلة الذين يمارسون اليوم الجرائم البشعة بحق شعبنا من تفجير السيارات المفخخة ،والعبوات المزروعة في الشوارع والطرق ،والاغتيالات وخطف المواطنين وقطع رؤوسهم بأسلوب رهيب،ويدمرون المرافق العامة والبنية التحتية للعراق أنما يستهدفون عودة نظام القبور الجماعية والحروب الكارثية من جديد ، وهم اليوم وقد امتلأت قلوبهم حقداً على شعبنا ،إذا ما قُدرَ لهم العودة للحكم من جديد قد عقدوا العزم على أن ينتقموا من شعبنا أشنع انتقام ولا يستطيع أحد تحديد مداه . أنهم مستعدون كسيدهم الجلاد صدام حسين بقتل الملايين من المواطنين انتقاماً من الشعب الذي ناضل طويلاً من أجل التخلص من نظامه البشع ،وعبّرَ عن بهجته في سقوطه يوم التاسع من نيسان ٢٠٠٣،وكان يتمنى لو تم إسقاطه من قبله ، وسوف لن يغفر أيتام النظام الصدامي للشعب الكردي موقفه من ذلك النظام الكريه ولن يتركوه وشأنه .

وعليه فإن الحرص على إفشال خطط الإرهابيين المجرمين أيتام النظام الصدامي وقمع تحركاتهم ، والتخلص من شرورهم يصب تماماً في خانة مصلحة الشعب الكردي ومستقبله ، وفي مصلحة الشعب العراقي عامة ، وعليه فإن الأمر الأهم لشعبنا بكل مقوماته القومية في هذه المرحلة الخطيرة التي يمر بها اليوم

هو النضال المشترك وبكل فاعليه ، ومن خلال جبهة موحدة ، من أجل تحقيق نظام حكم فيدرالي ديمقراطي تعددي ، وانتخاب مجلس تأسيسي يتولى وضع وإقرار دستور دائم في البلاد ،يُقرُ مبدأ الفيدرالية ويتضمن القيود الصارمة لمنع أي تجاوز على النظام الديمقراطي ، أو انتهاك الدستور والتلاعب بمواده المتضمنة حقوق وحريات المواطنين،وحرية النشاط الحزبي والنقابي ،واحترام حرية الصحافة ، وذلك من خلال تشكيل محكمة دستورية عليا مستقلة تمام الاستقلال عن أية ضغوط ، ومن أي جهة أو سلطة كانت .

إن الديمقراطية هي الضمان الوحيد لحماية النظام الفيدرالي المنشود ، وتعزيز الأخوة العربية الكورية ونضالها المشترك .

إن قيام وتثبيت ونجاح الفيدرالية في كردستان ينطوي على أهمية كبرى بالنسبة للشعب الكردي في أجزاء كردستان الأخرى حيث سيكون الحافز الأكبر لتحقيق طموحاته في الوصول إلى ما تم تحقيقه في كردستان العراق من تقدم وتطور في مجال الحقوق القومية والوطنية ، وسيكون بكل تأكيد حصول الشعب الكردي على حقه في الفيدرالية إسوةً بإخوته في العراق خطوة هامة في الطريق من أجل تحقيق حلم الشعب الكردي في قيام دولة كردية موحدة وبأسلوب ديمقراطي حضاري .

في الآونة الأخير ظهرت دعوات في صفوف الشعب الكوردي لإجراء استفتاء حول الانفصال عن العراق وإقامة دولة كوردية مستقلة في كردستان العراق ،وعلى الرغم من إيماني بحق تقرير المصير للشعوب ،ومنها الشعب الكوردي ،إلا أنني اعتقد إن هذه الخطوة وفي هذا الوقت بالذات لا تخدم بأية حال من الأحوال القضية الكردية ، بل تزيدها تعقيداً وتشكل خطورة بالغة ليس على مستقبل الشعب الكردي فحسب ، بل والشعب العراقي بوجه عام حيث يواجه اليوم أشرس حملة فاشية معادية للديمقراطية وحقوق الإنسان ، وترمي إلى إعادة نظام البعث

الفاشي والظلامي للعراق ، وعليه فإن السبيل الوحيد المتاح اليوم للشعب العراقي بعربه وكورده وسائر قومياته الأخرى هو الجبهة الوطنية الديمقراطية الموحدة للتصدي لهذه القوى الفاشية التي تتربص بالجميع ولا تخفي حقدها الشديد على الشعب الكوردي بوجه خاص ، وإقامة النظام الديمقراطي الفيدرالي الموحد الذي يحفظ للشعب الكوردي حقوقه القومية والوطنية بكل تأكيد.

كما أن من المهم أن ندرك أن أسلوب حرق المراحل واستعجال تحقيق الهدف الاستراتيجي الكبير والمشروع في إقامة دولة كردستان الكبرى من دون تحقيق الظروف الموضوعية الضرورية في سائر منطقة كردستان الكبرى لا يخدم القضية الكردية أيضاً، بل ينطوي على مخاطر كبيرة ،ونتائج سلبية على مستقبل الوحدة الكردية الكبرى ،وقد تستمر لزمن طويل .

وسيبقى طموح الشعب الكردي في الوحدة وتأسيس كردستان الكبرى الحلم الأكبر بالنسبة له، وسيقف بكل تأكيد كل الديمقراطيين الحقيقيين المؤمنين بحق تقرير مصير الشعوب ،وحقوق الإنسان التي نص عليها الإعلان العالمي الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ إلى جانب نضاله وطموحه وخياراته المشروعة .

توثيق الفصل الثالث عشر

(١) الأسس القانونية لحق الشعب الكردي في تقرير المصير ـ د . فؤاد ساكو ـ ص ٣٥ .
(٢) كردستان والمشكلة الكردية ـ إم . إس . لازاروف ـ ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ .
(٣) وثائق السياسة الخارجية السوفيتية ـ المجلد الأول ـ ص ١٣ .
(٤) تاريخ الوزارات العراقية ـ الجزء الأول ـ عبد الرزاق الحسني ـ ص ٢١.
(٥) راجع القانون الدولي .
(٦) حول بعض اتجاهات تطور القانون الدولي العام ـ لوكاشكوك ـ ص ٨٢ .
(٧) الأسس القانونية لحق الشعب الكردي في تقرير المصير ـ د . فؤاد ساكو ـ ص ٧٩ .

الملاحق

الملحق الأول

اتفاقية سيفر

١٠ آب ١٩٢٠

الجزء الخاص بالأكراد ـ القسم الثالث ـ كردستان

البند ٦٢ :

ستحضر لجنة مركزها القسطنطينية مؤلفة من ثلاث أعضاء تعيّن كل واحد منهم إحدى الحكومات الثلاث الإنكليزية والفرنسية والإيطالية وذلك في خلال ٦ اشهر من تاريخ تنفيذ اتفاقية الاستقلال الذاتي هذه بشأن المناطق التي يقيم فيها العنصر الكردي الكائنة شرق الفرات ، وقبل الحد الجنوبي لأرمينيا ، كما يمكن تحديدها فيما بعد ويجري الحد التركي مع سوريا والعراق طبقاً للوصف المبيّن في النصين الثاني والثالث من الفقرة الثانية من البند رقم ٢٧ ، أما في حالة عدم الاتفاق على أي موضوع فإنه يحال بمعرفة أعضاء اللجنة كل منهم إلى حكومته ، ويجب أن يشمل هذا المشروع الضمانات الكافية لحماية الكلدان والآشوريين والقليات الأخرى جنساً ودیناً في داخل هذه المناطق

, ولهذا الغرض ستعاين لجنة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والعجم والكرد ،الأماكن لتعرض وتقرر التصحيحات ، وإذا رؤي أنه يجب إجراءها على حدود تركيا إذ أنه بناء على نصوص هذه الاتفاقية ينطبق الحد المذكور مع حد العجم .

البند ٦٣

تتعهد الحكومة العثمانية ابتداءً من اليوم بأن تقبل وتنفذ قرارات كل من لجنتي القمسيون المذكورتين في البند رقم ٦٢ في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التبليغ الذي ستعلن به .

البند ٦٤

إذا قَدم في ميعاد سنة ابتداء من تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية الشعب الكوردي المقيم في المناطق المعينة بالبند رقم ٦٢ طلباً لجمعية الأمم مفصحاً بأن أغلبية شعب هذه المناطق يرغب بأن يكون مستقلاً عن تركيا ، وإذا أنست الجمعية المذكورة أن هذا الشعب قادر على الاستقلال أوصت بذلك ، فتتعهد تركيا من الآن بأن تعمل بهذه التوصية ، وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها في هذه المناطق ، وستكون تفصيلات هذا التنازل موضوع اتفاق خاص يعقد بين أهم دول الحلفاء وبين تركيا ، ففي حالة حصول التنازل وعندما يحصل ، لا ترفع أي معارضة من قبل دول الحلفاء المذكورة نحو اتحاد الأكراد المقيمين في جزء من أراضي كردستان الداخلة إلى اليوم في ولاية الموصل إتحاداً بمحض إرادتهم مع حكومة الأكراد المستقلة .

الملحق الثاني

قرار عصبة الأمم بشأن مطالب الأكراد :

بصدد الزعماء الأكراد التي تقدموا بها إلى عصبة الأمم ،فلقد اتخذت العصبة بشأنها القرار التالي :

لما كنا لم نجد لعصبة الأمم قراراً يبرر طلب أصحاب العريضة في إنشاء حكومة كردية تحت إشراف العصبة ، ولما لم يكن لهذا الطلب من مستند في أعمال مجلس العصبة ، ولا يمكن تأييده إلا بتفسير خاطئ للقرارات التي توصل إليها مجلس عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٢٥ ، عندما أُلحقت المنطقة التي يعيش فيها أصحاب العريضة بالعراق ،ولما كانت تلك القرارات تقضي بمعاملة الأكراد معاملة خاصة لم تضمن لهم تماماً كما تقول آخر المعلومات التي لدى الدولة المنتدبة ، وبإعطائهم بعض الضمانات التي تخص الأمور المحلية ويبدو أنها لم تتحقق حتى الآن ، فإن لجنة الانتدابات الدائمة قررت أن توصي المجلس بما يأتي :

١ ـ أن يُطلب إلى الدولة المنتدبة أن تلاحظ فيما إذا كانت التدابير التشريعية والإدارية التي وضعت لتضمن للأكراد الوضعية التي

هم أهلٌ لها ،و ينظر إليها بنظر الاعتبار ، وتوضع موضع التنفيذ دونما نقص أو تباطؤ .
٢ ـ أن يُرد عريضة وجوه الأكراد ما يتناول منها غرض تأليف حكومة كردية تحت إشراف عصبة الأمم .
٣ ـ أن يُنظر في حكمة اشتراط اتخاذ تدابير تضمن للأكراد مثل هذه الوضعية إذا ما تخلص العراق نهائياً من وصاية الدولة البريطانية .

الملحق الثالث

اتفاقية الجزائر بين صدام وشاه إيران في ٦ آذار عام ١٩٧٥ :

تطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، قرر الطرفان الساميان المتعاقدان :
١ ـ إجراء تخطيط نهائي لحدودها البرية بناءً على برتكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ، ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .
٢ ـ تحديد حدودهما النهرية حسب خط [التالوك] وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر .

٣ ـ بناءً على هذا يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعّالة على حدودهما ، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت .

٤ ـ اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المباشرة أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل ، وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر ، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا القرار . ويعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي .

الملحق الثالث

نص البرقية التي وجهها السيد مسعود البارزاني لأعضاء حزبه حول نتائج الانتخابات العامة في كردستان :

من : مسعود البارزاني

إلى:جميع الفروع واللجان والكوادر في الحزب الديمقراطي الكردستاني :

من موقع المسؤولية أشكر جهودكم المبذولة في سبيل رفع راية حزبنا المناضل ،و كما تعرفون أن نتائج انتخاب البرلمان هي ٥١% لحزبنا و٤٩% للإتحاد الوطني الكردستاني ، وقد ظهرت

هذه النتيجة مع الأسف الشديد نتيجة التزوير والخروقات في وقت الانتخاب بحيث فقدت أهميتها الجوهرية ، وأصبحت بدون قيمة إلا في نقطة واحدة وهي أنها تمت بسلام ، وبدون اية مشكلة . وقد ساد الشعب الكوردي جو ديمقراطي خلالها ، وكان هذا مبعث فخر واعتزاز لنا جميعاً .

إن فكرة الانتخابات تعود لنا ، وكنا ننوي من خلالها وضع الأسس الديمقراطية ، إلا أن الخروقات وعمليات التزوير باتت واضحة للجميع ، ولذلك قررنا أن لا نعترف بنتائج الانتخابات لأن الغدر والتزوير أضاعا كل شيئ . وخشيةً من تشويه سمعة الشعب الكوردي ، وعدم إضاعة هذه الفرصة التاريخية التي أعطت طابعاً إيجابياً للعالم كله ، توصلنا إلى هذا :

إذا ألغينا النتائج فسنكون مسؤولين أمام التاريخ عن هذا الخطأ الكبير وعن ضياع فرصة كبيرة للشعب الكوردي، فكان علينا أن نواجه أحد خيارين :

إما المجازفة بمصير الشعب الكوردي وتاريخه بإلغاء نتائج الانتخابات .

وإما البحث عن مخرج لهذه الفضيحة .

ولذلك قررنا بالاتفاق مع الاتحاد الوطني أن نجد حلاً فكان إعلان نتائج الانتخابات ، وبالرغم من فوز حزبنا بها ، فأنا شخصياً لا اعترف بهذا واعتبرها غير صحيحة ، فالعملية هي اتفاق وليس نتائج انتخابية ولا أريد أن نتصورها فوزاً ، ولكنها تضحية في سبيل هذا الشعب . وإني بصفتي هذه لست مستعداً

لقيادة الحركة الكوردية في العراق إن لم تجرِ الانتخابات بحرية وديمقراطية ،وبشكل نظيف .

الاتفاق بيننا وبين الاتحاد الوطني هو كالآتي :

١ ـ تجري الانتخابات العامة في وقت لاحق .

٢ ـ يختار القائد بالاتفاق .

٣ ـ مناصفة أعضاء البرلمان .

٤ ـ رئيس البرلمان يكون من الحزب الديمقراطي الكردستاني ، ونائبه من الاتحاد الوطني الكردستاني .

٥ ـ رئيس المجلس التنفيذي يكون من الاتحاد الوطني ، ونائبه من الحزب الديمقراطي الكردستاني .

٦ ـ تشارك الأحزاب الأخرى في الجهاز التنفيذي .

وأكرر مرة أخرى بأن هذا الاتفاق لا يعني قبولا بنتائج الانتخابات لأن جميع الأطراف كانت لديهم شكوى على الخروقات والتزوير الكبير الذي حصل .

لم يكن بوسعنا القول بوجوب إلغاء نتائج الانتخابات بسبب سمعتنا في الخارج ،وصداها السلبي على الشعب الكوردي ورغبته في المحافظة على سمعته الخارجية ، وسوف نعدُ لأي انتخابات مقبلة جميع المستلزمات الضرورية الكفيلة بمنع التزوير .

إن موقف الأحزاب الحليفة الأخرى كان على مستوى المسؤولية التاريخية ، فقد فسحوا المجال لتشكيل هذا البرلمان لمدة أربعة

أشهر لحين إجراء انتخابات جديدة ، ونحن نقدر عالياً النتائج كما ظهرت ، وهي ٥١ % للبارتي ، و٤٩ % للإتحاد الوطني .

تم إجراء اتفاق بين الطرفين على تشكيل برلمان مشترك بخمسين مقعداً لكل من الحزبين المتنافسين ،إلا أن الحاكم المشرف لم يعلنها بشكل جيد ، لذلك استوجب التوضيح .

ونحن ندعوكم إلى إبقاء معنوياتكم عالية ، وعدم التصور بأي شكل من الأشكال بأن حقوقنا قد سُلبت ، أو أننا قد خسرنا ، بل هي أيضاً تضحية أخرى من أجل الشعب الكوردي ، وعليكم أن تهيؤا أنفسكم من الآن للاستفادة من الأخطاء السابقة في الانتخابات القادمة حماية لراية حزبنا ، ولاسم البارزاني الخالد ، وعلينا المحافظة على الروح الأخوية في هذه المرحلة بيننا وبين الأخوة في الاتحاد الوطني ، وجميع الأخوة في الجبهة الكوردستانية ، والتزامنا معهم يزداد الآن أكثر من أي وقت مضى ، وكافة الأعمال يجب أن تهدف إلى تقوية صفوف الشعب الكوردي .

وهذه هي ثمرة دماء شهدائنا الأبرار .

وهذا هو الإيضاح للبيشمركة والكوادر وأصدقاء البارتي والشعب الكوردي العزيز .

مسعود البارزاني

٢٣ أيار ١٩٩٢

الملحق الرابع

بيان ملا مصطفى البارزاني حول وقف القتال مع نظام عارف

تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام عارف بالمحافظة على وحدة الصف الوطني ، وحقن الدماء البريئة ، وإنهاء اقتتال الأخوة ، ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة قررنا :

المبادرة إلى إيقاف إطلاق النار

والطلب إلى إخواني العودة إلى محلات سكناهم والانصراف إلى أعمالهم الحرة الكريمة .

وبهذا نفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار في المنطقة ، وتتهيأ الفرصة لإقرار الحقوق القومية للمواطنين الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية ، وإرساء الأخوة العربية الكردية على أمتن القواعد بما يصونها من الوهن ويحصنها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين .

وليعلم الجميع أن سيادة القانون ، وتأمين النظام في المنطقة كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية .

فليسدد الله خطى المخلصين ، ويكلل جهودهم بالنجاح فيما يريدونه للشعب والوطن من وحدة وسؤدد وازدهار .

والله من وراء القصد .

١٠شباط١٩٦٤
البارزاني مصطفى

الملحق الخامس

بيان حكومة عبد السلام عارف حول وقف القتال في كردستان:

بناءً على مقتضيات المصلحة العامة ، ولاستجابة إخواننا الأكراد لما جاء في نداء الملا مصطفى البارزاني ، ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية إلى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب ، ووضع حد لمحاولات الاستعمار وأذنابه ، وقطع دابر المستغلين والمتصيدين ، وحقناً للدماء البريئة ، وبناءً على ما تمليه مصلحة الوطن العليا قررنا ما يلي :

١ ـ إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية ، وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت .

٢ ـ إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال ، وإصدار العفو العام ، ورفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين حُجزت أموالهم .

٣ ـ إعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية .

٤ ـ إعادة الموظفين والمستخدمين .

٥ ـ رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعشية على اختلافها

٦ ـ الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فوراً ، وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيّد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين .

٧ ـ تعويض أصحاب الأراضي التي غُمرت أراضيهم من جراء سدي[دوكان] و [دربندخان] تعويضاً عادلاً .

٨ ـ تُتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن واستقرار المنطقة الشمالية .وإننا نهيب بإخواننا الأكراد العودة إلى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد ،وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الاستعمار وأذنابه ، وليعلم إخواننا الأكراد بأننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية ، والله من وراء القصد .

٩ ـ على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية تنفيذاً لما جاء في هذا البيان .

عبد السلام محمد عارف
رئيس الجمهورية العراقية
١٠ شباط ١٩٦٤

الفهرست

المقدمة ٣
الفصل الأول: ثورة الشيخ محمود الحفيد..... ٦
أولاً : نبذة عن حياة الشيخ محمود الحفيد ٧
ثانياً : الحفيد يعلن الثورة على الإنكليز ٩
ثالثاً : الشيخ محمود الحفيد يعاود الثورة ضد الحكومة..... ١٣
توثيق الفصل الأول ١٦

الفصل الثاني : الثورة البارزانية ١٧
نبذة مختصرة عن تاريخ العائلة البارزانية ١٨
أولاً : الثورة البارزانية بقيادة الشيخ احمد ١٩
ثانيا : الثورة البارزانية بقيادة مصطفى البارزاني ٢١
ثالثاً : اندلاع الثورة من جديد بقيادة مصطفى البارزاني.... ٢٣
رابعاً : البارزاني يعاود الثورة عام ١٩٤٥..... ٢٥
توثيق الفصل الثاني ٣٢

الفصل الثالث : ثورة ١٤ تموز وعودة البارزاني..... ٣٣
أولاً : ممهدات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ..... ٣٤
ثانياً: تشكيل جبهة الاتحاد الوطن..... ٣٩
ثالثاً:انتصار الثورة وإعلان الجمهورية وعودة البارزاني... ٤٠
توثيق الفصل الثالث ٤٩

الفصل الرابع:العلاقة بين قيادة الثورة والقيادة الكوردية.. ٥٠
أولاً : وطنية عبد الكريم قاسم..... ٥١

ثانياً : أخطاء عبد الكريم قاسم ٥٦
ثالثاً : تدهور العلاقة بين السلطة والقيادة الكوردية.....٦٢
توثيق الفصل الرابع ٦٨

الفصل الخامس: تدهور العلاقة بين قاسم والبارزاني..... ..٦٩
أولاً : نشرب الحرب في كردستان ٧٠
ثانياً : تطور العلاقة بين البعث والديمقراطي الكردستاني... ٧٤
ثالثاً:انقلاب ٨ شباط واغتيال ثورة تموز وعبد الكريم قاسم. ٧٨
رابعاً:القيادة الكوردية تفاوض الانقلابيين..... ٨٧
توثيق الفصل الخامس ٩١

الفصل السادس : البعثيون يغدرون بالحركة الكوردية ٩٢
أولاً: البعثيون يشنون الحرب على الشعب الكوردي ٩٣
ثانياً:انقلاب عارف وتوقف القتال وانشقاق البارت ٩٧
ثالثاً: تجدد القتال في كردستان من جديد.....١٠٠
رابعاً: انقلاب ١٧ تموز٦٨ وعودة حزب البعث للحكم..... ١٠٢
خامساً:البعثيون يحاولون التقرب من الشعب وقواه الوطنية١٠٥
سادساً: بيان ١١ آذار حول القضية الكوردية ١٠٦
سابعاً: عقد اتفاقية ١١ آذار مع قيادة الشعب الكوردي ١٠٨
ثامناً: توقيع ميثاق العمل الوطني وقيام الجبهة الوطنية..... ١١٠
تاسعاً: موقف القيادة الكوردية من الجبهة ١١٤
توثيق الفصل السادس ١١٧

الفصل السابع:اشتعال الحرب بكردستان واتفاقية الجزائر.١١٨
أولاً: اشتعال الحرب في كردستان من جديد ١١٩
ثانياً:اتفاقية الجزائر مع إيران وانهيار الحركة الكوردية.... ١٢٣
ثالثاً: اندلاع الثورة الكوردية من جديد ١٢٦
رابعاً: نهاية الجبهة والبعثيون ينكلون بالحزب الشيوعي .. ١٢٧

توثيق الفصل السابع ١٣٠

الفصل الثامن:صدام يهاجم إيران وتجدد الثورة ١٣١

أولاً: صدام يستولي على السلطة ويستعد لمهاجمة إيران...١٣٢
ثانياً:صدام يأمر بتهجير مئات الألوف من الأكراد الفيليين.١٣٥
ثالثاً: صدام يهاجم إيران ،واندلاع القتال في كردستان ١٣٧
رابعاً:النظام العراقي يشن حملة الأنفال علىكردستان.....١٤١
خامساً: الهجوم على حلبجة بالغازات السامة ١٤٦
توثيق الفصل الثامن ١٥٠

الفصل التاسع:غزوالكويت ونشوب حرب الخليج الثانية.١٥١
أولاً : الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب ١٥٢
ثانياً : صدام يغزو الكويت ١٦٢
ثالثاً: موقف النظام العراقي بعد احتلال الكويت ١٦٤
رابعاً: اندلاع حرب الخليج الثانية ،واندحار قوات صدام.. ١٦٧
توثيق الفصل التاسع ١٦٩

الفصل العاشر: انتفاضة الشعب ضد نظام صدام حسين.. ١٧٠
أولاً : انتفاضة ١ آذار ١٩٩١ ضد نظام صدام..... ١٧١
ثانياً : قوات الانتفاضة تسيطر على ١٤ محافظة ١٧٢
ثالثاً : الهجوم المعاكس للنظام وإجهاض الانتفاضة ١٧٩
رابعاً : لماذا اجهضت الانتفاضة ؟ ١٨٨
خامساً : ماذا قدمت أحزاب المعارضة للانتفاضة ؟ ١٩٤
سادساً : ميثاق العمل الوطني ١٩٦
سابعاً : مؤتمر بيروت لقوى المعارضة العراقية ٢٠٤
ثامناً : قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ ..... ٢١٢
توثيق الفصل العاشر..... ٢١٧

الفصل الحادي عشر:القيادة الكوردية تفاوض صدام ٢١٨
أولاً:القيادة الكوردية تفاوض نظام صدام ٢١٩
ثانياً : مؤتمر شقلاوة للمعارضة العراقية ٢٢٤
ثالثاً : انتخاب البرلمان وتأليف حكومة كردستان.....٢٢٥
رابعاً: فرض الحماية على منطقة كردستان ٢٢٧
توثيق الفصل الحادي عشر ٢٢٩

الفصل الثاني عشر: حرب الأخوة في كردستان ٢٣٠
أولاً : تحول كردستان مسرحاً للصراع الاقليمي ٢٣١
ثانياً : القيادات الكوردية تلجأ إلى السلاح لحسم الصراع .٢٣٣
ثالثاً : قوات الطالباني تحتل أربيل عاصمة كردستان ٢٣٥
رابعاً: قوات صدام تحتل أربيل وعودة سلطة البارزاني . ٢٣٧
خامساً:المعارضة العراقية وأمريكا وجهود المصالحة... ٢٤١
توثيق الفصل الثاني عشر ٢٤٥

الفصل الثالث عشر:الشعب الكوردي وحق تقرير المصير٢٤٦
أولاً:الشعب الكوردي وحق تقرير المصير ٢٤٧
ثانياً : الحركة الكوردية وآفاق المستقبل ٢٥٣
توثيق الفصل الثالث عشر ٢٥٧

الوثائق الملحقة بالكتاب ٢٥٨

الفهرست..... ٢٦٩

المراجع ٢٧٣

المراجع

(١)المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ـ دكتور حامد محمود عيسى.
(٢)كردستان ودوامة الحرب ـ محمد إحسان .
(٣)أراء محظورة ـ جرجيس فتح الله .
(٤)الأسس القانونية لحق الشعب الكردي في تقرير المصير ـ د.فؤاد ساكو
(٥)ثورة ١٤ تموز في العراق ـ ليث عبد الحسين الزبيدي .
(٦)حركة التحرر الوطني الكردستاني ـ دكتور خليل جندي .
(٧)القضية الكوردية في العشرينات ـ دكتور عزيز الحاج .
(٨)الحرب الكوردية وانشقاق ١٩٦٤ ـ جرجيس فتح الله .
(٩)الكورد وكردستان في الوثائق البريطانية ـ دكتور وليد حمدي .
(١٠)زيارة للماضي القريب ـ جرجيس فتح الله .
(١١)المعرضة العراقية والصراع لإسقاط صدام ـ إبراهيم نوار.
(١٢)تاريخ الوزارات العراقية [١٠ أجزاء] عبد الرزاق الحسني
(١٣)العراق في عهد قاسم ـ أوريل دان ترجمة جرجيس فتح الله
(١٤)العراق في عهد قاسم ـ جرجيس فتح الله .

(١٥)العراق من الاحتلال إلى الاستقلال ـ عبد الرحمن البزاز .
(١٦)القانون الدولي ـ منظمة الأمم المتحدة .
(١٧)حرب الخليج ـ محمد حسنين هيكل .
(١٨)صفحات من تاريخ العراق الحديث [جزأين] حامد الحمداني
(١٩)بانوراما حرب الخليج ـ دكتور عبد الحسين شعبان .
(٢٠)نضال البعث ـ الجزء السابع ـ حزب البعث العربي الاشتراكي .
(٢١)رحلة رجال شجعان في كردستان ـ جرجيس فتح الله
(٢٢)العراق [ثلاثة أجزاء] حنا بطاطو .
(٢٣)مأساة بارزان ـ معروف جاويك .
(٢٤)حقائق تاريخية عن القضية البارزانية
(٢٥)في صميم الأحداث ـ محمد مهدي كبة .
(٢٦)جبهة الاتحاد الوطني والمهمات الملقاة على عاتقها ـ عزيز الشيخ
(٢٧)وثائق محكمة الشعب ـ الجزء الخامس.
(٢٨)الحركة القومية الكوردية ـ أدمون غريب .
(٢٩)مذكرات عبد السلام عارف .
(٣٠)الحل الأوحد ـ فؤاد الركابي
(٣١)بيان الحزب الشيوعي حول الوضع في كردستان ٦١/٨/٢٢

(٣٢)تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشرين الثاني ١٩٦١

(٣٣)الصحف السفير،الثورة السورية صوت الأحرار العراقية .

(٣٤)قناة MBC ، قناة العربية .

(٣٥)المؤتمر الصحفي لأحمد حسن البكر في ٢٠ تموز ١٩٧٠ .

(٣٦)منظمة هيومن رايت

(٣٧)الأنفال تجسيد للفكر الشمولي والعنف والقسوة ـ دكتور جبار قادر.

(٣٨) كردستان والحركة القومية الكوردية ـ جلال الطالباني